سلسلة الدراسات 1

الوحدة العربية
المشكلات والعوائق

ناجي علوش

منشورات المجلس القومي للثقافة العربية

الوحدة العربية
المشكلات والعوائق

الوحدة العربية
المشكلات والعوائق

منشورات المجلس القومي للثقافة العربية

الطبعة الأولى
1991م

حقوق الطبع محفوظة
للمجلس القومي للثقافة العربية
4 مكرر. شارع فرنسا ـ أكدال
الرباط ـ المملكة المغربية
هاتف: 77052. 77059. 77065. 78631
فاكس: 741.39 ـ تلكس: 326.56

الفهرس

■ **مقدمة** 7

■ **الفصل الأول:**

مدخل: تعريفات ضرورية 9

■ **الفصل الثاني:**

الوحدة القومية في العصر الحديث 17

■ **الفصل الثالث:**

هل هناك إشكالية قومية عربية؟ 41

■ **الفصل الرابع:**

العوامل الرئيسية في إشكالية الوحدة 63

■ **الفصل الخامس:**

العوائق الرئيسية والعوائق الثانوية 85

■ **الفصل السادس:**

الوحدة العربية: قواها، برنامجها وآلية تحقيقها 105

■ **خاتمة** 125

مقدمة

كتبت هذا الكتاب، ما بين صيف 1988 وصيف 1989. وسلم للمجلس القومي على دفعات آخرها، في تشرين الثاني، سنة 1989.

ومنذ ذلك الحين، حدثت تطورات مهمة، أبرزها:

1 ـ وحدة المانيا، وانتهاء وجود المانيتين.

2 ـ انفجار أزمة الخليج، وضم الكويت للعراق.

3 ـ تدفق القوات الامريكية إلى الجزيرة والخليج.

ولقد أكدت الحوادث الثلاث، ما ذهبت اليه في المخطوطة حول القضايا التالية:

1 ـ العوائق الخارجية الرئيسة امام الوحدة العربية، وكذلك الوحدة الالمانية والوحدة الكورية. وقد أكدت ان هذا العامل، هو العامل الخارجي وهو الامبريالية الامريكية، بالنسبة للعرب، والصراع الامريكي ـ السوفياتي، بالنسبة لالمانيا. وقد جاء التراجع السوفياتي على الصعيد الدولي عامة، وأوروبة خاصة، ليتيح للالمان تحقيق وحدتهم، ودون اراقة قطرة من الدم.

2 ـ النزعة البسمركية على الصعيد العربي، وبروز دور العراق. وقد أكدت أن العراق، سيزيد من دوره بعد خروجه من الحرب العراقية ـ الايرانية غير مهزوم. وجاء ضم الكويت، ليؤكد هذه الحقيقة.

3 ـ التدخل الامريكي في الجزيرة والخليج. وقد جاء مؤكداً ان الامبريالية الامريكية عدو رئيس للعرب، وأن حكومة الولايات المتحدة الامريكية القوة الرئيسة في معاداة الوحدة العربية، وكل مطامح العرب القومية.

ولقد جاء استنجاد حكام الجزيرة والخليج النفطيين، بالقوات الامريكية، وتوافر تأييد عربي رسمي لهم، بين أكثر من نصف دول الجامعة العربية، ليؤكد ما ذهب اليه المخطوط، من ان الدولة القطرية العربية، معادية للوحدة، وبأن مصالح الحكام فيها مرتبطة بالدفاع عن حدود التجزئة.

ولذلك كله، تركت الكتاب، كما هو، لم أضف اليه باباً أو حتى فقرة. وفيما عدا بعض الهوامش، فانه قد بقي، كما هو تماماً.

90/12/1 — المـؤلـف

الفصل الأول

مدخل: تعريفات ضرورية

نرى من الضروري، قبل ان نبدأ، ان نحدد ما نعنيه بالقضيتين التاليتين:

1 ـ الوحدة القومية العربية.

2 ـ العرب امة.

ان هذا التحديد يُساعدنا في ايضاح القضايا الأخرى المتعلقة بالوحدة العربية، وبفهم قضية الامة العربية، ويُعطي دراستنا بعض ملامحها وسماتها البارزة.

1 ـ ماذا نعني بالوحدة العربية؟

ان دعاة الوحدة الذين يطرحون قضية الوحدة، ويدعون الى النضال او العمل من اجلها، لا يطرحون في معظم الاحيان ما يعنون بالوحدة[1]. وحتى عندما يذكرون الوحدة او الاتحاد، فانهم نادرا ما يفرقون، او يحددون ما يعنون. ولذلك، فاننا سنحاول الآن ان نحدد ما نعني بالوحدة القومية. انها تعني، من وجهة نظرنا: قيام دولة واحدة، تجمع كل الاقطار العربية المنتمية الى جامعة الدول العربية، وكل الاراضي العربية المحتلة (الاسكندرون وديار بكر ومرعش وجزيرة بن عمر، الاحواز، سبتة ومليلة)، ولم نذكر فلسطين، لانها عضو في الجامعة العربية. وتمتد حدود هذه الدولة من أعلى خليج الاسكندرون على البحر الابيض المتوسط (حدود ما قبل 1920) الى جبل طارق، ومن جبل طارق على المحيط الاطلسي الى نهر السنغال، ومن مصب نهر السنغال الى وادي النيل، ثم الهضبة الاثيوبية، فالمحيط الهندي وبحر العرب، وسلاسل جبال زاغروس وطوروس. وهناك تداخل مع تركيا وايران من جهة، واثيوبية من جهة اخرى، وخاصة في ارترية[2].

وتعني الوحدة القومية:

1 ـ ان الدولة واحدة، سواء اخذت شكل الدولة المركزية البسيطة، او الاتحادية المركزية، لان الامة واحدة.

2 ـ ان الحدود السياسية والجمركية تسقط، كلها، وان أية تقسيمات ادارية، تعتبر تقسيمات داخلية.

3 ـ ان اية استثناءات، ما عدا حدود الحكم الذاتي مع كردستان العراق، مادام جزء من العراق، وحدود الحكم الذاتي لجنوب السودان، هي استثناءات مؤقتة، كأن تقوم وحدة جزئية بين قطرين او ثلاثة، واتحاد بين هذه الاقطار وقطر ثالث.

4 ـ ان وحدة الامة، تعبّر عن ذاتها بدولة واحدة، ومؤسسات مركزية واحدة (حكومة واحدة، مجلس شعب واحد، الخ) حتى لو ارتأى الشعب ان تكون هناك اشكال من الادارة المحلية. فهناك حكومات ولايات في الولايات الامريكية، وكذلك في المانيا الاتحادية، وهذا لا يلغي وجود الامة.

والوحدة على هذا الاساس نقيض حالة التجزئة الراهنة.

والدولة دولة امة واحدة، كانت مجزأة ـ وليست دولة اتحادية لامم متحدة: وهي بالتالي مختلفة عن الدولة السوفياتية، وان كانت الدولة السوفياتية مركزية[3].

فالوحدة اذن، هي اندماج سياسي واقتصادي واجتماعي كامل، يسقط حدود الدول العربية القائمة ومؤسساتها واعلامها، ليحقق وحدة الامة بالدولة الواحدة. واذا ما تحقق ذلك، تتحقق «الجنسية» الواحدة للقومية العربية، بعد ان كان للامة الواحدة جنسيات مختلفة، فرضتها التجزئة القائمة حاليا.

2 ـ وماذا نعني بالامة العربية؟

اننا نعني تلك الجماعة البشرية التي تقطن حدود الوطن المشار اليها اعلاه، والتي تتكلم العربية. وهذه الجماعة توالدت اجتماعيا على ارض هذا الوطن، من سلالات الاقوام التي تعايشت على هذه الارض، من قديم الازمان، وتكلمت ما يسمى «اللغات السامية»، وتفاعلت مع العديد من الاقوام الآرية والحامية، لتنتج هذه الهوية الثقافية التي تسمى اليوم الهوية العربية. وبالتالي فان الامة العربية ليست عرقا خالصا، ولا سلالة قبيلة، انما هي نتاج عملية تفاعل اجتماعي طويلة، امتزجت فيها السلالات والثقافات، كأية امة اخرى، مما لازال يبدو واضحا في كل مكان من الوطن العربي.

وعوامل تكوين الامة، هي الارض واللغة والتاريخ المشترك والثقافة المشتركة والمصالح المشتركة، التي كانت تجمع الجمهور الاوسع من المواطنين على هذه البقعة من العالم.

ولقد ظل عامل الارض من جهة، وعامل اللغة والثقافة المشتركة من جهة اخرى، حوافز وحدة، حتى عند سقوط الدولة المركزية، وقيام اقتصاديات محلية. ولكن هذا لا

يعني ان العوامل الاقتصادية لم تكون ذات علاقة بالوحدة، لان هذه العوامل كانت دافعا من دوافع اخرى، وراء كل وحدة تحققت. وان كانت هذه العوامل تُوَحِّد أولا واساسا، ذوي اللغة الواحدة والثقافة المشتركة.

ان هذا لا يعني ان وحدة الامة كانت تامة دائما، وانها اتخذت نمطا واحدا خلال التاريخ، لان وحدة الامة، مرت بمراحل مختلفة، حسب انماط التطور الاجتماعي التي مرت بها، وهي تخمر اليوم بمرحلة تجزئة، في ظل التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، وتناضل لتحقيق وحدتها في ظل هذه الظروف، ولذلك فان وحدتها ستتحقق على اسس اجتماعية جديدة.

ولكن هذا يطرح علينا مسألتين.

الأولى: اعتبار الامة العربية امة قائمة.

والثانية: اعتبار الامة العربية في طور التكوين.

واذا كان هناك من يعتبر العرب امة جاهزة قائمة: وهذا اتجاه رئيس، فهناك من يعتبرها امة في طور التكوين، وهذا الاتجاه ماركسي ثانوي[4]. ورغم ذلك، فما المقصود بأن العرب امة قائمة؟ وما المقصود بأنها امة في طور التكوين؟

أ ـ العرب أمة قائمة:

ان هذه المسألة يشوبها كثير من الغموض. ولقد خلط كثير من دراسي القوميةَ بين قيام الدولة ووجود الامة، او بين قيام النظام الرأسمالي ووجود الامة، فأدى ذلك الى تشوش كبير، وهذا الذي قاد الى اعتقاد ستالين بأن السوق الواحدة، من عوامل تكوين الامة. ورغم ان ستالين عاد عن هذه الفكرة فيما بعد. الا ان تلامذته، وخاصة من الماركسيين العرب، تمسكوا بالنص الاول، وتجاهلوا الثاني تماما. ويعود ستالين في النص الثاني، ليؤكد بأن الامم التابعة، هي امم قائمة، رغم فقدانها عامل السوق. وان وحدة السوق بين الهنود والبريطانيين، مثلا، لا تجعل الهنود بريطانيين[5].

الا ان كثيرا من الماركسيين، لم يستطع ان يدرك ان وجود الامم اقدم من النظام الرأسمالي، وان قيام هذه الدول ناتج عن وجود مقومات لامم كانت موجودة، في ظل الاقطاع. لان الالمان لم يصبحوا الالمان مع دولة بسمارك، سنة 1870، وكذلك شأن الايطاليين الذين لم يصبحوا ايطاليين، سنة 1871 ايضا. ولو كان الامر كذلك لما استطعنا ان نفهم كيف يدعو ميكافيلي الى وحدة ايطاليا في القرن السادس عشر[6]، ولا فهمنا لماذا قام الاتحاد الجمركي الالماني، سنة 1807 وهكذا[7].

ان وجود الامم، قبل وجود الرأسمالية، قضية تاريخية ثابتة، وان كانت بحاجة الى دراسات جديدة واسعة.

لقد اشرنا الى ذلك في سجالات سابقة[8]، وقام د. سمير امين بجهود مشكورة[9]، ولكن الامر لازال بحاجة الى كثير من البحث. ومما يثير الانتباه ان الدارسين السوفيات، اخذوا يهتمون بذلك اكثر من ذي قبل[10]. وهناك قناعة بأن وجود «جذور» الامم سابق على النظام الرأسمالي، وان كان هذا الموضوع مازال يعالج بحذر، حتى لا يصطدم بالافكار السابقة، وخاصة افكار ماركس وانجلز.

وعلى كل حال، فان الخط العام للدعاة القوميين، ولبرامج الاحزاب القومية، منذ 1875، انطلق من ان الامة العربية موجودة. واذا كان لفظ العرب قد غلب في المرحلة الاولى (1875–1905)، كما نرى عند اديب اسحق (1856–1871)[11] ومحمود شكري الالوسي (1856–1924)[12] فان كلمة امة اخذت تغلب بعد ذلك، كما نرى مع د. صلاح القاسمي (1887–1916)[13] وعبد الغني العريسي (1890–1916)[14].

ولقد حدد العريسي فهمه لوجود الامة قائلا: «هل للعرب حق جماعة؟

ان الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق، الّا اذا جمعت على رأي علماء الالمان وحدة اللغة ووحدة العنصر، وعلى رأي علماء الطليان وحدة التاريخ ووحدة العادات، وعلى مذهب سياسة الفرنسيس وحدة المطمح السياسي. فاذا نظرنا الى العرب من هذه الوجوه الثلاثة، علمنا ان العرب تجمعهم وحدة لغة ووحدة عنصر ووحدة تاريخ ووحدة عادات، ووحدة مطمع سياسي، فحق العرب بعد هذا البيان ان يكون لهم على رأي كل علماء السياسة دون استثناء حق جماعة، حق شعب، حق امة»[15].

ولما كان الدعاة القوميون، وكانت الاحزاب القومية، مقتنعين بوحدة الامة، فقد دعوا الى وحدتها السياسية، باعتبار ان التجزئة حالة غير طبيعية. ولذلك، فاننا لو راجعنا ادب هؤلاء الدعاة، وتلك الاحزاب، لوجدنا الدعوة للوحدة رائد الجميع، ولم يكن لدى احد شك في وحدة الامة. ويكفي ان نذكر من الدعاة صلاح الدين القاسمي وعبد الغني العريسي، وساطع الحصري (1880–1968) ومحمد عزة دروزة (1887–1984)، وعلي ناصر الدين (1888–1974) وميشيل عفلق (1912–1989) وقسطنطين زريق ومنيف الرزاز (1921–1989) الخ. اما من الاحزاب، فيكفي ان نذكر حزب العربية الفتاة 1909، وحزب الاستقلال 1918 وحزب النداء القومي، وعصبة العمل القومي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب[16].

اما القوى القطرية والقوى المعادية، فقد حاولت ان تبحث عن مبررات لرفض وجود الامة، كما فعل مثلاً حزب الكتائب في لبنان، ودعاة الفينيقية والفرعونية، وممثلو

المصالح المحلية.

وانقسم رجال الدين المسلمون الى دعاة وحدة اسلامية، مدافعين عن الخلافة العثمانية، والى دعاة وحدة عربية، مدافعين عن الوحدة العربية، والوحدة الاسلامية بقيادة العرب.

وبينما كانت الحركات الاسلامية الاولى: الوهابية والسنوسية والمهدية، مع العرب ضد الاتراك العثمانيين، فان الحركات الاسلامية التي ولدت بعد سقوط الخلافة العثمانية، طرحت مشروع الوحدة الاسلامية، باعتبارها اوسع من الوحدة العربية، كما فعل الامام حسن البنا، ولكنها ما لبثت ان اعتبرت القومية عامة والعربية خاصة عدوا، يجب محاربته، كما هي حال الحركات الاسلامية الاساسية اليوم. وهو ما يلتقي مع حركات التدين السياسي في الوطن العربي، كما هي حال موقف الكتائب والقوات اللبنانية.

ب ـ امة في طور التكوين:

ان القول بان الامة العربية امة في طور التكوين يتجاهل، حقيقتين:

الاولى: ان الامة العربية قائمة، وان وحدتها تحققت باشكال مختلفة في التاريخ الوسيط والقديم، وان عوامل وجودها قائمة، وان كانت وحدتها المعاصرة لم تتم بسبب تبعيتها للسوق الرأسمالية، في عهد السيطرة الامبريالية،

الثانية: ان التجزئة، ليست ناتجة عن عدم اكتمال عوامل وجود الامة، بل عن تبعيتها للسوق الرأسمالية العالمية، في ظل السيطرة الامبريالية، وعن تشكل اقتصاد قطري، وظيفته خدمة هذه السوق. ولذلك فان القوى الثانوية التي طرحت هذا الشعار، وهي تدعو الى الماركسية اساسا، كانت تنظر الى ما هو راهن، وتنسى ما هو تاريخي، وتعتبر الراهن طبيعيا، ولا ترى فيه ما هو مصطنع وقسرى.

وهذه الموضوعة التي تعتبر الامة العربية امة في طور التكون، تعتبر ان المرحلة العربية الراهنة، هي مرحلة ما قبل نشوء الامم البرجوازية، والدول البرجوازية في اوروبة، رغم اختلاف الوضع هنا عنه هناك.

ان البرجوازية في بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا، كانت مع وحدة هذه الامم، ضد التقسيم الاقطاعي، لانها كانت مع وحدة السوق القومية. اما برجوازيتنا غير القومية، والتابعة لمراكز رأس المال العالمي، فانها غير معنية بوحدة السوق القومية، بل بتطوير العلاقة مع مركز رأس المال العالمي. وعليه فانها لم تلعب حتى الآن دورها في انجاز الوحدة القومية، ولن تلعب هذا الدور، لان وظيفتها لم تتغير، لإن اقتصادها مرتبط بسوقها القطرية، وبالعملية الرأسمالية العالمية.

ولهذا كله، فان دولتها القومية لن تقوم، كما قامت في اوروبا خلال القرون السابع عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر.

ويخلط دعاة هذه الاطروحة بين الامة والدولة، ولا يعتبرون الامة موجودة الا بقيام

الدولة. وهذا ما اوضحنا حقيقته سابقا، فلا نرى حاجة للعودة اليه. وهو في الحقيقة ما يجسد الفرق بين القومية والجنسية او التابعية (Nationality). والفرق بينهما كبير[17]، لان القومية حصيلة علاقات اقتصادية اجتماعية ثقافية تاريخية، بينما الجنسية نتيجة علاقة قانونية.

هوامش الفصل الأول

1 ـ ان (ميثاق الامة العربية) الذي وضعته الجمعية العربية سنة 1936، يقول: «4 ـ القضية العربية، هي الحركة التي يقوم بها العرب لتحرير امتهم من الاستعمار والاستعباد والفقر والجهل ومختلف ضروب الوهن، بتأليف كتلة او كتل قومية عربية قوية متحضرة، تنهض بكيان العرب المادي والمعنوي...» يوسف خوري (اعداد): المشاريع الوحدوية العربية 1913–1987، مركز دراسات الوحدة العربية 1988 ص 102.
ويقول د. يوسف هيكل: «والوحدة العربية عبارة شاملة لمختلف انواع الوحدات السياسية، ولا تدل قط على نوع معين منها، ولا يراد بها تكوين دولة موحدة من الدول العربية» المرجع السابق، ص 245.

2 ـ لا يبدو ان هناك خلافا على الحدود، يراجع بهذا الشأن: حزب البعث العربي الاشتراكي، نضال البعث، الجزء الاول 1943–1949 دار الطليعة 1963ص 175 المادة 7 من الدستور؛ ويوسف خوري، المرجع السابق، ص 138.

3 ـ حول الدول السوفياتية، يراجع: دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، القانون الاساسي، دار التقدم موسكو 1965، المادة 13: «اتحاد ج. إ. س هو دولة اتحادية، مبنية على اساس الاتحاد الحر الاختياري بين جمهوريات اشتراكية سوفيتية متساوية في الحقوق..» ص 19.
يناقش هذه المسألة «Victor Shevtsov» في كتابه: The stale and Nation in U.S.S.R. ويراجع خاصة الفصل السادس، ص (111–131)، حول الوضع السياسي القانون للاتحاد السوفياتي والدول المشاركة في الاتحاد.

4 ـ يتبنى مثل هذا الاتجاه اتجاه في حزب العمال الشيوعي المصري. وهناك افكار لدى بعض الشيوعيين العرب، تخدم هذا الاتجاه، كما ان لدى بعض الماركسيين السوفيات مثل هذا الاتجاه، لان الامة اما ان تكون لها دولتها او انها غير موجودة، او في طور التكون.

5 ـ جوزيف ستالين: المسألة القومية واللينينية. رسالة جوابية للرفيقين موشكوف وكوفالتشوك ولرفاق آخرين. 18 آذار (مارس) 1929.

6 ـ كرين برينتون، تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال، كتاب عالم المعرفة 1984 ص 154–155.
وجان جاك شفالييه: المؤلفات السياسية الكبرى، من ميكافيل الى ايامنا، ترجمة الياس مرقص، دار الحقيقة 1980 ص 11–40.

7 ـ A.J. GRANT and H. TEMPERLEY: EUROPE in THE NINETEENTH and TWENTIETH CENTURIES (1789-1950) LONGMANS GREEN and CO P.P. 147.

8 ـ ناجي علوش: حوار حول الامة القومية والوحدة، دار الطليعة.

9 ـ د. سمير امين، الطبقة والامة، في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية، ترجمة هنريت عبودي، دار الطليعة 1980.

10 ـ كوليتشينكو: الامم والتقدم الاجتماعي، دار التقدم 1984، يقول كوليتشينكو: «لقد كتب انجلس ان نزعة تشكيل دولة قومية باعتبارها وسيلة من اهم وسائل التقدم، ظهرت منذ القرون الوسطى وبصورة ادق، ظهرت في المرحلة الاخيرة من القرون الوسطى» ص 73.

11 ـ اديب اسحق: الكتابات السياسية والاجتماعية، جمعها وقدم لها ناجي علوش، دار الطليعة، ط/2 سنة 1982 ص 30–32.

12 ـ علي المحافظة: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798–1914 الاهلية للنشر والتوزيع 1981 ص 52–55. وله كتاب بلوغ الارب في معرفة احوال العرب الذي حصل على جائزة ملك السويد سنة 1887.

13 ـ مجد الدين الخطيب (تقديم وتحقيق): الدكتور صلاح الدين القاسمي، المطبعة السلفية ومكتبتها 1959.

14 ـ عبد الغني العريسي: مختارات المفيد ـ تقديم ناجي علوش، دار الطليعة ص18.

15 ـ عبد الغني العريسي: المرجع السابق، ص 107.

16 ـ يراجع بشأن هذه الاحزاب والحركات:
أ ـ محمد عزت دروزة: نشأة الحركة العربية الحديثة، منشورات المكتبة العصرية 1971 ص 485.
ب ـ د. سهيلة الريماوي: جمعية العربية الفتاة السرية، دراسة وثائقية 1909–1918، دار مجدلاوي ـ عمان 1988. وفي هذا الكتاب دراسة عن حزب الاستقلال ص 98–103.
جـ ـ مصطفى دندشلي: حزب البعث العربي الاشتراكي 1940–1963، الجزء الاول ط/1 سنة 1979.
د ـ باسل الكبيسي: حركة القوميين العرب ـ دار العودة ـ بيروت.

17 ـ د. عبد الكريم احمد: القومية والمذاهب السياسية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970 ص 34–35.

الفصل الثاني

الوحدة القومية في العصر الحديث

نستطيع ان نقول بان العصر الحديث ، منذ بدء النهضة ، هو عصر القوميات. فلقد شهد هذا العصر نهاية الامبراطوريات القائمة على الدين ، مثل الامبراطورية الرومانية المقدسة والسلطنة العثمانية (1516–1917) ، وقيام الدول القومية.

واذا كان تشكل الدول القومية الحديثة ، قد بدأ في اوروبة ، ومن بريطانية تحديدا ، فانه عم اوروبة الغربية ، ثم انتقل الى اوروبة الشرقية في القرن التاسع عشر ، ومن ثم الى سائر العالم. ولقد شغل الصراع من اجل قيام الدول القومية آسية وافريقيا واميركا اللاتينية ، كل اواخر القرن الماضي ، والعقود الماضية من هذا القرن. ومازال الصراع يدور لانجاز مهمات الحركات القومية في العديد من ارجاء العالم.

ففي اوروبة ، مازال الايرلنديون الملحقون ببريطانيا ، يناضلون من اجل الوحدة ، مع الوطن الام. ومازالت هنالك حركات قومية ، تناضل من اجل الحرية والاستقلال او الحكم الذاتي. «ان استقرار اوروبة وآسيا وافريقيا مؤخرا ، تحداه عدم استقرار عدد من الاقليات القومية الساكنة نسبيا حتى الآن ، والتي توصف عموما بالجماعات الاثنية. ولقد نهضت في السنوات الماضية قوميات اثنية مختلفة في مساع عازمة ، لانتزاع ما يمكن من السيطرة الثقافية والاقتصادية من الدول المضيفة المترددة ، وغالبا ما تطالب هذه الحركات بالسيادة السياسية»[1]. ويكفي ان يذكر الاسكتلنديون والباسك والبرتيونز[2].

وهناك مشاكل مماثلة في اوروبة الشرقية ، كمشاكل الهنغار في تشيكوسلوفاكيا[3] ورومانيا[4] ، ومشاكل الالبان في يوغسلافيا ، والارمن في الاتحاد السوفيتي[5] الخ.

ولقد شهد القرن الماضي وحدة المانيا 1870 ، ووحدة ايطاليا 1870. وشهد هذا القرن وحدة الهند 1948 ، ووحدة الصين 1949 ، ووحدة فيتنام 1976.

ولكن هذا العصر شهد ايضا استمرار انقسام كورية والمانيا وعدم وحدة العرب. فكيف يمكن ان نفهم ظاهرة الوحدة هذه، وظاهرة الانقسام المقابلة؟

1 ـ امم انجزت وحدتها القومية:

لقد عرف العصر الحديث ثلاثة انماط من الوحدات.

الاول: النمط البريطاني ـ الفرنسي، ولقد تحقق، قبل سيطرة نمط الانتاج البرجوازي الحديث، وترافقت الوحدة مع قيام نمط حكم ملكي مطلق، الغى شكل الدولة الاقطاعي، واقام نمط الدولة المركزية. وفي ظل هذا النمط من الحكم المماثل لنمط الحكم في الاستبداد الشرقي، اخذ نمط الانتاج البرجوازي يتطور.

ووجد الحكم المطلق من ينظر له، مثل نقولا ميكافيل (1469–1527) الذي كان يرى ان «القوة عادلة حين تكون ضرورية». وكان يدعو الى وحدة ايطاليا[6].

ويتلو جهان بودان (1530–1596) ميكافيل، ورغم اختلافهما الشديد، فهو يدعو ايضا الى سلطة مطلقة، تحترم الحريات الطبيعية. ثم يأتي توماس هوبز (1588–1679). وبمقدار ما كان ذوو السلطان يلعنونه علنا، «كانوا يواظبون على قراءته في سر الغرفة، كي يجدوا عنده التسويغ العقلي للسلطة المطلقة»[7].

كانت اوروبة المقسمة الى اقطاعيات والمنقسمة دينيا، تبحث عن الوحدة، وكان الملوك يعملون للوحدة ضد الانقسام الاقطاعي والمذهبي، ومن اجل بناء القوة لمواجهة الخصوم الداخليين والخارجين، ومن اجل احتلال المستعمرات، وخاصة بعد اكتشاف اميركا.

وقادت محاولة التخلص من سيطرة الكنيسة الكاثوليكية، الى تكريس القومي في مواجهة الديني عِبْر القومي، ومحاولة التخلص من سيطرة الكنيسة داخليا، ومن الانقسامات المذهبية، الى تبني المدني بدلا من الديني. وهكذا نشأت الدولة القومية، واخذت قضية السوق تحتل مكانها في الدول القومية وفي ظل هذه الدولة نمت البرجوازية.

ولكن القرن السابع عشر الذي يُسَمّى قرن السلطة، صار في منتصفه مأساويا بالنسبة للملوك المطلقين. ففي فرنسا أخذ البرلمان سلطة الطبقات العامة، وزعم نفسه مندوب الامة التي لم تكن تعلم من الامر شيئا. وفي بريطانيا قطع البرلمان رأس الملكة سنة 1649[8].

وفي سنة 1688 ربح البرلمان المعركة ضد الملك. وفي سنة 1689 يعود لوك (1632–1704) الى بريطانيا، ومعه كتابه المعنون «محاولة عن الحكومة المدنية»[9]، ويبدأ التنظير لمناهضة الحكم المطلق[10]. وهكذا تبدأ السلطة المطلقة في الانتقال الى البرجوازية، سنة 1689 في بريطانيا، وسنة 1789 في فرنسا. ولكن الوحدة القومية في كل من البلدين كانت قد توطدت.

فهل يعني ذلك ان قيام الوحدة القومية مرتهن بارادة ملوك، يسعون الى سلطة مطلقة؟ وان الدولة هي التي تخلق الامة؟ ان د. نديم البيطار يجيب على هذا السؤال قائلا: «لا يصبح الناس فرنسيين، صينيين، جمهوريين او ملكيين الخ.. بسبب «جوهر» خاص، بل بسبب اوضاع واحدة ينشأون ويشاركون فيها. فالدولة كانت الاداة التي تخلق هذه المشاركة، الفكرة القديمة التي ترجع نشوء الدولة القومية الى يقظة الشعور القومي، او الى هوية قومية سابقة، هي فكرة خاطئة، فهي نتيجة تفكير ميتافيزيقي، يعطي وجود الامة ماهية ثابتة، فالامة، كما رأينا، كانت نتيجة الدولة، وليست سببا لها، فالدولة هي التي خلقت الامة، وليست الامة هي التي خلقت الدولة»[11].

الا ان هذا الجواب، يعني ايضا ان الدولة كائن أسطوري، وأنها ليست كائنا اجتماعيا، تنمو وسط جماعة بشرية، وتتطور من سلطة الأب الى سلطة شيخ القبيلة، ومن ثم الى طبقة حاكمة في مدينة، او شعب الخ.

وكانت كل وحدة، تبدأ من جماعة بشرية ذات هوية، تفرض سلطتها على من حولها، وتتفاعل معهم، لتكوّن وحدة اكبر، ولذلك، فان د. نديم البيطار، يعود ليؤكد ان «الدول القومية الحديثة، كانت الى حد كبير من صنع عائلات مالكة..».

ولكن في جميع هذه الصراعات الملكية والصفقات العائلية، فان قاعدة كل عائلة مالكة، كانت استمرار قومية ذات لغة وتقاليد مشتركة...»[12]، ويضيف د. نديم البيطار بان: «القوة العسكرية لا تفسر وحدها عملية توحيد تداخلت فيها عوامل شتى، تمتد من العامل الايديولوجي الى العامل الاقتصادي، ومن العامل الديبلوماسي الى الخداع والحظ»[13].

وبالتالي، فان الدولة ايضا هي عامل توحيد، لا بمقدار ما هي سلطة، بل بمقدار ما هي تعبير عن مصالح اجتماعية، وعن قوى قادرة اجتماعيا، وعن استعداد لقبول التفاعل القسرى او الطوعي الخ.

والسلطة دائما سلطة تنزع الى الاطلاق والتوسع، فتتوسع لتشمل القبيلة، ثم الجماعة البشرية ذات اللغة الواحدة والتقاليد المشتركة، ثم لتشمل الجماعات البشرية التي تسكن اطارا جغرافيا وهكذا... ولا يوقفها الا امران:

1 ـ عدم قدرتها على التوسع، لعدم قدرتها على مد سلطتها، بسبب الخشية من عدم القدرة على فرض النظام.

2 ـ وجود مقاومة عنيفة وفعالة وقادرة، تمنع الامتداد.

السلطة نزاعة دائما لان تكون «عِبْر قومية».. ويبين التاريخ، كما يقول هرتز: «ان كلما صارت امة قوية، بدأت على الفور تقريبا في العمل على التوسع، وجعلت هدفها تكوين امبراطورية»[14]. وكذلك حال الجماعات ما قبل القومية.

ورغم قيام السلطة القومية، التي رفضت سلطة البابا المقدسة، فان هذه السلطة

سرعان ما تحوّلت الى سلطة امبراطورية، تحاول السيطرة على جيرانها والعالم.. وهكذا انشأت اول دولتين قوميتين، وهما بريطانيا وفرنسا، اكبر امبراطوريتين عالميتين. وكانت اسبانيا قد سبقتهما، ولم ينجح مشروع الدولة القومية في منع قيام الامبراطوريات، حتى بعد الحرب العالمية الثانية، اذ ان سقوط الامبراطوريات التقليدية، فسح المجال لبروز دور جديد للولايات المتحدة الاميركية، ولشكل جديد من الامبراطوريات القائمة على النهب الاقتصادي والقوة المالية، وليس على الفتح والقوة العسكرية فقط.

الثاني: النمط الالماني، الايطالي: ان وحدة المانيا وايطاليا تأخرت عن وحدة بريطانيا وفرنسا حوالي قرنين، ولم تتحقق الا سنة 1870–1871، اي بعد مائة عام من الثورة الفرنسية، فما الذي ادى الى تأخير الوحدة في كل بلد من البلدين؟

ان الاجابة على هذا السؤال، ليست سهلة، وهناك محاولات اجابة متعددة، بالنسبة لكل بلد من البلدين.

ان المانيا لا تضم شعوبا مختلفة، كبريطانيا وفرنسا، ولغتها واحدة، ولذلك، فقد قامت دولة مركزية في بريطانيا وفرنسا، قبل المانيا، وحتى 1789 كان في المانيا وحدة سياسية[15].

وكانت هذه الوحدات السياسية ذات طابع فيودالي تماما[16].

ويعيد الباحثون هذا التأخر الى الاسباب التالية:

1 ـ وجود وحدات سياسية متعددة، ذات طابع فيودالي، كانت تجتمع في ظل الامبراطورية الرومانية المقدسة. ورغم وجود الدين الذي يمثل نوعا من الوحدة السياسية، فان لهذه الوحدات السياسية سيادتها وحريتها في عقد المعاهدات مع الدول الاجنبية. وبينما دمّر الاصلاح الديني الامتيازات الفيودالية في بريطانيا وفرنسا، وساند الدولة المركزية، ادى في المانيا الى اعتبار هذه الامتيازات جزءاً من السيادة. وكرست الحرب الدينية في المانيا تمزيقها، بدلا من وحدتها، كما حدث في بريطانيا وفرنسا.

2 ـ العداء الشديد بين طبقات الشعب الالماني، وتمسك الطبقات العليا الالمانية بعزلتها واحتقارها لعامة الشعب[17].. ولذلك رفض ملك بروسيا فردريك وهلم الرابع رئاسة الاتحاد الالماني، حين عرضها عليه برلمان فرانكفورت، سنة 1849[18] بينما كان ملوك بريطانيا يستعينون بالشعب ضد النبلاء.

3 ـ سيادة نزعة عالمية لدى الفئة المتعلمة، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكان هذا الاتجاه نحو العالمية («موجها في الغالب ضد القومية السياسية، ومفهوم «الدولة» التي اعتبرها بعضهم «مخلوقا مصطنعاً»)[19] ـ ومع ذلك فان هذا الاتجاه ساعد فيما بعد على نمو تيار قومي ثقافي.

4 ـ الصراع الداخلي بين الوحدات السياسية الالمانية، وخاصة النمسا وبروسيا.

5 ـ مساعي جيران ألمانيا الاقوياء لابقاء المانيا مجزأة، وخاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا.

ولذلك، فان وحدة المانيا لم تتحقق، الا عندما قررت حكومة بروسيا ان تقود الوحدة، فحسمت الصراع الداخلي بتحييد النمسا، سنة 1866، وهزمت فرنسا سنة 1870، بعد ان حيّدت روسيا، وبذلك تحققت وحدة المانيا الصغرى، لان النمسا ظلت خارج اطار الوحدة.

وتشبه ايطاليا المانيا، من حيث انها لا تضم شعوبا مختلفة، وانها تتكلم لغة واحدة، وقد دعا ميكافيل الى وحدة ايطاليا، الا ان وحدة ايطاليا، كانت تبدو من الخارج حلما طفوليا[20]. فلماذا تأخرت الوحدة الايطالية، وكانت تبدو حلما طفوليا؟

هناك اسباب عدة، يشير اليها الباحثون، منها:

1 ـ وجود البابوية في ايطاليا، ومحاربتها اي اتجاه توحيدي، ولذلك، فان كتابات دانتي كانت ممنوعة في الاقاليم البابوية.

2 ـ قوة النبلاء والمدن الحرة في ايطاليا، كما هي الحال في المانيا.

3 ـ قوة الجيران الاقوياء، وهم بالنسبة لايطاليا اسبانيا وفرنسا والامبراطورية المقدسة.

4 ـ عدم وجود اي نوع من الوحدة يجمع الايطاليين، كما هي الحال بالنسبة للالمان الذين كانت تجمعهم الامبراطورية الرومانية المقدسة[21].

ومع ذلك فان كثيرا من الايطاليين كانوا يحسون بان ايطاليا امة واحدة[22].

وهنالك قدر من التشابه، وقدر من الاختلاف في الحالتين، لان المانيا، توحدت بقوة بروسيا اساسا، ورغم انف النمسا وفرنسا. وكانت بروسيا مهيأة لهذا الدور القيادي. اما ايطاليا، فقد احتاجت الى مساعدة اوروبية عامة مرة، كما حدث بعد المشاركة الايطالية الرمزية في حرب القرم[23]. والى مساندة بروسيا مرة، كما حدث بعد هزيمة بروسيا النمسا سنة 1866[24]، والى مساندة فرنسا مرة[25].

لقد كان العامل الداخلي في ايطاليا أضعف منه في المانيا، وكان العامل الخارجي، بالنسبة لايطاليا اقوى منه في المانيا.

وفي المانيا، كما في ايطاليا، قادت الوحدة عائلة حاكمة، وساسة محافظون مُحَنّكون وعلى رأسهم بسمارك في المانيا، وكافور في ايطاليا، وفي الحالتين هزمت الحركة القومية الديمقراطية، وان كان دور هذه الحركة في ايطاليا، اقوى منه في المانيا[26].

وفي الحالتين خلق التحدي الفرنسي عوامل حافزة على تحقيق الوحدة، سواء بالافكار التي بذرتها الثورة الفرنسية، او بالقوانين التي فرضتها قوات الاحتلال الفرنسي، ونتيجة تدمير البنى التقليدية الذي قامت به السلطات الفرنسية.

ويجب ان تولى هاتان التجربتان اهتماما خاصا، لانهما اصبحتا مثلا لدعاة الوحدة العربية، منذ بدأت الدعوة للوحدة القومية، وخاصة، من اوائل القرن الماضي[27].

ولقد لعبت الوحدة الايطالية دورها ايضا في البلقان واوروبة الشرقية، وحتى في العديد من دول آسيا وافريقيا[28].

ان هاتين الوحدتين اكملتا تبلور اوروبا القومي بقيام الوحدات القومية الاساسية،

ورغم بقاء بعض الشعوب التي تناضل لتحقيق وحدتها القومية او استقلالها القومي، فان قيام وحدة المانيا وايطاليا، فرز الوحدات القومية الاساسية، وأعطى اوروبة ملامحها الراهنة.

وادى تحقيق الوحدتين الى بروز القوى الاوروبية الاساسية التي اخذت تتصارع على زعامة اوروبة، واقتسام العالم، وهو ما ادى الى تحويل معظم العالم الى مستعمرات، والى الحربين العالميتين الاولى والثانية.

الثالث: وحدات القرن العشرين: اذا كانت وحدات القرن السابع عشر قد تمت بقيادة فيودالية، ووحدات القرن التاسع عشر بقيادة برجوازية، فكيف تمت وحدات القرن العشرين الكبرى؟

ان وحدات القرن العشرين الكبرى ثلاث: 1 ـ وحدة الهند، 2 ـ وحدة الصين، 3 ـ وحدة فيتنام، وسنتحدث بايجاز، على كل منها:

1 ـ الوحدة الهندية، الهند شبه قارة تسكنها شعوب متعددة، حددها احد الباحثين بسبعة انماط:

1 ـ التركي ـ الايراني، 2 ـ الهندي ـ الاري، 3 ـ السكايثو ـ درافيديان (Scytho Dravidian)، 4 ـ الاري ـ الدرافيدي او الهندستاني، 5 ـ المنغولي ـ الرافيدي، 6 ـ نمط الهملايا المنغل Mongoloid، 7 ـ الدرافيدي[23] وهناك ثلاث مجموعات كبرى من اللغات «الدرافيدية في الجنوب، والهندية ـ الاوروبية في الغرب والشمال الغربي ـ والتيبية ـ البورمية في الشمال والشمال الشرقي» وهناك «خمس عائلات منفصلات من الكلام البشرية الذي يقطن الهند، الارى، والدرافيدي، والموندا، والمونخمير، والتيبتي ـ الصيني[30]، ويشير المسح اللغوي الى ان هناك مائة وتسعا وسبعين لغة، وخمسماية واربع واربعون لهجة[31]. الا ان لغات التخاطب الرئيسة هي الهندي والاوردو والانجليزية وكان عدد سكان الهند، ونسبتهم حسب طوائفهم سنة 1881 كما يلي[32]:

هندوس	187/937/450	٪74
مسلمون	50/121/585	٪19,7
سيخ	1/853/426	٪0,73
بارسيس	85/397	٪0,03
مسيحيون	1/862/634	٪0,73

وتبلغ النسب سنة 1982[33]:

هندوس	٪83
مسلمون	٪11
سيخ	٪2
مسيحيون	٪3

وحين احتل البريطانيون الهند، كانت امبراطورية المغول قد انحلت، وكانت الظروف السائدة في وقت انحلال امبراطورية المغول، السابقة مباشرة على الحكم البريطاني، زاخرة بصفة خاصة بفظائع لا توصف[34].

ويدور نقاش طويل حول وحدة الهند. فهناك من يرى من القوميين الهنود ان الهند كلها امة واحدة، وان ذلك النتاج التلقائي للتاريخ الهندي، كما يرى الراديكاليون ان الاحتلال البريطاني اعاق هذه الوحدة، بينما يرى المعتدلون ان الوحدة، تعود الى الحكم البريطاني، الى حد كبير[35].

ورغم الخلاف، حول تفسير التاريخ الهندي، فان هناك اجماعا، «بان الفكرة ان على الهنود ان يأخذوا موقفا سياسيا مشتركا، كانت قديمة قدم التحركات الاولى للسياسات الدستورية في الهند»، وفي ذلك الحين: «كان كل ما يوحد الناس في كلاكوتا وبومبي ومدراس هو نير الادارة البريطانية»[36] وأخذت تنشأ الجمعيات الهندية في لندن وداخل الهند[37].

وانتج استعمار بريطانيا للهند نتائج جانبية متعددة. وكان منها بدء العملية التاريخية الطويلة لِلَحْم الشعب الهندي في امة، وكانت الاخرى نهوض حركة قومية معادية للامبريالية، مع تطور التناقض المركزي بين الامبريالية ومصالح الشعوب الهندية»[38].

وكانت هناك ثلاثة عوامل تدفع الهند باتجاه الوحدة:

الاول: وجود تاريخ هندي وحضارة هندية عريقة، وجماهير من الهنود المرتبطين بهذه الحضارة، ورغم تعدد الاقوام والاديان، فقد كان للهند حضارتها، وانظمة الحكم التي حكمتها، وآخرها حكم المغول،

الثاني: وجود الاحتلال البريطاني الذي وحدّ الهند من جديد، وفرض نظام ادارة جديدا، واخضع شبه القارة للسلطة البريطانية، وأدّى ذلك الى بدء الحياة من جديد في المجتمع الهندي،

الثالث: تكون الحركة القومية الهندية التي بدأت بجمعيات طلابية وثقافية، وانتهت بقيام المؤتمر الهندي.

لقد ساعد تاريخ الهند المشترك، على وضع اساس لوحدة النضال، ورغم عدم وجود لغة واحدة. وجاءت لغة الاحتلال، لتساعد في ايجاد لغة تخاطب سياسي بين النخب السياسية، كما جاء الاحتلال، فبنى ادارة موحدة، ووحد السوق، مما شجع البرجوازية الهندية على اعتبار ذلك مكسبا، يجب ان تحافظ عليه. وفي ظل الادارة البريطانية قامت حركة سياسية موحدة، تعبّر عن البعد التاريخي من جهة، وعن الواقع الاقتصادي السياسي من جهة اخرى، وهكذا قام حزب الوحدة.

الا ان هذا الاتجاه القومي ولد الى جانبه، وفي الوقت عينه اتجاها طائفيا ومحليا (Communallism)[39] لان الاتجاه القومي، كان يعبر عن وحدة تتعدى مصالح الجماعات المحلية والاقليات. وكان يرتبط بمصالح الاكثرية، وهو الاتجاه الاكثر تقدما، ومن

الطبيعي ان يصطدم بالاتجاهات المختلفة.

واثار اتجاه الاغلبية القومي مخاوف لدى القيادات الاسلامية، لانها خافت ان تصبح اقلية من جهة، ومن الخضوع لحكم اكثرية هندوسية، تدعو الى حكم علماني.

كانت قيادات المؤتمر مع الوحدة، ولكنها لم تنتهج سياسات حاسمة في هذا المجال، فحاولت ان تتعاون مع القيادات الاسلامية، دون ان تستطيع الوصول الى القاعدة المسلمة.

وكانت الادارة الكولونيالية التي تخشى الحركة الشعبية، تحاول ان تشق هذه الحركة باثارة صراع الطوائف. وقد امدت الادارة الكولونيالية، وخاصة بعد 1937، الطائفيين بدعم شامل[40].

وهكذا انقسمت الهند الى دولتين: الهند وباكستان، لتضم باكستان اكثرية المسلمين، ولتضم الهند الهندوس واقليات من المسلمين والمسيحيين والسيخ.

ولكن الهند توحدت.. رغم انقسام باكستان.

وهكذا قامت دولة موحدة، لأكثر من شعب، تضم الآن حوالي ثماني مائة مليون، واصبحت من القوى الكبرى في العالم[41].

وقد تحققت وحدة الهند دون عائلة مالكة، كما تحققت وحدة المانيا وايطاليا. وبرز في هذه الوحدة دور الحركة الشعبية المعادية للامبريالية. ومن هنا، فان حزب المؤتمر هو الذي لعب الدور الحاسم في تحقيق وحدة الهند. وبينما لم تنجح الحركة الشعبية في توحيد ايطاليا والمانيا، نجحت هذه الحركة في الهند، وانشأت جمهورية برجوازية ديمقراطية، سنة 1947، مازالت قائمة حتى الآن.

وكانت وحدة الهند ضرورية لتطورها الاقتصادي، ولامتلاك القوة العسكرية التي تملكها الان وتزداد الهند وحدة، رغم التعدد القومي والاثني والديني والمذهبي، ورغم المؤامرات المعادية، وخاصة المؤامرات الاميركية، والسياسات الباكستانية المعادية والخلاف مع الصين المجاورة. اما باكستان التي قامت على اساس ديني، فانها انقسمت الى دولتين نتيجة التدخل العسكري الهندي، وهي تزداد ارتباطاً بالامبريالية الاميركية، وتزداد تخلفا وتفككا[42].

2 ـ وحدة الصين: تبلغ مساحة الصين 9/6 مليون كم مربع، وهي تأتي في المساحة رابعة، بعد الاتحاد السوفياتي والوطن العربي وكندا. اما عدد سكانها، فقد بلغ 1031822511 نسمة سنة 1982، وهي بالتالي اول دولة في العالم من حيث عدد السكان. وكان عدد سكانها سنة 1949 حوالي خمسماية مليون[43].

والصين، كما يقول الدستور الصيني (دولة متعددة القوميات موحدة)[44]. وفي الصين ست وخمسون قومية، الا ان قومية الهان تبلغ 93٪ من السكان. وليس هناك قوميات كبيرة اخرى.

فكيف تحققت وحدة الصين في العصر الحديث؟ ان هذا بحاجة الى ايراد بعض المعلومات التاريخية.

1 ـ ان الصين عرفت الوحدة، خلال تاريخها الطويل، وقد تحققت الوحدة اول مرة بين 230–221 ق.م، على يد ينغ تنغ ملك ينغ تشين 259 ـ ق.م ـ 210 ق.م. وقامت «اول دولة اقطاعية موحدة متعددة القوميات في تاريخ البلاد»[45]. ودامت هذه الوحدة اربعة قرون، «واستبدلت السلطة الفيودالية بنمط من الحكومة المركزية البيروقراطية»[46]. فقسمت البلاد الى مقاطعات، والمقاطعات الى محافظات، تدار مركزيا، واتخذت اجراءات ادارية كثيرة لتعزيز السلطة المركزية، .وكان من ذلك اجراء احصاء شامل، وتسهيل الكتابة، ووحدت العملة والمكاييل وانشئت الطرق الخ[47].

وظل هناك صراع بين اتجاه الوحدة والانقسام. ورغم قيام الممالك الثلاث، تَمّ التوحيد في ظل مملكة جين، والممالك الجنوبية والشمالية حتى التوحيد في ظل اسرة سوي واسرة تانغ (220–907م). وعاد الانقسام الى الممالك الخمس، ثم تم التوحيد في ظل اسرة يوان الملكية (907–1368م). وفي الفترة التالية 1368–1840 عاد الانقسام «نتيجة التصدع التدريجي للمجتمع الاقطاعي» ولكن الوحدة عادت خلال عهد اسرتي مينغ وتشينغ[48].

2 ـ وبدأت في القرن السابع عشر غزوات القيصرية لحوض نهر هيلونغ، ولكن الامبراطور كانغ شي من اسرة تشينغ (1662–1722) تصدى للهجمات الروسية. ثم ما لبثت غزوات البريطانيين والفرنسيين وغيرهم منذ 1839 ان بدأت، وقد ادت هذه الهجمات الى فرض شروط مذلة على الحكومات الصينية المتعاقبة.

3 ـ وقامت الجماهير الصينية بمقاومة الغزو الاجنبي، كما قامت بانتفاضات ضد الحكومات الصينية الخانعة. وقاد ذلك الى اعلان الجمهورية، سنة 1912 بقيادة صن يات صن الزعيم القومي المعروف.

4 ـ وفشلت الثورة القومية الديمقراطية في توطيد سلطتها، لان سادة الحرب الرجعيين من جهة، والغزو الياباني (1931) من جهة اخرى، ادى الى اصطفاف قيادة الكومنتانج الرسمية ضد الحركة الشعبية. وفي هذا الوقت اتجه الحزب الشيوعي، بعد خلافات، الى قيادة الحركة الفلاحية. وهو ما قاد الى قيام جمهورية الصين الشعبية سنة 1949.

وهكذا تحققت وحدة الصين دون تايوان وهونغ كونغ[11] بقيادة الحزب الشيوعي الصيني... وكانت هذه الوحدة الثانية التي تحقق بقيادة البرولتاريا، اذ كانت وحدة الاتحاد السوفياتي، اثر ثورة اكتوبر 1917 هي الاولى.

ولقد تحققت الوحدة، ضمن اطار الشروط التالية:

اولا: عجزت القيادة القومية البرجوازية عن تحقيق الوحدة، لأنها مثلت برجوازية محدودة من جهة، ومتخلفة من جهة اخرى. ولما لم يكن للتجار مكانتهم في المجتمع

الصيني، اذ ان طبقة التجار، رغم نشاطها، وثرائها احيانا، فانها لم تكن موضع تقدير اجتماعي، ونادرا ما كان لها اثر سياسي[49]، فان هذه الطبقة لم تستطع انتزاع القيادة، لانها لم تكن طبقة قائدة يوما، ولان عملية الرسملة لم تتقدم وتتوسع في الصين، ولم تبرز قيادة سياسية قادرة، كما حدث في الهند.

ثانيا: قاد الهجوم الامبريالي الخارجي، عامة واليابانى خاصة، الى اضعاف دور البرجوازية الداخلي، والى ازدياد التفاف الجماهير الفلاحية خاصة والشعبية عامة، حول الحزب الشيوعي خاصة، والجبهة المتحدة عامة.

ثالثا: واثبت الحزب الشيوعي التزامه بالاهداف القومية، فدافع عن وحدة الصين، واعتبر انه لا يمكن تحرير البرولتاريا وسائر ابناء الشعب الكادح الا اذا تحررت الامة[50]. وربط ضرورة القتال ضد الامبريالية اليابانية ببناء الجبهة المتحدة داخليا، وبدور الحزب الشيوعي فيها.

لقد تمت وحدة الصين بطريقة جديدة، فلا ملك ولا عائلة مالكة، ولا برجوازية، ولا قيادة برجوازية، بل جماهير فلاحية مسحوقة، يقودها الحزب الشيوعي، وتتحالف مع العمال والشرائح الديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، والشريحة الوطنية من البرجوازية، وتقوم الوحدة في المواجهة مع الامبريالية اليابانية خاصة، والامبريالية عامة، ولكن ضمن اطار التحالف مع الاتحاد السوفياتي.

اننا امام معادلة جديدة، يقوم فيها الفلاحون الفقراء، بدور رئيس، ولكن بقيادة الحزب الشيوعي، وتنجز فيه الجبهة المتحدة، بقيادة الشيوعيين مهمات الثورة الديمقراطية الجديدة، وهو ما اسماه ماو الدكتاتورية ـ الديمقراطية الشعبية[51].

3 ـ وحدة فيتنام: ليست فيتنام كالصين مساحة او عدد سكان، فعدد سكانها، سنة 1982 كان 56 مليونا، ومساحتها لا تتجاوز 127/207 ميلاً مربعاً، وهي بالتالي قطر صغير نسبيا، اذا قيس بالصين والهند، او الولايات المتحدة الاميركية.

وتبلغ نسبة الفيتناميين في فيتنام 84٪، والباقي من الاقليات، ومنها الصينيون والخمير والشام(Cham).

وفي فيتنام عدة اديان، وهي البوذية والكنفوشية والتايوست (Taoist) وهم الاكثرية، كما ان هناك مسيحيين ومسلمين[52].

وقد اتسم تاريخ فيتنام بثلاث سمات:

الاولى: الاتجاه نحو الوحدة، وقد تحققت الوحدة لاول مرة سنة 208 ق.م وكانت تضم اجزاء من جنوب الصين الحالية، بالاضافة الى ثلاث مقاطعات من شمال فيتنام، ومنذ ذلك الحين تتحد وتنقسم، لتعود فتتحد، كما سنرى، وكما هي حال الوطن العربي.

الثانية: الصراع مع الصين، وكانت الصين تحاول دائما ان تفرض سلطتها على فيتنام، وفي عهد اسرة الهان الصينية، كانت فيتنام مملكة ذات حكم ذاتي، في ظل نوع من السيادة الصينية الغامضة. وقد الحقت فيتنام سنة 111 ق.م، وظلت مقاطعة

صينية، حتى سنة 939م، وفرض الصينيون خلال هذه الفترة الطويلة نظامهم الاداري والاقتصادي، كما ادخلوا الكنفوشية ونظام الكتابة الصيني.

وفي سنة 939 استفاد الفيتناميون من الفوضى التي عمت الصين، وتخلصوا من السيطرة، وظل الامر كذلك حوالي خمسماية عام، كانت فيتنام فيها موحدة اسميا في ظل نظام ملكي، وان كانت الصراعات بين العائلات المتنافسة، تهز هذه الوحدة. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان للاسر الحاكمة المتتابعة ثلاث مهمات:

1 ـ المحافظة على السلطة في مواجهة المنافسين الداخليين.

2 ـ حماية دلتا النهر الاحمر من الغزو الصيني.

3 ـ توفير الارض للسكان المتزايدين بالاندفاع جنوبا.

وقد احتل الصينيون هانوي حوالي سنة 1400، وظلت محتلة حوالي عشرين عاما، حين استعادها البطل العظيم لي لوي (Le Loi) واعلن نفسه امبراطوراً، ومنذ ذلك بدأ حكم اسرة لي، وقد احتفظت هذه الاسرة بسلطتها حتى سنة 1770.

وقد ظل الفيتناميون يتوسعون جنوبا، حتى بدأ التنافس الاوروبي في القرن السابع عشر على فيتنام.

ومنذ القرن السابع عشر، حتى القرن التاسع عشر تنافست خمس دول اوروبية على فيتنام: بريطانيا ـ فرنسا ـ اسبانيا ـ البلدان الواطئة والبرتغال، وترافق النشاط التجاري مع نشاط تبشيري، وخاصة النشاط التبشيري الفرنسي، وقد بدأ التدخل الرسمي الفرنسي، سنة 1839–1840 باجتياح البوارج الفرنسية الموانىء الفيتنامية بحجة المطالبة، باطلاق سراح المبشرين المعتقلين. وسنة 1859 احتلت القوات الفرنسية سايغون، وانجز احتلال كوشين (Cochin) سنة 1867، واحتلت هانوي سنة 1872، وهايفونج سنة 1883 ـ لينتهي استقلال فيتنام[53].

ومنذ ذلك الحين والمقاومة مستمرة.

وتنقسم المقاومة الى ثلاث مراحل اساسية:

الاولى: منذ بدء الغزو الفرنسي 1859، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945. وهو تاريخ هبات وانتفاضات ـ ثورات[54].

الثانية: مع نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، وقد حققت الانتصار الاول سنة 1954[55].

الثالثة: وقد بدأت، سنة 1958 وانتهت بالانتصار، سنة 1975[56].

استقل الشمال في المرحلة الاولى، سنة 1954، ولكن الجنوب الذي خضع لحكم رجعي، تحول الى دولة معادية، وكان الرئيس ايزنهاور، وقد وجه رسالة الى نجو دنه ديم رئيس فيتنام الجنوبية، تؤكد «تصميم الولايات المتحدة الاميركية على تحويل فيتنام الجنوبية الى دولة منفصلة، تحكمها حكومة قوية»[57].

وفي عام 1960 أعلن تأسيس الجبهة القومية لتحرير جنوب فيتنام[58].

وبدأت سنة 1961 الحرب الخاصة باتفاق نظام ديم والرئيس الاميركي جونسون.

ورغم تورط الحكومة الاميركية في الحرب، وارسال قوات كبيرة، فان الحرب انتهت بالانسحاب الاميركي وانتصار المقاومة، وتحقيق الوحدة.

فكيف تحققت وحدة فيتنام؟

هنا نلحظ التالي:

1 ـ ان حكومات الولايات المتحدة الاميركية، أصبحت طرفا رئيسا، منذ الحرب الكورية في قضايا جنوب شرق آسيا، ولم يكن حضورها كذلك من قبل، اي منذ قيام وحدة الهند، ومن ثم الصين، ووجود الطرف الاميركي جعل المواجهة فيتنامية اميركية بطريقة غير مباشرة ومحدودة، قبل الانهيار الفرنسي، ثم مباشرة عن طريق مساندة حكومة جنوب فيتنام، وما لبث هذا الالتزام أن اقتضى اشتراك قوات اميركية اخذت تتزايد، حتى زادت عن نصف مليون جندي[59].

وهكذا لعبت الامبريالية الاميركية دورا كبيرا في مساندة القوى الرجعية المحلية، لمنع الوحدة، ولابقاء التقسيم، كما هي حال فيتنام، ولمحاولة زعزعة النظام في الشمال.

واذا كانت المعركة قد بدأت مع الفرنسيين، ثم مع اليابانيين، خلال الحرب العالمية الثانية، فانها عادت بعد الحرب العالمية الثانية معركة مع الفرنسيين، ثم ما لبثت ان تحولت الى معركة مع الامبريالية الاميركية. انها معركة من نوع جديد.

2 ـ ان الرجعية الفيتنامية المعادية للشعب، تحالفت مع الامبريالية الاميركية، وحاولت ان تكرس الانقسام في وجه الشيوعية المنتصرة في الشمال[60].

3 ـ ان الحزب الشيوعي الذي تسلم السلطة في الشمال اعتبر ان له مهمتين:

وهما بناء الاشتراكية في الشمال وتحرير الجنوب، وتحقيق الوحدة القومية. وسار في الاتجاهين، فاتجه الى بناء الاشتراكية في الشمال، واخذ يعد لتحرير الجنوب، على اساس برنامج قومي ديمقراطي[61]. وقد نجح الحزب في قيادة المعركة الى النصر.

ان ايمان الحزب بالوحدة القومية، ونضاله من اجلها، كان عاملا حاسما في تحقيق النصر: وهنا لم تكن هنالك عائلة مالكة ولا طبقة برجوازية، بل جماهير فلاحين يقودها حزب بروليتاري، يتبنى الماركسية اللينينية.

وكانت حكومة الاتحاد السوفيتي، وبالتالي التحالف السوفياتي ـ الفيتنامي، عاملا من عوامل القوة. ان توحيد فيتنام هو الاقرب الى النموذج الصيني، طبقة برجوازية عاجزة، حزب شيوعي شعبي وقادر ومصمم على تحقيق الوحدة، قوى امبريالية معادية، ابرزها بالنسبة للصين اليابان، اما بالنسبة لفيتنام فابرزها فرنسا والولايات المتحدة الامريكية، ولكن الدور الامريكي لم يأخذ كل ابعاده السياسية العسكرية في حالة الصين، كما اخذها في فيتنام.

لقد أدت وحدة بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا الى زيادة دور هذه الدول اقليميا ودوليا، والى تطورات في كل دولة منها، ما كان ممكنا ان تحدث دون الوحدة. وقادت

وحدة الصين والهند وفيتنام الى تطورات داخلية نوعية في كل منها، والى زيادة دورها الاقليمي والعالمي.

ولقد اكدت الوحدات الثلاث الحقائق التالية:

أولاً: ان الوحدة القومية مطلب شعبي، وان جماهير الشعب معه.

ثانياً: ان القوى التي حققته هي القوى الشعبية، بقيادة البرجوازية في الهند، وبقيادة الحزب الشيوعي في الصين وفيتنام، ومن حولها جبهة قومية متحدة.

ثالثاً: ان القوى الرجعية المحلية والتقليدية كانت في الحالات الثلاث ضد الوحدة، المرتبطة بتحقيق ثورة ديمقراطية.

رابعاً: ان القوى الامبريالية الخارجية في الحالات الثلاث كانت ضد الوحدة، وضد قيام سلطة شعبية، سواء بقيادة البرجوازية او البرولتاريا، وقد لعبت القوى الامبريالية عامة دورا رئيسا في محاولة ابقاء هذه البلدان تابعة وتقسيمها الى دويلات، ومنع تحررها ووحدتها.

2 ـ أمم لم تنجز وحدتها:

هناك اذن امم اتحدت، كالتي ذكرنا، وهناك أمم مازالت مجزأة. فلماذا ظلت الامم المجزأة مجزأة؟ لدينا ثلاثة امثلة: 1 ـ المانيا 2 ـ كوريا 3 ـ الوطن العربي، فلماذا بقيت هذه الامم مجزأة؟

سنحاول ان نوجز اسباب التجزئة وفي كل من الحالات الثلاث، ولكننا سنحاول التوسع نسبيا عند دراسة الوضع العربي.

أ ـ المانيا: ان المانيا التي حققت وحدتها سنة 1870، نتيجة اكتساب بروسيا القدرة على تحييد النمسا، سنة 1866، وهزيمة فرنسا، سنة 1870. هزمت في الحرب العالمية الاولى، ولكنها لم تقسم، وهزمت سنة 1945 في حرب عالمية، فقسمت الى اربع مناطق، تابعة للدول الاربع التي هزمت المانيا: الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، وفرنسا التي قررت الدول الثلاث اعطاءها دورا. وقد اتخذت قرارات مهمة في بوتسدام حول مستقبل المانيا (1945/7/17). وكان من هذه القرارات أن يتم في مراحل الاحتلال الاولى: «تطوير المسؤوليات المحلية، وتوجيه الادارة في المانيا نحو تفكيك مركزية البنية السياسية»[62]. وقد اعلن رسميا ان الدولة البروسية قد انتهى وجودها فعليا[60].

ولما لم يستطع الحلفاء ان يصلوا الى اتفاق محدد، حول الادارة الرباعية المشتركة، وخاصة بين الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى، قامت دولتان: الاولى تضم المنطقة التي خضعت للقوات السوفياتية، واعلنت في تشرين الاول (اكتوبر) 1949، والثانية في مناطق احتلال الدول الثلاث الاخرى: وقد اعلنت في ايار (مايو) 1949. ومنذ ذلك الحين وهناك دولتان المانيتان.

فما الذي قاد الى تقسيم المانيا، ولماذا دامت التجزئة حتى الآن، وهل يتعلق الامر بالقوى الداخلية، ام انه متعلق بالقوى الخارجية؟

ان تقسيم المانيا، كان من ابرز الاحداث التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية. وهناك الآن دولتان، لا تقيمان علاقات دبلوماسية بينهما. ان حكومة المانيا الغربية، ترفض اعتبار المانية الشرقية دولة اجنبية، وترفض الاعتراف بنشيدين، مادام هنالك امة المانية واحدة.

وهنالك الآن 71٪ من الالمان الغربيين الذي يريدون الوحدة مع المانيا الديمقراطية. ولكن 7٪ منهم ترى الوحدة قابلة للتحقيق في حياتهم[62].

فما الذي يمنع وحدة المانيا الآن؟

ان السبب الرئيس الذي ادى الى اقتسام المانيا، هو خوض المانيا الحرب، ومحاولتها التوسع على حساب جيرانها، وقد استعدى النظام الهتلري كل جيران المانيا الاقوياء: فرنسا، وبريطانيا، والاتحاد السوفياتي. ثم ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية دخلت الحرب الى جانب الحلفاء، لمنع التقدم السوفياتي، ولفرض الهيمنة على الحلفاء الذين اضعفتهم الحرب.

وقد استغل الحلفاء الدور الذي لعبته حكومة المانيا في الحرب الاولى، والدور الذي لعبته في الحرب الثانية، فقرروا تقسيمها، وانهاء دور الدولة البروسية. ولكن الصراع السوفياتي مع الدول الامبريالية، قاد الى ان يساعد الاتحاد السوفياتي في بناء الدولة الاشتراكية، وان يقيم الحلفاء الرأسماليون دولة اتحادية رأسمالية.

ويحكم هاتين الدولتين الآن عاملان:

الاول: داخلي، وهو الصراع الايديولوجي الداخلي المحتدم في هذا العصر الذي شهد تفاقم هذا الصراع، من قيام ثورة اكتوبر، الى انتصار الثورة الساندينية.

الثاني: خارجي، وهو صراع محور الدول الاشتراكية، بقيادة الاتحاد السوفياتي، مع محور الدول الرأسمالية، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.

والوحدة الالمانية التي تجعل المانيا الديمقراطية جزءاً من المانيا الغربية لا تقبلها حكومة المانيا الديمقراطية ودول المنظومة الاشتراكية. اما الوحدة التي تجعل المانيا الاتحادية جزءاً من المانيا الديمقراطية، فترفضها الاوساط الحاكمة في المانيا الاتحادية وكل الدول الرأسمالية.

وهناك اعتقاد بان «قوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تمنع اية اعادة رسم قريبة للحدود الالمانية»[63].

ثم ان لوحدة المانيا حساباتها الاوروبية. لان الفرنسيين خاصة، مسكونون مجددا بشبح المانيا الموحدة ذات الثمانين مليونا[64]. وقد صرح وزير خارجية ايطاليا قبل ثلاث سنوات: «ان كل امرء يوافق انه يجب ان تكون علاقات الالمانيتين حسنة، ولكنه يجب ان يكون واضحا، على كل حال، ان الوحدة الالمانية شيء يجب التغلب عليه، فهناك

دولتان المانيتان، ويجب ان تظلا اثنتين»[65].

واذا كان ميزان القوة الداخلي، يسمح لرجل مثل بسمارك ان يحقق الوحدة، فهذا الميزان ليس موجودا الآن.

واذا كان ميزان القوى الخارجي، قد سمح بتحقيق الوحدة الالمانية سنة 1871، فانه لا يسمح الآن.

ان مشكلة تجزئة المانيا اليوم تعود الى غلبة ميزان القوى الخارجي، على الميزان الداخلي، وامتداد الصراع الايديولوجي على الصعيد العالمي.

ان تجزئة المانيا اليوم مرتبطة بالصراع بين الاشتراكية والرأسمالية، والصراع بين المحورين العالميين المشار اليهما سابقا. وفي الصراع العالمي الجديد تقسم الامم، كما كانت تقسم في عهد صراع الامبراطوريات التقليدية.

ولقد ساد اسلوب التقسيم، منذ نهاية الحرب العالمية الاولى، الا انه اتخذ ابعاداً ايديولوجية وابعاد صراع المحورين العالميين، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وسيلعب هذا العامل دوره منذ ذلك التاريخ.

2 ـ كورية:

في كورية الآن دولتان، الاولى جمهورية كورية الديمقراطية الشعبية، وعدد سكانها حسب تقديرات 1982 حوالي تسعة عشرة مليونا (19700000). ومساحتها 47/077 ميل مربع اي 120,538 كيلومتر مربع. والثانية: جمهورية كورية في الجنوب، وعدد سكانها، حسب تقديرات 1982 حوالي 42000000، ومساحتها 38/211 ميل مربع. اي 98,477 كيلومتر مربع. والمساحة الكلية للدولتين 220,277 كيلومتر مربع.

وفي شمال كورية وجنوبها هناك الكوريون فقط، ولا تذكر اقليات، اللغة هي الكورية، والدين هو البوذية والكونفوشية والكوندوكيو[66].

وكان عدد سكان كورية، عندما نشبت الحرب، سنة 1950 حوالي ثلاثين مليونا، منهم حوالي عشرين في الجنوب، وحوالي عشرة في الشمال[67].

فلماذا قامت دولتان اذن؟

لقد خضع الشعب الكوري للاحتلال الياباني منذ 1895. وانصب جهد الكوريين على مقاومة الاحتلال، وتحقيق الاستقلال. والتقت هذه المقاومة مع مقاومة الصينيين والفيتناميين والشعوب المجاورة في مقاومة الاحتلال الياباني.

وحين اخذت القوات اليابانية تتراجع امام قوات الحلفاء من جهة، وثورات شعوب المنطقة من جهة اخرى، برزت المقاومة الكورية. وكانت هذه المقاومة ذات طبيعة ديمقراطية معادية للامبريالية. وكان للحزب الشيوعي دور بارز فيها، ان لم نقل انه

كان قيادتها. وكان الحزب الشيوعي قد طرح برنامج جبهة قومية متحدة، يقوم على تحرير الوطن ووحدته.

ان انتصارات الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية، وانتصارات الثورة الصينية، قادت الى بروز عاملين:

الاول: تخوف القوى الامبريالية، من انتصار ثورة ديمقراطية شعبية في كورية، وبالتالي اتساع رقعة انتصارات القوى الديمقراطية الشعبية في المنطقة، وهو ما يستدعي الاحتياط للحد من هذه الانتصارات ومحاصرة الثورة الصينية في مهدها.

الثاني: استنفار القوى الرجعية الكورية للدفاع عن مصالحها المهددة، وعن مكاسبها المرتبطة بالوجود الامبريالي الياباني، ومن ثم بالقوى الامبريالية الجديدة المنتصرة، وعلى رأسها حكومة الولايات المتحدة الامريكية.

وفي هذا الوقت، ومع التراجع الياباني، دخلت القوات السوفياتية كورية في 45/8/12 ووصلت خط العرض 38، وتقدمت القوات الامريكية جنوبي هذا الخط.. بعد الثامن من ايلول [68].

وكان طبيعيا ان تلتزم القوات السوفياتية بمساندة القوى الديمقراطية التي يقودها الحزب الشيوعي، وان تقوم القوات الامريكية بمساندة القوى الرجعية.

ولقد حاول الحزب الشيوعي ان يمنع التقسيم، وان يحقق الوحدة فدعا الى انتخابات تشريعية عامة، مع بداية 1948، وعاد في نيسان فدعا الى مؤتمر مشترك لممثلي الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية. وقد اجتمع هذا المؤتمر، وجرت الانتخابات التشريعية العامة في آب، وشملت الشمال والجنوب، وان تفاوتت نسب المقترعين، فكانت 99/97 في الشمال و72/52 في الجنوب. وهي نسبة عالية على كل حال، وانتخب 572 ممثلاً الى المجلس الاعلى لممثلي الشعب، وعقدت الجلسة الاولى لهذا المجلس، في ايلول 1948، في بويغ يانغ، واقر المجلس دستوراً، وسمى الدولة جمهورية كورية الشعبية الديمقراطية[69].

ولكن هذا كله، لم يمنع ان تقوم سلطتان منفصلتان، منذ 1948، وان تندلع الحرب فيما بعد (1950/6/25).. ومع ان الهدنة وقعت في 53/7/2. فلم توقع اتفاقية سلام حتى الآن. وظلت الدولتان قائمتين، رغم الحرب الطاحنة التي سقط فيها مليون وثلاثماية الف من جنود كورية الجنوبية، ومليون من المدنيين، ومائة واثنان واربعون الف قتيل من جنود الولايات المتحدة الامريكية وسبعة عشر الفا من قوات الامم المتحدة. وبالمقابل قدمت الصين تسعماية الف، وجمهورية كورية الديمقراطية الشعبية خمسماية وعشرين الفا.

وفي هذه الحرب، منعت قوات كورية الديمقراطية والصين القوات الامريكية من اجتياح الشمال والتثبت فيه، والانتقال الى مهاجمة الصين. ومنعت القوات الامريكية وحدة كورية، وحوصرت الصين، ولقد انقذت كورية الجنوبية، وربما اليابان، بناء

عليه، من وجهة النظر الامريكية، ووجهت ضربة للزخم الشيوعي في آسيا[70].

ومازالت كورية مقسمة...

وتجربة كورية، غير تجربة المانيا، فكوريا كانت خاضعة للصين، ثم احتلتها اليابان، ولم تكن مستقلة مثل المانيا. وكورية لم تهاجم احدا، ولم تعتد على احد. وشعب كورية كان مع الوحدة في انتخابات ديمقراطية، ولكن الوحدة لم تتحقق، وكان العائق الرئيس تدخل القوات الامريكية، ومازال هذا هو العائق الرئيس. وقد سند التدخل الامريكي القوى الرجعية، وأسهم في تطوير ظروف الجنوب، لتصبح للتجزئة قاعدتها الاجتماعية.

ورغم استمرار نضال الشعب الكوري في الشمال والجنوب، من اجل الوحدة[71] فان التجزئة مازالت قائمة، ومازالت سياسة الولايات المتحدة تلعب دورا تقسيميا حاسما.

وهنا كان ايضا العامل الخارجي صاحب الدور الرئيس في منع الوحدة.

3 ـ الوطن العربي:

تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي اربعة عشر مليونا كم مربع[72]. ويبلغ عدد سكان الاقطار التي تنتمي للجامعة العربية حوالي مائتي مليون[73].

وتجمع العرب كل العوامل التي توحد امة، من اللغة الى التاريخ، ومن الارض الى المصالح المشتركة. ورغم توافر كل الدلائل على وجود امة، فان الوحدة لم تقم، منذ بداية عصر النهضة. فلماذا حدث ذلك؟

ان هذا يعود الى امرين:

الاول: ان العرب خضعوا لانماط من الحكم، منذ السلاجقة، عملت على اضعاف الشعور القومي، لتبرير الحكم الاجنبي، وتدمير البنية الاقتصادية المركزية للوطن العربي. وكان من نتيجة ذلك ان نهبت السلطة الحاكمة الثروة، واضعفت الدور الاقتصادي العربي، لمصلحة قوى بدائية نهابه كالبويهين والمماليك.

ولم تكتف هذه القوى بذلك، بل حاولت تقليص التماسك العربي بدعوى الولاء للاسلام. ولما كانت هنالك اخطار خارجية، تبرر حكم هذه القوى، من السلاجقة الى العثمانيين، فان هذه القوى حكمت، ما يقارب الف عام[74].

الا ان حكم هذه القوى، وان كان قد دفع سطوة قوى خارجية اخرى، الا انه دمر البنية الداخلية، وافقدها قدرتها على المقاومة والبناء

الثاني: ان العرب، اخذوا ينهضون، مع تراجع القوى التي حكمتهم، ومع بروز قوى استعمارية جديدة، اكثر خطرا، واشد طمعا بارضهم واسواقهم، بدأت بالاستعمار البرتغالي، وانتهت بالامبريالية الامريكية.

وبدأ العربي محاولة النهضة، وهو يقاتل على ثلاث جبهات:

1 ـ جبهة محاربة السلطنة العثمانية. وفي هذا الميدان كانت السلطنة ذات مصالح

متعارضة مع الاستعمار الاوروبي الجديد. وكان دين السلطنة الاسلام، وهو دين الاغلبية من العرب. وبمقدار تعارض العربي مع السلطنة، لانها تمثل احتلالا شديدا متخلفا، ولانها تقدم التنازلات للاعداء الاجانب، فهو معها في الصراع ضد القوى الاجنبية المعادية، وهو معها في كل محاولاتها للاصلاح.

ولقد حكمت العربي القومي هذه المعادلة الصعبة، منذ بدء النهضة، مع السلطنة، ضد الاعداء الاجانب، ومع الاصلاح واللامركزية في السلطنة، ضد التسلط والتخلف والخضوع للابتزاز الاجنبي.

وكانت الاقطار البعيدة، كاقطار المغرب العربي التي يهددها الخطر الاوروبي المباشر اكثر حاجة لقوة السلطنة، وبالتالي فقد ظل الرابط الاسلامي قويا، وخاصة بعد وقوع الجزائر في براثن الاستعمار الفرنسي، سنة 1827–1830، ووقوع تونس فيما بعد 1882، ثم مراكش 1912، وليبيا 1911.

اما اقطار المشرق والجزيرة العربية التي كانت تعاني من شراسة الاحتلال التركي المباشر، فقد اخذت تتجه قوميا، دون ان تنسى الاسلام والعلاقات العربية العثمانية. واخذت القوى السياسية والثقافية الناهضة، تبحث عن صيغة علاقة، ضمن اطار السلطنة العثمانية، تسمح للعرب ان ينهضوا، دون ان يقعوا في براثن الاعداء الجدد: ودون ان تمحى هويتهم في ظل السلطنة.

ولكن الحركة العربية لم تكن من القوة، لتفرض مثل هذه العلاقة، ولا كانت السلطة في السلطنة، سواء قبل 1908، او بعدها، مهيأة لقبول شكل ديمقراطي من العلاقة، او شكل يعترف بتعدد القوميات، ضمن اطار السلطنة.

ولذلك انهارت السلطنة، امام ضغط القوى الامبريالية الحديثة. وبينما ابقيت تركية دولة لمواجهة الثورة البلشفية الوليدة 1917، خضع الوطن العربي كله، ما عدا وسط الجزيرة العربية، للاحتلال المباشر.

وارتبط الاحتلال الجديد بالتجزئة، ولم يكن ذلك ناتجا عن وجود قوى امبريالية متعددة تتوزع الوطن العربي فحسب، بل كان ناتجا عن ان القوة الامبريالية الواحدة، كانت تحتل اكثر من جزء، فلا تربط بعضها ببعضها الآخر، كما حدث مع المغرب العربي الذي احتلته فرنسا، وابقته ثلاث دول، المغرب، الجزائر، تونس، او سوريا ولبنان اللذين احتلتهما فرنسا، وكانا جزء من الامبراطورية العثمانية، ولم تكن بينهما حدود، فجعلتهما مستعمرتين منفصلتين، وحاولت ان تخلق في سورية خمس دول[75]. وهذا شأن بريطانيا التي احتلت مصر والسودان، وفلسطين والعراق وجنوب اليمن وامارات الخليج العربي.

لقد كان الاحتلال حريصا على التجزئة، ولذلك بنى قوى تجزئة في كل قطر، واعدها لتكون قوى ذات مصالح مختلفة، لا ترتبط بالسوق القومية، بل بالمراكز الامبريالية.

وهنا نشأ وضع جديد يستند الى وجود مصالح قطرية لبرجوازية عقارية تجارية مالية، مرتبطة باقتصاد محلي، من جهة وبعلاقات دولية من جهة اخرى، كما يستند هذا الوضع الى وجود فئة حاكمة قطرية باجهزة حكمها ومصالحها القطرية.

ويستند هذا الوضع الى اربعة عوامل:

الاول: مصلحة القوى الامبريالية، ببقاء التجزئة. ورغم تطور الاقتصاد العالمي، وازدياده عالمية في عهد الشركات المتعددة الجنسيات، فان هذه الشركات تسعى لربط الاطراف بالمركز ولكنها تحارب فتح الحدود بين دول الاطراف. وبمقدار ما يجب ان تزول الحدود القومية في علاقة المركز بالاطراف، يجب ان تتكرس وتتوطد بين قطر في الاطراف والآخر، وان تفقد الاطراف قدرتها على ان تكون وحدات انتاج مستقلة.

الثاني: توازنات اقليمية، تسعى لمنع اية وحدة قومية، او اي تحالف اقليمي، لان الاقطار الصغيرة تخاف الاقطار الاكبر، والاقطار الكبيرة تخاف الاقطار المنافسة، وهكذا.. ان مصر مثلا قطر كبير نسبيا، قياسا بدول مثل لبنان وتونس الخ. فكيف اذا ضمت السودان او اتحدت معه. والعراق قطر كبير نسبيا، بالنسبة لامارات الخليج ودول الجزيرة، فكيف اذا اتحد مع اليمن الشمالي او سورية الخ. ولذلك ان القطر الكبير، يخاف اتساع الاقطار المنافسة. والاقطار الصغيرة تخاف اتساع اي قطر صغير او قطر اكبر نسبيا، وهكذا تنشأ حالة توازنات اقليمية ضمن اطار الوضع القائم.

الثالث: تكون قوى سياسية متعددة على اساس قطري، وبالتالي، فانها تعيء على اساس قطري وتسند الوضع القطري، وتحارب كل ما هو قومي باشكال مختلفة. ولم تنشأ احزاب او حركات قومية لها قاعدة واسعة، في كل الاقطار العربية، او معظمها. وكان الالتفاف حول عبد الناصر في دعوته القومية حالة معبرة في تاريخ العرب الحديث، واذا كانت هذه الحالة تتكرر في مساندة ثورة كالثورة الجزائرية، او المقاومة الفلسطينية، فانها لم تتكرر في تأييد حزب قومي محدد حتى الآن.

الرابع: غياب الرأي العام الشعبي عن مسرح السياسة اليومية، لانه مازال عفويا، ولان الانظمة والاحزاب منعته من ان يأخذ دوره.

ولما كانت الجماهير الكادحة، من العمال والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة هي ذات المصلحة الحقيقية في الوحدة القومية، فان غياب هذه الجماهير، يضعف قضية الوحدة، ويتركها لدعوات البرجوازية غير المؤهلة لخوض معركة الوحدة او للشرائح المحافظة والمتخلفة من البرجوازية الصغيرة، التي تتحول الى قوى برجوازية في السلطة، وبالتالي قوى معادية للمشروع القومي الديمقراطي الشعبي.

ولذلك كله لم تتحقق الوحدة العربية، منذ بدء عصر النهضة، ولن تتحقق الا ببرنامج ثوري، يهزم القوى الامبريالية المعادية للوحدة، والقوى الرجعية الداخلية المتناقضة معها.

ان الوحدة العربية لم تتحقق اذن، رغم وجود الامة، ووجود مطامح قومية لديها،

لثلاثة اسباب رئيسة:

الاول: وجود القوى الامبريالية المعادية للوحدة، وعلى رأسها الآن الامبريالية الامريكية، وكانت من قبل، الامبرياليتان الانجليزية والفرنسية، ويلعب الكيان الصهيوني دورا رئيسيا ضمن اطار المخطط الامبريالي، في محاربة الوحدة.

الثاني: وجود قوى التجزئة العربية، وهي الفئات العربية الحاكمة، وقواها الاجتماعية البرجوازية العقارية والتجارية والمالية وحواشي الانظمة الحاكمة.

الثالث: عجز الجماهير الكادحة، عن بلورة برنامج تحررها ووحدتها القومية.

ولما كان وجود قوى التجزئة المحلية جزء من السيطرة الامبريالية على الوطن، فان دور العامل الخارجي يزداد في عرقلة مسيرة الوحدة، وهو ما يستدعي حشد القوى العربية القادرة على تحقيق هذا الهدف.

ان دراسة تجارب المانيا وكورية والوطن العربي، تثبت ما يلي:

اولا: ان دور القوى الخارجية رئيس في الحالات الثلاث، وان السياسة الامريكية تلعب الدور الابرز والاخطر في الحالات الثلاث، وان كان موضوع الوحدة العربية، يختلف عن موضوع الوحدة الالمانية او الكورية، في ان السياسة الامريكية تؤيد انضمام المانيا الديمقراطية لالمانيا الاتحادية، وكورية الديمقراطية لكورية الوطنية ولكنها لا تؤيد انضمام جمهورية اليمن العربية للمملكة العربية السعودية او جمهورية موريتانيا الاسلامية للمملكة المغربية.

ثانيا: ان هنالك قوى تجزئة، تدافع عن حدودها ومصالحها في الحالات الثلاث، وان كانت القوى الرجعية الكورية او الالمانية، مع الوحدة القومية على اساس برنامجها، اما القوى العربية الرجعية فلديها برنامج تجزئة، وليس لديها برنامج وحدة قومية.

ثالثا: ان ارتباط الصراع الايديولوجي على الصعيد القومي بأبعاده العالمية، ادى الى تحويل الصراعات داخل الامة الى صراعات عالمية، بين الرأسمالية والاشتراكية، كما جرى في المانيا وكورية وفيتنام والصين، واضعف ميزان القوى الداخلي لمصلحة الميزان الخارجي، وادى ذلك الى بقاء تايوان وهونج كونج خارج الصين حتى الآن، والى وجود كوريتين والمانيتين، والى تعقيد مسألة الوحدة القومية العربية.

هوامش الفصل الثاني

1 ـ Michael Palumbo and William O. Shanahan: Nationalism, Geen Wood Press 1981 P.P. 41.

2 ـ Michael Palumbo and William O. Shanahan: Ibid P. 33. - John Brevilly: Nationalism and the State. The University of Chicago Press 1985 P.P 279-298.

3 II Michael Palumbo: IBID P. 41-42.

4 ـ A.J. Grant and H. Temperley: Europe in the Nineteenth and twentieth centuries (1789-1950). Longmans, Green and Co. Sixth ed. 1952 P.P. 385-386.

Miron Constantinesch and Stefan Pascu: Unification of the Romanian National State, Publishing House of the Academy of the Socialist Republic of Romania. 1971 P.P. 295.

5 ـ

6 ـ جان جاك شفاليه: المؤلفات السياسية الكبرى. من ميكافيل الى ايامنا. ترجمة: الياس مرقص. دار الحقيقة، 1980، ص 11.
وكرين برينتون: تشكيل العقل الحديث. ترجمة: شوقي جلال. عالم المعرفة، 1984، ص 150–151.

7 ـ جان جاك شفاليه: المرجع السابق ص 41 وص 55.
وكرين برينتون: المرجع السابق ص 68–69.

8 ـ جان جاك شفاليه: المرجع السابق، ص 55–56.

9 ـ جان جاك شفاليه: المرجع السابق، ص 93.
وجون لوك: في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري. مجموعة الروائع الانسانية. الاونسكو ـ السلسلة العربية 1959.

10 ـ جان جاك شفاليه: المرجع السابق، ص 89–103.

11 ـ د. نديم البيطار: من التجزئة الى الوحدة. القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية. مركز دراسات الوحدة العربية ط 4 سنة 1983. ص 23 و67.

12 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 69.

13 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 74.

14 ـ فردريك هرتز: القومية في التاريخ والسياسة. ترجمة عبد الكريم احمد. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر 1968، ص 179.

15 ـ Louis L. Snyder: Roots of German Nationalism, Indiana University Press, 1978 P.P.3.
وفردريك هرتز: المرجع السابق، ص 215.

16 ـ د. عبد الكريم احمد: القومية والمذاهب السياسية. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. سنة 1970، ص 215.

17 ـ د. عبد الكريم احمد: المرجع السابق، ص 217.

18 ـ د. عبد الكريم احمد: المرجع السابق، ص 239.

A.J.P. Taylor: The Course of German History. Associated Book Publisahers, LTD. 1978 P.P. 65 1848; The Year of German Liberalism.

19 ـ د. عبد الكريم احمد: المرجع السابق، ص 218.

20 ـ د. عبد الكريم احمد: المرجع السابق، ص 169.

21 ـ د. عبد الكريم احمد: المرجع السابق، ص 169–170.

22 ـ د. عبد الكريم احمد: المرجع السابق، ص 170.

23 ـ A.J. Grant and H. Temperley: Ibid, P. 228.

24 ـ د. نور الدين حاطوم: حركة القومية الايطالية ـ معهد البحوث والدراسات العربية، سنة 1971، ص 139–153.

25 ـ د. نور الدين حاطوم: المرجع السابق، ص 139–153 و113–114.

26 ـ د. نور الدين حاطوم: المرجع السابق، ص 40–50 و58–63 و73–91 و156–167.

27 ـ ولذلك نشأ حزب مثل العربية الفتاة. وترد اشارات الى الوحدة الالمانية والايطالية في الكتابات القومية العربية.
وقد لخص طه الهاشمي كتاب بولتن كنج عن الوحدة الايطالية، كما يقول: «لاعتقادي ان اشد ما يحتاج اليه شبان العرب هو الاطلاع على تاريخ النهضات القومية في القرن التاسع عشر، لاسيما حركة الوحدة الايطالية».
بولتن كنج: الوحدة الايطالية. جامعة الدول العربية ـ الادارة الثقافية. مكتبة النهضة المصرية 1952. ص د من المقدمة.

28 ـ تجدر مثلا قراءة كتاب :

Gita Srivastava: Mazzini and his Impact on the Indian National Movement. Chugh Publications, 1982. Allahabad, India.

وخاصة القسم الثاني من صفحة 185 الى 273.

29 ـ J.D. Anderson: The Peoples of India. Bimla Publishing House, Delhi P.P. 20-40.

30 ـ J. D. Anderson: Ibid P.3.

31 ـ فردريك هرتز: مرجع سابق، ص 218.

و د. نديم البيطار: مرجع سابق، ص 54.

32 ـ Anil Seal: The Emergence of Indian Nationalism. S. Chand and Company LTD. P.P. 26.

33 ـ The World Almanac, and Book of fact 1984 P.P. 505.

34 ـ فردريك هرتز: مرجع سابق، ص 218.

35 ـ فردريك هرتز: مرجع سابق، ص 218.

36 ـ Anil Seal: Ibid P.P. 245.

37 ـ Anil Seal: Ibid P.P. 246.

38 ـ Bipan Chandra: Nationalism and Colonialism in Modern India. Orient Longman. P.P. 252-253.

39 ـ Bipan Chandra: Ibid P. 253.

40 ـ Bipan Chandra: Ibid P. 259.

41 ـ Catherine Gwin and Lawrence Avect: The Indian Miracle. Foreign Policy Number 58 Spring 1985 P.P. 79.

42 ـ Mohammed Ayoob: Dateline Pakistan, a passage to Anarchy. Foreign Policy number 59 Summer 1985 P.P. 154.

43 ـ The World Almanac: Ibid P.P. 486.

وموجز احوال الصين، ص 1 و ص 16.

44 ـ دستور الجمهورية الشعبية الصينية. الطبعة الثانية سنة 1958. ص 13–14. وقد عدل الدستور فيما بعد، وحذف هذا النص. دستور جمهورية الصين الشعبية 4 كانون الاول 1982. ص 11–13.

45 ـ تاريخ الصين، الجزء الاول، سلسلة كتب سور الصين، مجلة بناء الصين 1986. ص 30

46 ـ Hilda Hookham: a short history of China. New American Library. A Mentor Book, 1972.

47 ـ تشن ون: موجز احوال الصين، ترجمة احمد محمد خير. دار النشر باللغات الاجنبية ـ بكين 1983، ص 18–28.

48 ـ تشن ون: المرجع السابق، ص 18–28.

49 ـ د. عبد الكريم احمد: المرجع السابق، ص 333.

50 ـ ماوتسي تونغ : المؤلفات المختارة. المجلد الثاني، دار النشر باللغات الاجنبية. بكين 1969. ص 272–273.

51 ـ ماوتسي تونغ : المرجع السابق، المجلد الرابع ط / 2 سنة 1977. ص 519. وحول الديمقراطية الجديدة. دار النشر باللغات الاجنبية بكين 1968.

52 ـ The World Almanac: Ibid P.P. 554.

53 ـ Marvin E. Gettleman (Edited with an Introduction by): Vietnam. History, Documents and opinions on major world crisis. Fawcett Publications, 1965 P.P. 10-20.

54 ـ An Outline History of the Vietnam Warkus party. Foreign Languages Publishing House. Hanoi 1976 P.P. 7-39.

Mai Thi Tu: A Century of Anti-Colonial Struggle (1859-1945) Vietmamiese Studies No. 23 P. 145.

55 ـ Nguyen Xuan Lai: The Fierst Residence 1945-1954. Vietnamese Studies 44 P.P. 7-142.

56 ـ Vu Quoc Tuan: The Second Resislance. Ibid P. 143.

57 ـ Indochina 1954-1975. Vietnamese Studies (47) P. 195.

58 ـ ربيع الهاشم (اعداد وتقديم) : الوثائق الاساسية للثورة الفيتنامية. دار تشرين 1975.

59 ـ هناك اتفاق على ان القوات الامريكية التي شاركت في حرب فيتنام بلغت نصف مليون. هذ عد القوت الفيتنامية التابعة للنظام في الجنوب.

60 ـ A. J. Grant and H. Temperley: Ibid P.P. 574.

61 ـ A. J. Grant and H. Temperley: Ibid P.P. 574.

62 ـ The German Question. Time Sep. 7 1987 P.P. 4-11.

63 ـ Ernest D. Plock: The Basic Treaty and the Evolution of the East West German Relations. West Vien Press, 1986 P. 2.

64 ـ The German Question: Ibid PP. 4-5.

65 ـ The German Question: Ibid P. 5.

66 ـ The Worl Almanac: Ibid P.P. 513-514.

76 11 Collin Bown and Peter J. Mooney: Cold War to Detente 1945-80 P. 38.

68 ـ Collin Bown and Peter J. Mooney: Ibid P. 38.

69 ـ معهد تاريخ الحزب لدى اللجنة المركزية لحزب العمل الكوري: موجز تاريخ النشاط الثوري للرفيق كيم ايل سونغ. دار الطليعة ـ بيروت ص 124–125.

70 ـ Collin Bown and Peter J. Mooney: Ibid P.P. 43-44.

71 ـ Arab News, 11/6/1987 P. 11. S. Korean Students Plan Anether Unity March.

72 ـ ناجي علوش: الوطن العربي ـ الجغرافية الطبيعية والبشرية. مركز دراسات الوحدة العربية 1986.

73 ـ ناجي علوش: المرجع السابق، حول الجغرافية البشرية.

74 ـ د. حسن ابراهيم حسن: تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي الجزء الرابع 1967. ص 1–58.

75 ـ د. ذوقان قرقوط: تطور الحركة الوطنية في سورية 1920–1939. دار الطليعة 1975. ص 36–45.

الفصل الثالث

هل هناك إشكالية قومية عربية؟

ان الاشارات السابقة التي بينت كيف تحققت بعض الوحدات القومية، كما هي حال بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا، وكيف ظلت بعض الأمم دون وحدتها، كما هي حال المانيا وكورية والوطن العربي، لا تجيب لماذا لم تتحقق الوحدة العربية. لان هذه الاشارات، تعطي ملامح القوانين العامة التي تحكم وحدة امة او تقسيم امة، ومنع وحدتها. ولكنها لا تكشف القوانين الخاصة التي تحكم تجربة التجزئة العربية.

فما علاقة القوانين العامة التي تحكم الوحدة والتجزئة عامة بالقوانين التي تحكم تجربة التجزئة العربية؟

ان الوطن العربي في العالم الحديث والمعاصر، جزء من تجربة هذا العالم. ولذلك، فان القوانين العامة التي تحكم هذا العالم، تحكم الوطن العربي ايضا.

ان هذه الحقيقة هي التي جعلت القوميين العرب الذين دعوا الى الوحدة، يشغلون أنفسهم بتجربة الوحدة الالمانية، او تجربة الوحدة الايطالية. ولكن هذا الانشغال كان عاما، ولم يعن بدراسة فوارق الزمان والمكان، وطبيعة قوى الوحدة في كل قطر، وطبيعة الصراع على الصعيد العالمي.

ولهذا لم يقف الدعاة القوميين والاحزاب والقوى القومية عند القوانين العامة للوحدة والتجزئة، وعند القوانين الخاصة للوحدة العربية. وظل هذا الميدان دون دارسين، فيما نَعْلم، حتى حاول القومي المناضل محمد عزة دروزة ان يقوم بهذه المهمة، في كتابه: الوحدة العربية[1].

وقد ناقش عزة دروزة عوامل الوحدة[2]، وضروراتها[3]، والعقبات التي تقف في سبيلها[4] ثم بيّن كيف تتحقق[5].

ويعنينا هنا ان نشير الى العوائق التي حددها، والى اسلوب تحقيق الوحدة الذي طرحه.

وفيما يتعلق بالعقبات، فقد حددها محمد عزة دروزة بالتالي:

1 ـ العقبات الخارجية او الاستعمار:

ويعطي محمد عزة دروزة دولتي فرنسا وبريطانيا الدور الرئيسي فيها: «صاحبتا معظم صفحات هذا التاريخ الأسود الطويل في الوطن العربي.. وهما اللتان ترسمتا، ومازالتا تترسمان العدوان عليه، واضعافه وتجزئته واستغلاله. وتعطيل اية حركة تهدف الى جمع شمله ووحدته، والوقوف في وجه اي تقدم وازدهار له».

وهناك اضافة الى فرنسا وبريطانيا، اسبانيا. وهناك «الولايات المتحدة الامريكية التي أخذت تساهم في تسويد هذا التاريخ». ولا ينسى محمد عزة دروزة «السرطان اليهودي الخبيث الذي هو من مضاعفات البلاء الانكليزي». ويضيف دروزة «ولتركيا الحديثة سهم ما في هذا السجل، على ما سوف نشرحه فيما يلي من المباحث»[6].

ان دروزة هنا، يحدد دور بريطانيا وفرنسا، وكان آنذاك، سنة 1956–1957 ـ عند كتابة الكتاب، رئيسا. ولكنه وهو يؤكد دورهما الرئيسي، يشير الى الدور الاسباني، ولا ينسى دور حكومة الولايات المتحدة الامريكية، وكان في صعود. كما أنه لا ينسى دور العدو الصهيوني. ويضيف دروزة، وهو يحدد العقبات الخارجية دور تركيا. وكانت تركيا مازالت تلعب دورا مهما في محاربة حركة التحرر العربية، وعلى رأسها حركة الوحدة القومية.

ويرى دروزة ان التغلب على هذه العقبات، يتم بالكفاح، وهذا الكفاح يتصاعد عالميا، وليس العرب خارج اطار هذه الحركة العالمية. ثم ان النضال العربي يتصاعد: «ونظرة الى تاريخ هذا الكفاح واطواره في مختلف انحاء الوطن العربي، كافية للتأكد من قوة حيوية العرب، وروحهم القومية النضالية، واستعدادهم للاستمرار في كفاحهم، وتحمل ما يقتضيه من شدائد.. الى ان تكتب لهم الغلبة، ويقوضوا طاغوت الاستعمار من بلادهم»[7].

ولا يعتبر دروزة نشاط امريكا، واعتبارات فرنسا، وعداء تركية عقبات حقيقية[8]: اي انه يعتبرها ثانوية.

2 ـ العقبات الداخلية:

وتنقسم الى قسمين:

الاول: الاقليمية والاعتبارات الطائفية والشخصية والاسروية.

الثاني: جمود الوعي العربي العام وسلبيته وعدم عمقه.

ويرى دروزة، فيما يتعلق بالعامل الاول، ان هذه العقبة، اي الاقليمية، ربما

كانت: «أشد العقبات الداخلية التي تقف في طريق الوحدة العربية وتعسرها». ويضيف: «بل لعلها اشد العقبات اطلاقا، لان العقبات الخارجية، انما تنجح في التعويق بسببها، واستغلالا لها على الاغلب»[9].

ويحاول دروزة ان يوضح ما أدرجه ضمن اطار الاقليمية، والاعتبارات الطائفية والشخصية والاسروية، فيشير الى ما يلي:

1 ـ وجود فئات في كل قطر عربي: «يتجاهلون ما يربط بلادهم بالبلاد العربية الأخرى من روابط كثيرة، تجعلها وطنا عربيا واحدا، ويتجاهلون ما يربط اهلها بأهل البلاد العربية من روابط قوية، تجعلهم امة عربية واحدة، او يسيئون فهمها وتأويلها، ويدعون الى الانكماش في النطاق الاقليمي، وتفريغ الجهد لبلادهم خاصة، وعدم هدر قواها خارج هذا النطاق، ويضعون العقبات في سبيل مصالح ابناء البلاد الأخرى، بحجة حفظ مصالح ابناء وطنهم الخاص».

2 ـ وجود أسر حاكمة بين بعضها «ضغائن وثارات تجعلهم يتربصون ببعضهم، ويعارضون كل حركة يتوهمون فيها ازدياد قوة بعضهم على بعض، بحركة توحيدية ما».

3 ـ وجود طوائف دينية في بعض الاقطار العربية: «تتوهم الخطر على كيانها من اي اتحاد او وحدة فتقف، من ذلك موقف الانقباض او المناوأة».

4 ـ وجود عشرات من رجال السياسة في كل قطر عربي: «الطامحين الى الحكم ووجاهة السلطان، يرون في بقاء دولهم منفردة مجالا لبروزهم، قد يضيق اذا ما قام بينها وبين الدول العربية الاخرى اتحاد او وحدة، فيضعون العقبات في طريقها».

5 ـ وجود مستغلين، من تجار واقطاعيين واصحاب نشاط اقتصادي ومهني في كل قطر عربي: «يرون في الانفراد مجالا للنجاح، والاحتفاظ بنشاطهم واستغلالهم».

6 ـ وجود شعوبيين في كل قطر عربي: «اندمجوا في العروبة ظاهرا، وظلوا يبيتون لها العداء، وكفروا بخصائصها وأهدافها، وظلت اهواؤهم ونعراتهم تسوقهم الى الوقوف في كل موقف مناوىء لهذه الخصائص والاهداف».

7 ـ وجود موتى الضمائر: «الذين فقدوا كل شعور بالشرف والعزة القومية، وباعوا انفسهم للاستعمار وترعرعوا في احضانه، وصاروا صنائع مأجورين له ـ في تنفيذ ما يرسمه من خطط، وما يحيكه من مؤامرات ضد النهضة العربية واهدافها التي تأتي الوحدة في رأسها»[10].

ولا يكتفي دروزة بابراز هذه العوامل، فيضيف اليها عاملين:

الاول: ان الاقليمية موجودة في «اساس الجامعة العربية ونشاطها»، إذْ تَبين، كما يقول، من شروح قدمها لظروف قيام الجامعة العربية «ان الاقليمية الممتزجة بالاعتبارات الطائفية والشخصية والاسروية، كانت اساس نظامها الراهن الفضفاض، فأضاعت على العرب فرصة ذهبية للوحدة او الاتحاد»[11]، وكذلك الحال بالنسبة لمعاهدة الدفاع المشترك[12].

أما فيما يتعلق بالعامل الثاني، اي جمود الوعي وسلبيته، فان دروزة يعتبره من العقبات الذاتية، «فالجمهور العربي اليوم مدرك لذاتيته وقوميته ادراكا عاما، يصح ان يسمى وعيا قوميا. ولكن هذا الوعي الجامد سلبي ايضا، ولو لم يكن كذلك، لما تمكنت النَعَرات الاقليمية والطائفية والاسروية ان تلعب ادوارها في مجال الحركة القومية العربية، وتغطي على اهدافها وتعطلها»[13]. فالى ماذا يرد دروزة ذلك؟

انه يرده الى: «حداثة الفكرة القومية بمعناها الحديث، وجهل غالبية الشعوب العربية، وضعف التنظيم الشعبي في مختلف الاقطار العربية»[14].

ويضيف دروزة ما يسميه «عقبات داخلية اخرى» مثل اختلاف «نظم الحكم اختلافا كبيرا»، والتفاوت بين طوائف الشعب العربي «تفاوتا كبيرا في الحياة والتنظيم والدرجات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية» والمسافات الشاسعة التي تفصل بين الاقطار العربية[15].

بعد هذا كيف تتحقق الوحدة؟

ان دروزة لا يرد على هذا السؤال، قبل ان يدرس بعض معالم الجغرافية التاريخية العربية، ويجيبنا على سؤال آخر، وهو كيف كانت الوحدة العربية تتحقق في الماضي؟

ويستخلص دروزة من دراسة التاريخ العربي، وهو صاحب كتب كثيرة في هذا المجال[16]، الاطروحات التالية:

1 ـ ان عملية التوحيد كانت تتم على مراحل، ولم تكن تتم دفعة واحدة، فيتحد قطران، ثم تمتد حركة التوحيد الى الاقطار الأخرى. ويقدم دروزة هنا الكثير من الامثلة.

2 ـ ان عملية التوحيد كانت تتم بأساليب متنوعة وصيغ مختلفة، من الوحدة التامة الى الصيغ الاتحادية، وكثيرا ما يلتقي اكثر من اسلوب.

3 ـ ان الحافز على تحقيق الوحدة، كان المطمح الشخصي او الاسروي ولكن، «كثيرا ما كان يمتزج بالمطمح الوطني او القومي او الديني».

4 ـ ان عملية التوحيد كانت «تقوم في الدرجة الاولى على القوة الحربية».

الا ان هذا لا يعني اغفال «المساعي السياسية والاقناعية بالفائدة العامة التي تجنيها البلاد وأهلها من الاتحاد»[17].

هذا ما كان يحدث في التاريخ، فكيف يمكن ان تتحقق الوحدة العربية الآن؟

ان دروزة يرى هنا التالي:

اولا: انه لابد من قوة تتحرك لتحقيق الوحدة، سواء كانت بالمطمح الشخصي او الاسروي، او بالمطمح الشخصي والحافز الديني، او قوة تتحرك بالمطمح الشخصي والحافز القومي معا. وهو يرى ان الحالة الاخيرة هي «الاكثر انطباقا على حالة الامة والبلاد العربية اليوم».

ثانيا: انه لابد من ان تتبنى احدى الدول العربية الدعوة الى الوحدة وحمل رايتها. ويقترح دروزة هنا مصر وسورية، وكان قبل ذلك قد رشح العراق.

ثالثا: ان هناك حاجة، بالاضافة الى ما سبق لوجود جهاز شعبي، يناضل من اجل هذه الغاية. وهو يرى ان الحاجة: «الى جهاز قومي، يتفرغ للدعوة الى الوحدة، ويعمل في سبيلها، ويقوم بمختلف المساعي والاتصالات في مختلف اجزاء الوطن، ومع مختلف هيئاته الشعبية والحكومية، تظل شديدة كحاجتها الى دولة تتبناها، حيث يكون الجهاز عضدا شعبيا لهذه الدولة»[18].

وكان دروزة، مع قيام نظام جمهوري عربي اتحادي، غير مركزي، لان المركزية «تشل البلاد، وتعرقل حركتها الاقتصادية والعمرانية، بسبب سيطرة المركز، وما تؤدي اليه، من مطل واهمال، وما قد تفسح له من مآرب وشهوات..».

ويؤيد دروزة ان يكون النظام الجمهوري برلمانيا، على ان تكون الحياة النيابية محدودة: «تسمح للحكومات بسلطات واسعة». وهذا الافضل الآن «بسبب حاجة البلاد العربية الى الاستقرار والاسراع في الخطوات الاصلاحية والتجديدية»، وعلى ان يكون: «النظام النيابي جامعا بين حق رقابة الامة على السلطات التنفيذية، وبين تمتع هذه السلطات بصلاحيات واسعة».

ولكن دروزة يشترط في هذا النظام ان يكفل: «حرية الرأي والنقد والنشر والاجتماع والعمل». وقد ضمّن دروزة مشروعه الاتحادي: «الحريات والحقوق الشخصية التي تكفلتها شرعة حقوق الانسان العالمية، او التي جرى العرف عليها، وأقرتها دساتير العالم». كما ضمنه بندا يتعلق بجميع الاديان والمذاهب وحقها في الاحتفاظ بتقاليدها الخاصة: «وانظمتها العائدة لاحوال اتباعها الشخصية، على ان لا يتنافى ذلك مع الوحدة القومية، ومصلحة الدول المتحدة»[19].

والحقيقة ان دروزة، كان في كل ذلك سباقا. ولقد طرح اسئلة تتعلق بالقوانين العامة والخاصة، وحاول الاجابة عليها، قبل ان تهتم الاحزاب والقوى القومية بكل ذلك.

ومع ذلك، فان دروزة، لم يستطع ان يحيط بكل القضايا احاطة شاملة، مما جعل مشاريعه قاصرة في بعض القضايا، ومن ذلك:

1 ـ انه درس قوانين الوحدة في العالم المعاصر، فاقتصر على تجربتي وحدة المانيا وايطاليا، وهما وحدتان تمتا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1848–1871). ولم يدرس تجارب وحدة قريبة، تمت حديثا كوحدة الهند والصين، ولا نريد ان نقول فيتنام، مع ان وحدة الهند والصين اقرب في الزمان والمكان والظروف، من وحدتي المانيا وايطاليا. فما سبب ذلك؟

ان السبب من وجهة نظرنا يعود الى ان دروزة، كان يرى وحدة على الطريقة الالمانية والايطالية، ولم يكن يرى وحدة على الطريقة الهندية او الصينية، هذا رغم ان دروزة، أيد خط جمال عبد الناصر، وأيد النظام الجمهوري، الخ، كما بينا. الا ان دروزة لم يكن يذهب ابعد من الاشتراكية المعتدلة[20].

وتجربة دروزة مع الحكم الفيصلي أقرب الى تجربة القوميين الالمان او الايطاليين مع العائلة المالكة في كل من البلدين، وهذه تجربة دروزة الاولى، واكثر تجاربه ابرازا لدوره.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فان تجربة الطريقة الصينية لم تكن واردة عند دروزة، لا لأنه لا يقبلها فقط، بل لان ظروفها لم تكن واردة عربيا، ودروزة لم يكن معنيا بحل نظري، بل بحلول عملية

2 ـ ان دروزة رأى الاقليمية والطائفية والاعتبارات الشخصية والاسروية، ومصالح التجار ومواقف الشعوبيين والعملاء، ولكنه لم ير في ذلك كله الدولة القطرية، انه رأى عناصرها المكونة، وأشار اليها، كما ذكرنا.

والقوميون عموما، لم يكونوا يرون الدولة القطرية، حتى ذلك الحين، لانها كانت حديثة العهد في المشرق، ولم تكن قائمة في المغرب، وان كانت قائمة كالدولة المغربية، فانها لم تكن تبدو المشكلة، لان الاحتلال الاجنبي، كان هو المشكلة الرئيسية.

ولنعترف ان الدولة القطرية، التي لم يكن لها تاريخ طويل الا في مصر والمغرب، لان كل الدول فيما عدا ذلك، كانت قد اندثرت مع الاحتلال، اوكانت اقرب الى امارات بدائية، كما هي حال اليمن والامارة السعودية، اخذت تنمو بسرعة، منذ كتب محمد عزة دروزة كتابه. ولم يكن دروزة يرى احتمالات هذا النمو، لان الحركة الشعبية الوحدوية، كانت تبدو أقوى.

3 ـ ان دروزة لا يحدد قوى الوحدة طبقيا، لانه اكتفى باستثناء القوى الاقليمية والطائفية ومصالح التجار والشعوبيين والعملاء.. وفيما عدا ذلك، فانه لم يحدد أطرا طبقية.. محددة. ولم تكن الحركة القومية قد حددت هذه الاطر. وظل الامر كذلك، الى أن أخذت القوى الطبقية المعادية تخوض الصراع ضد الوحدة والتحولات الاجتماعية، بعد وحدة 1958 مباشرة. ومنذ ذلك الحين برزت محاولات التحديد الطبقي، وكان دروزة قد كتب كتابه، ومع انّه وقف مع الوحدة ضد الانفصال، فانه لم يعد الى بحث هذه القضية، لنرى تطور وجهة نظره.

الا ان هذا كله لا ينفي دوره الرائد الكبير، ولا جهوده الكبيرة ونظراته النفاذة، وان كان ذلك لم يؤد الى أن تأخذ هذه الجهود دورها في المشروع القومي.

لقد كتب دروزة أهم ما كتب، خلال بداية المد الناصري، ولكنه توقف عن متابعة جهوده التنظيرية هذه بعد الانفصال. ورغم انه ظل يكتب من موقف قومي، وهو ما تشهد به كتاباته ومذكراته[21]، الا انه لم يقدم جديدا. كان العمر قد بلغ به مبلغه، وكان المد القومي يتراجع.

ولكن توقف دروزة، لم يعن التوقف، وخلال فترة تراجع المد القومي الذي اشرنا اليه، كان اسم د. نديم البيطار يَلْمَع لا بطرح قضية الوحدة فقط، بل بطرح اسلوب الحل.

ولقد انطلق د. نديم البيطار من ان الفكر القومي عامة عاجز وغيبي وتبشيري[22]. وانه لم يدرس الظواهر والقوانين دراسة علمية، مع «ان الظواهر الطبيعية والاجتماعية التاريخية تخضع لموضوعية مستقلة، تعبّر عن ذاتها بقوانين عامة تسودها، تسمح عند ادراكها بقدر كبير من الحرية، ومن سيادة الواقع الطبيعي والاجتماعي»[23]. والوحدة ظاهرة من هذه الظواهر ولها قوانينها، وهذه القوانين ثانوية[24] او رئيسية[25].

أما القوانين الثانوية، فهي:

1 ـ «تماثل الانظمة السياسية في البلدان المدعوة للاتحاد»[26].

2 ـ «تماثل المفاهيم والتصورات الايديولوجية»[27].

3 ـ تعدد «ابعاد التعامل المشترك» وبقدر «ما تتعدد وتتسع هذه المعاملات والاتصالات بين حكومات منطقة ما، بقدر ما تزداد درجة اعدادها وانفتاحها للاتحاد».

وتشكل حرية انتقال السكان: «عنصرا من اهم عناصر المواصلات والمبادلات التي تمهد للوحدة»[28].

4 ـ يرافق التجارب الوحدوية الناجحة «انحسار او ضعف التشكيلات الحزبية والحركات المحلية التي تعبر عن الحدود والكيانات الاقليمية، وظهور اخرى في مكانها، تتجاوز هذه الحدود والكيانات، وتعمل عبرها باسم المجتمع ككل»[29].

5 ـ «الاختلاف في التخصص الاقتصادي بين الاجزاء المدعوة الى الاتحاد»[30].

6 ـ «الاسهام الشعبي في العملية الوحدوية للتجارب الناجحة، ويشكل جزءاً مُهماً من الأرضية الايجابية التي تمهد الطريق لها»[31].

7 ـ التجاور الجغرافي بين الاقطار المدعوة للاتحاد ضروري في تشكيل الاتحادات[32].

8 ـ وجود دولة سابقة او ترابط سابق، يضم الاقطار المدعوة الى الاتحاد: «تشكل عنصرا من اهم العناصر التي تمهد الطريق الى الاتحاد»[33].

9 ـ «المنافع الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي كانت تتوقعها الاقاليم والحكومات المختلفة من الاتحاد السياسي المدعوة اليه، كان جزءاً من الخلفية الوحدوية الايجابية للاتحادات الناجحة»[34].

10 ـ «توفير ميزات وفوائد» للقطر المدعو الى الاتحاد «قبل تحميله الالتزامات والاعباء التي تأتي مع الاتحاد»[35].

11 ـ «كان دور المفكرين اساسيا في كل وحدة سياسية»[36].

12 ـ بروز نمو اقتصادي في الاقليم القاعدة او الاقطار النواة[37].

13 ـ «ضرورة نمو الامكانات السياسية في اهم الاجزاء المشاركة في عملية التوحيد.. وخصوصا الاقليم القاعدة الذي يقود هذه العملية»[38].

14 ـ «قدرة القيادة الوحدوية على إحكام علاقتها مع اكثرية الشعب، او مع اهم الطبقات، وتوفير تيارات فكرية وايديولوجية تستطيع كسب ولائها وتعبئتها»[39].

15 ـ مشاركة كل قطر مشارك في الوحدة بدعم العملية الوحدوية، «واعطاء كل اقليم عندما يكون ذلك ممكنا نوعا من التقدير الخاص»[40].

16 ـ وجود لغة واحدة: «احد الاسباب الاعدادية الأهم»[41].

وكل هذه الاسباب الثانوية، في رأي د. نديم البيطار متوافرة للامة العربية، «وبشكل ندر حدوثه في غيرها»[42].

اما الاسباب الرئيسية، فثلاثة:

1 ـ الاقليم القاعدة، «وهو الاقليم المؤهل لاسباب عدة، لكي تتمحور عليه عملية التوحيد القومي»[43]. وهذا الاقليم هو مصر. وكل «طريق الى الوحدة تبقى هي الاخرى تصورا مجردا دون دور طليعي تمارسه مصر، او دون مصر كقاعدة»[44]. ولقد كانت هذه القناعة، ابان وجود الناصرية، ومازالت، فلماذا؟ يذكر د. نديم البيطار هنا ثمانية اسباب:

1 ـ «موقعها الجغرافي في قلب العالم العربي الذي يشطر هذا العالم الى نصفين».

2 ـ «موقعها الاستراتيجي العالمي الذي يعطيها وزنا اضافيا».

3 ـ «وزنها البشري الذي يبلغ قبل نهاية القرن 70–80 مليونا».

4 ـ «وزنها العسكري الكبير، ليس من ناحية كمية فقط، بل من ناحية نوعية ايضا..».

5 ـ «مصر احرزت تقدما حضاريا لم يحرزه اي قطر عربي آخر».

6 ـ «مصر تشكل أهم مركز للثقافة العربية».

7 ـ كونت مصر دولة شبه عصرية، او هي اسبق الدول العربية في بناء تشكيلات الدولة الحديثة.

8 ـ تضم مصر شعباً بالمعنى السوسيولوجي[45].

ورغم ان مصر تبدو لدى البيطار الاقليم القاعدة الوحيد «الذي يمكن ان يتوفر على الاقل في المستقبل..»[46]، فانه يقدم احتمالات أخرى، كأن تحدث ثورة اجتماعية في السعودية، تلغي النظام الحالي، وتوحد أقطار الخليج في دولة واحدة، تصبح هذه الدولة قادرة ان تمارس هذا الدور بشكل يفرض ذاته، بسبب وزنها الاقتصادي الهائل الذي يمكن لها استخدامه في تحقيق دولة الوحدة. ويرى د. البيطار ان هناك احتمالا ان «ظهرت اوضاع وتحولات يستطيع فيها العراق وضع نهاية لانظمة الخليج، وضم جميع اقطاره في دولة واحدة، فان هذه الدولة تستطيع ايضا، وبقوة وفاعلية اكبر، ان تفرض ذاتها كقاعدة». ولا يرى د. نديم البيطار اي احتمال خارج هذين الاحتمالين[47].

2 ـ المخاطر الخارجية: وهو القانون الثاني في التجارب الوحدوية «الذي يفرض وجوده على الباحث في دراسة الظاهرة الوحدوية عبر التاريخ..»[48]. ويقدم د. نديم البيطار هنا الكثير من الامثلة. كما يقدم تفسير المضمون الوحدوي في المخاطر الخارجية[49].

والخطر الخارجي بالنسبة للعرب هو العدوان الصهيوني. وفي هذا العدوان جانب سلبي، لانه حل بجزء من الوطن، وليس به كله وقد اضعف هذا مضمونه الوحدوي[50].

3 ـ السلطة المشخصنة: وهو القانون الثالث الذي يحكم التجربة الوحدوية، فاذا ما توافر الاقليم القاعدة والخطر الخارجي «فان السلطة المشخصنة التي تستقطب ولاء الشعب عبر المجتمع المجزأ، تفرض ذاتها في شكل ما»[51]. واذا كانت هذه الظاهرة قد أكدت ذاتها في تجارب التاريخ الوحدوية، لا عندما كانت تقترن «بقائد (ملك امبراطور) يرمز اليها، يجسد فكرتها، ويعبّر عن ارادتها في سلطة مطلقة او غير محددة»، بل تؤكد ذاتها في التجارب الوحدوية الثورية الحديثة التي «تعبر عن نفس الشخصنة في اشكال مختلفة»[52] ويقدم د. البيطار هنا دراسة لخمس تجارب هي: 1 ـ التجربة الشيوعية 2 ـ التجربة الليبرالية الامريكية 3 ـ التجربة الديمقراطية اليعقوبية 4 ـ التجربة الديمقراطية الاشتراكية 5 ـ التجربة الديمقراطية الدينية، كما يقدم تفسير المضمون الوحدوي في شخصنة السلطة[53].

ويرى د. البيطار ان هذه الظواهر الثلاث تتكرر في كل وحدة قومية، ولقد كان الفكر القومي قاصرا وتبشيريا، فلم يَرَ هذه الظواهر، ولذلك لم يستطع ان يحقق الوحدة، وعندما توافرت كل هذه العوامل في عهد عبد الناصر «عجزنا عن تحقيق دولة الوحدة»[54] فلماذا حدث ذلك؟

يجيب د. نديم البيطار ان العجز يعود الى ما يلي:

1 ـ «تخلف الفكر الوحدوي عن العقل الحضاري الحديث، او العقل العلمي». ويضيف الدكتور البيطار: «هذا هو العطل الاساسي الذي جعل الوعي الوحدوي العربي عاجزا عن الافادة من تلك الوضعية الموضوعية التي توفرت لنا في الخمسينات والستينات».

2 ـ قصور الالتزام الوحدوي، وخاصة لدى القيادات «فالالتزام الوحدوي الكلي». «كان ـ ولايزال ـ مفقودا بشكل عام، وخصوصا في الفئات والقيادات المسؤولة».

3 ـ «الاطارات العقلية والنفسية الغيبية التي يعمل فيها الفكر العربي».

4 ـ «الانتماءات والولاءات التقليدية التي تسود السلوك العربي».

5 ـ «تقليدية المجتمع العربي او السلفية».

هذه هي اهم الاسباب: «التي تفسر ذلك العجز الذي كشف عنه العمل الوحدوي في تلك المرحلة». الا ان الدكتور البيطار يرى ان هنالك اسبابا اخرى «كالمصالح الطبقية من اقطاعية ورأسمالية وبرجوازية، والتدخلات والمصالح الاستعمارية الخ..». وهو لا يذكرها «لان الفكر الوحدوي كان يعود اليها باستمرار. ولهذا فهي معروفة من القراء لا تحتاج الى مضغ جديد»[55].

لقد انطلق البيطار منطلق البعث والناصرية من ان الامة موجودة، وان عليها ان

تحقق وحدتها ودولتها[56]، ولم ينشغل انشغال القوميين السابقين باثبات وجود الامة.

ولكن البيطار طرح علينا قوانين، استخلصها من دراسة تجارب التاريخ، الا انه لم يحاول ان يفسرها لنا. فلماذا لم يقم اقليم قاعدة في الوطن العربي، ليلعب هذا الدور، رغم مرور اكثر من مائة عام على بدء مشروع النهضة العربية؟

ولماذا لم توحد المخاطر الخارجية العرب؟ ولماذا لم تقم قيادة مشخصنة: كما حدث في الاقطار الاخرى؟ ولماذا حين برزت القيادة الناصرية لم تستطع أن تلعب هذا الدور؟ وهل يعود كل ذلك الى الاسباب التي ذكرها الدكتور نديم البيطار آنفا؟

ان هذه الاسباب كانت موجودة في المانيا وايطاليا والصين وفيتنام، وقبل ذلك في فرنسا وبريطانيا، كما أشرنا في الفصل الثاني، ومع ذلك، فان الوحدة القومية تحققت، فلماذا لم تتحقق الوحدة العربية اذن؟ ولماذا كان الفكر القومي عاجزا والالتزام القومي ضعيفا الخ؟

ان الدكتور نديم البيطار قدّم لنا قوانين صحيحة، ، وانطلق من منطلق صحيح، وهو ضرورة دراسة الظواهر دراسة علمية، ولكنه بعد ان اكد لنا قوانين، لا نختلف معها من حيث تكرارها في التجارب الوحدوية، تركنا دون ان يُفسّر لنا تفسيرا علميا، لماذا لم تتكرر هذه الظواهر في تاريخنا الحديث؟

والمطلوب ان يواصل اي باحث الاجابة على الاسئلة التي يطرحها عدم «تطبيق» هذه القوانين في الوطن العربي الحديث والمعاصر. وهو ما سنحاول الاجابة عليه لاحقا.

ثم ان الدكتور نديم البيطار لم يفسر لنا تفسيرا علميا لماذا ارتبط نشوء الدول الوحدوية بملك او امبراطور في التجربة الفرنسية والبريطانية، وبملك دستوري في التجربة الالمانية والايطالية، وبنظام جمهوري دستوري في الهند، وبنظام اشتراكي في الصين وفيتنام، وبوجود حزب شيوعي وبجبهة وطنية متحدة. والدكتور البيطار لا يستكشف لنا اي طريق ستتخذه التجربة الوحدوية العربية خارج القوانين الثلاثة:

ولذلك فان الاساس وبالنسبة لنا، هو الوحدة، ولكن كيف تتحقق؟

هنا لا يجيب الدكتور البيطار. ورغم اشارات هنا وهناك حول دور الاسهام الشعبي في الوحدة[57]، وحول إحكام القيادة «علاقتها مع اكثرية الشعب»[58]، فان تكوين الحركة الوحدوية، لا يحظى باهتمام في كل كتابات البيطار.

ومن جهة اخرى، فان الدكتور البيطار حرص دائما على نقد معارضة الوحدة بالديمقراطية، ونحن نؤيده في ذلك، وتأييد التجربة الناصرية بلا تحفظ. وهو يعتبر «ان جميع الذين قاوموا» الارتباط بمصر الناصرية: «في تلك المرحلة التقوا «موضوعيا» مع الاحتلال، وكانوا «عملاء» من حيث لا يدرون للصهيونية نفسها»[59]. ولا يرى الدكتور البيطار اي خلل في التجربة الناصرية، يمنعها من ان تحقق اهدافها، ولا يرى سببا لنقدها في اي ميدان.

وهذا يجعل «التجربة الناصرية» القاصر نموذج التجربة الوحدوية، لا في الماضي فقط، بل في المستقبل ايضا.

والدكتور البيطار الذي يدعو الى تجربة بسماركية أساسا، ويرى من الماوية بسماركيتها فقط، يعود فيتنازل عن الاسلوب العسكري، «الذي كان اداة التوحيد السياسي في الماضي»، لانه: «خسر من اهميته السابقة». ويضيف الدكتور البيطار: «فهذا العصر لا ينفتح كثيرا لهذا الاسلوب، وهو يرفض عملية الدمج السياسي عن طريق القوة الخارجية»[60].

وأخيرا، فان نظرية الدكتور البيطار التي استخلصت قوانين عامة، من التاريخ الحديث والمعاصر، لم تر خصوصيات كل مرحلة تاريخية. ففي المرحلة الاولى كان الملك والعائلة الحاكمة الاساس، وفي المرحلة الثانية كان الملك محاطا بالبرجوازية، وكان الطرفان معا هما الاساس. ولذلك كان هناك برلمان ودستور، وكان هنالك صراع وحزبية، وخلاف حول تحقيق الوحدة، ولم تكن الوحدة فوق الخلافات. ثم جاءت المرحلة الثالثة، فلم يكن هناك ملك، بل طبقة تحكم، كما يحدث في الهند، وحين امتد ظل النظام الرأسمالي على العالم كله، صارت الوحدة قضية الجماهير الكادحة، فانتقلت القيادة الى اكثر الطبقات كدحا: العمال، والى حلفائهم من الفلاحين الصغار الفقراء والشرائح الأخرى الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، فولد النظام السوفياتي او الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي والصين وفيتنام، وولدت الوحدة القومية، بشكلها الجديد. هذا الشكل الجديد، لم يصبح جزءاً من قوانين الوحدة لدى محمد عزة دروزة، وكذلك لدى الدكتور البيطار.

ولذلك فنحن بالنسبة للدكتور البيطار بحاجة الى «الدولة الواحدة، او الدولة الواحدة الثورية التي تلغي الاقطاعية والرأسمالية والبرجوازية الوطنية: اما كيفية الالغاء والشكل الذي يتخذه هذا الالغاء او الاجهزة التي تحققه، فأمور تأتي بالدرجة الثانية من الاهمية، ويجب ان نؤجل كل اختلافات وانقسامات حولها، الى ان يستقر الاتحاد السياسي الجديد، ويتحول الى تقليد»[61]، فما طبيعة هذه الدولة؟ وكيف تكون ثورية دون ان تحدد طبيعتها، وطبيعة القوى القائدة فيها؟

ولذلك فان الدكتور نديم البيطار، رغم جهوده في اكتشاف القوانين الثلاثة للوحدة، وقصده الوحدوي الخيّر يبقى معنا على ابواب المشكلة، وهو في كل ما يطرح يقودنا الى تساؤلات رئيسة حول مشكلة التجزئة.

واذا كانت محاولة محمد عزة دروزة محاولة اولية جادة وغنية بالخبرة، فان محاولة البيطار أغنى من حيث المنهج والمعرفة السوسيولوجية، وان كانت المحاولتان لا تخرجان عن اطار فكر التيارات القومية التقليدية الرئيسة وممارساتها. والجديد في محاولتيهما يقتصر على محاولة التنظير.

فما اوجه الشبه بين مفهومها القومي ومفهوم التيارات القومية الرئيسة التقليدية؟

يرى الدكتور ناصيف نصار ان «مساهمة نديم البيطار في النظرية القومية العربية، هي في الوقت عينه استعادة وتجاوز للمساهمات التي سبقتها»[62]. والحقيقة ان البيطار نَظّر اطروحات الحركة القومية السياسية وممارستها. واذا كان قد تجنب شقها الثقافي، ممثلا بالحصري وغيره، فانه كان دائم التأكيد على دور اللغة في العملية الوحدوية[63]. وصحيح ان البيطار يعتبر اللغة والتاريخ من العوامل الاعدادية الثانوية، ويعتبر العامل السياسي هو الرئيس، ولكن من قال ان ساطع الحصري لا يرى ذلك عمليا، الم يؤيد ساطع الحصري جمال عبد الناصر ودولة الوحدة بلا شروط[64]؟

نعود الآن الى اوجه الشبه بين التيارات الرئيسة للحركة القومية، وتنظيرات دروزة والبيطار. وتقوم اوجه الشبه فيما يلي:

اولا: ان التيارات الرئيسة في الحركة القومية، كانت ترى ضرورة الاقليم القاعدة والقيادة المشخصنة، وكانت تعرف دور المخاطر الخارجية في العملية الوحدوية.

واذا تتبعنا الخطاب القومي ما بين 1875 ووقتنا الراهن، سنرى ان التيارات القومية الرئيسة، كانت ترى ضرورة الاقليم القاعدة والقيادة المشخصنة.

ففي المرحلة الأولى 1805–1880، جرى الانتباه الى دور الوهابية، وامكانية أن تنبعث الخلافة العربية من هناك. وهناك اشارات الى مثل هذا الاهتمام[65]. وخلال هذه الفترة توسم المعادون للاحتلال العثماني في المشرق، ومحاربو الاستعمار الفرنسي في المغرب هذا الدور في دولة محمد علي باشا في مصر.

وفي المرحلة الثانية 1881–1920، جرى التركيز على اعتبار الجزيرة العربية أصلح مكان يكون قاعدة لانطلاقة عربية جديدة، ولم يؤكد ذلك عبد الرحمن الكواكبي (1849–1902) ونجيب عازوري ( ) فقط، بل أيده الجمهور الأوسع من القوميين. ويعبرّ الاتفاق الذي عقده قوميو العربية الفتاة والشريف حسين سنة 1915[66] عن هذا التوجه، كما أن التفاف أعضاء العربية الفتاة وغيرهم حول الملك فيصل، ومحاولة انشاء مملكة عربية تكون قاعدة الوحدة، يجسّد هذا الاتجاه.

وفي المرحلة الثالثة 1921–1954، جرى اعتبار العراق قاعدة الوحدة وبروسيا العرب[67]. ثم جرى التفكير في وحدة العراق وسورية[68].

وفي المرحلة الرابعة 1955–1970، ومع صعود نجم الناصرية، اعتبرت مصر الاقليم القاعدة وعبد الناصر القيادة المشخصنة، وايدّ كل القوميين هذا الاتجاه، حتى حل حزب البعث العربي الاشتراكي تنظيمه، تحت ضغط هذا الاتجاه داخل الحزب وخارجه[69].

وأيد ذلك معظم دعاة القومية السياسيين والثقافيين.

وتكشف لنا دراسة أدب الأحزاب والقوى القومية، منذ بدء عصر النهضة، ان هناك اتجاهاً متزايداً للتعلق بهذه الاطروحات نظرياً وعملياً. وما فعله نديم البيطار انه

حاول تنظير ذلك، واستعان بتجارب التاريخ الوحدوية. وهذا ما فعله قبله محمد عزة دروزة...

وهذا ما جعل قضية فلسطين قضية العرب المركزية لدى الأحزاب والقوى السياسية القومية العربية. وهذا ما يفسر الالتفاف حول الشريف حسين والملك فيصل وعبد الناصر.

ثانياً: ان القيادات القومية الرئيسة كانت معنية بالوحدة أساساً، ولم تربط بين الثورة القومية والثورة الديمقراطية. ولم تهتم كثيراً بقوى الوحدة وبرنامجها: ولم تعط قضية التنظيم حقها، سواء كان حزباً أو جبهة، ولذلك حاول حزب العربية الفتاة أن يوحد الجهود مع الملك فيصل، وذابت حركة القوميين العرب في الناصرية، خلال مرحلة المد الناصري 1956–1965، قبل حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة عبد الناصر، وبحل تنظيم الحزب في سورية، وتبنى الدعاة القوميون المستقلون الناصرية دون شروط، وبلا تحفظات. وهذا ما يفعله نديم البيطار حتى الآن.

وحين حكم حزب البعث في سورية والعراق، بنى دولتين قطريتين، وأقام في كل منهما طرازاً من النظام الناصري الذي يعتمد أجهزة الدولة والجيش أساساً والقيادة المشخصنة، ورغم الخلافات بين النظامين، فانهما لم يتجاوزا الناصرية من حيث هي نظام، ولا تجاوزاها في القدرة على التفاعل مع الشعب، وفي التحول الى قيادة اقليم – قاعدة، مع ان القيادتين في سورية والعراق تحلمان بذلك وتخططان له، منذ 1963.

وبالتالي: فان المشكلة لم تكن في تحديد هذه القوانين العامة، لأنها كانت موجودة، وكانت غالبة على تصورات القوميين عامة، واذا كانوا لم «ينظروها»، فلا لأنهم «تبشيريون» بالطبيعة، بل لأنهم لم يمتلكوا مستوى من «التنظير» يجعلهم قادرين على ذلك، ولو ملكوا هذه القدرة لما ادخروا جهداً.

ولو افترضنا أن المنظرين القادرين كانوا موجودين، وأنهم اكتشفوا قوانين الدكتور البيطار مبكراً، فهل كان يعني ذلك ان اكتشاف هذه القوانين، كان سيقود العرب الى الوحدة؟

ان الدكتور نديم البيطار يعتبر أن تخلف الفكر الوحدوي، وضعف الالتزام الوحدوي الخ، كما ذكرنا، من أهم أسباب العجز عن الاستفادة من الوضعية الوحدوية أيام عبد الناصر... وها هو الدكتور البيطار يطرح قوانين، من أيام عبد الناصر، ولا يجد لاطروحاته صدى عند الأحزاب والقوى القومية، فهل يعود السبب الى انحسار الوضعية الوحدوية؟ أم أننا بحاجة للبحث عن أسباب أخرى.

ولقد حاول الدكتور منيف الرزاز أن يبحث عن سبب عدم تحقق الوحدة، رغم انها «الهدف الأساسي للحركة القومية العربية، وهي كذلك مطلب جماهيري، الكل يتغنى بها. ويريد لها أن تتحقق، وهي فوق كل ذلك تستند الى قاعدة أساسية من وحدة الأمة العربية، وحدة جغرافية وتاريخية ولغوية وحضارية»[70].

وأشار الرزاز الى أنه: «رغم كل الانتصارات التي حققها العرب في ميادين مختلفة من نضالهم، لا يبدو أنهم حققوا خطوة واحدة جدية في طريق الوحدة العربية»[71].
فلماذا؟

ويجيب الرزاز «لقد زال الاستعمار المباشر من معظم أنحاء الوطن العربي، وتحقق الاستقلال لمعظم الأقطار العربية، وسار قسم كبير من هذه الأقطار خطوات بعيدة في التنمية الاقتصادية، وفي بناء المجتمع الاشتراكي، وفي رفع مستوى الانتاج والاستهلاك، وفي نشر التعليم، بل وفي انشاء الجامعة العربية.

ومع ذلك فهل نحن اليوم أقرب الى الوحدة، منا في أي وقت مضى»؟

ويواصل الرزاز: «ان تجربة الوحدة الوحيدة التي تمت بين قطرين عربيين مستقلين، تجربة الوحدة بين القطرين المصري والسوري، قد انتهت الى نكسة الانفصال له. وكان ذلك قبل عشرة أعوام من الآن. وفي خلال عشرة أعوام، لم يقدم العرب على أية تجربة مماثلة. ولا يبدو في القريب العاجل، انهم سيقدمون»[72].

ويضيف د. الرزاز: «لماذا»؟ ويطرح هنا عدة أسئلة مهمة:

1 ـ «هل ضعف الايمان بالوحدة هو العقبة»؟ ويجيب: «ليست العقبة في عدم تحقيق أي خطوة جدية نحو الوحدة حتى الآن، في تقلص الايمان بالوحدة عند الجماهير العربية»[73].

2 ـ «هل الاستعمار هو العقبة»؟ ويجيب الرزاز: «لا يمكن اعفاء الاستعمار من المسؤولية في هذا المجال». ويضيف «ومع ذلك، فان القاء المسؤولية كلها على الاستعمار، والخلود بعد ذلك الى الراحة، فيه كثير من انعدام الحس بالمسؤولية. كما ان فيه كثيراً من التبسيط المخل للأمور». وعليه فان الرزاز يرى أن علينا أن نبحث عن: «الداء الذي في أنفسنا، قبل أن نبحث عن الداء الذي في عدونا»[74].

3 ـ «هل البرجوازية هي العقبة»؟ ويجيب الرزاز: «ان تحميل المسؤولية للبرجوازية الوطنية، ليس بعيداً عن الحقيقة»، لأن «مصلحة البرجوازية الوطنية الناشئة في بلد متخلف ومجزأ، هي اذن في الابقاء على الحدود، والقيود لحفظ مصالحها الداخلية الذاتية». ولذلك فان: «التيار الوحدوي الحقيقي هو تيار اشتراكي بالضرورة». ويضيف الرزاز: «صحيح أن البرجوازية عقبة من عقبات الوحدة، ولكنها ليست بالضرورة ضمانا لتحقيقها»[75].

4 ـ «هل الوحدة السياسية نتيجة حتمية للوحدة القومية»؟ يجيب الرزاز: «ان القول، مثلا، ان اجتماع وحدة الأرض الى وحدة اللغة الى وحدة التاريخ، لابد أن تنتج وحدة قومية، وان الوحدة السياسية نتيجة حتمية للوحدة القومية، قول يقوم على

أسلوب المنطق الارسطي الثابت، ويفتقر الى الأساس الحقيقي لأي تغيير في الدنيا، وهو «القوى الفاعلة» في هذا التغيير»[76].

وهنا ينقلنا الدكتور الرزاز الى البحث في قوانين الوحدة، مؤكداً الى أن حزب البعث العربي الاشتراكي «قد كشف عن الحقيقة الأولى المتعلقة بالقوى الفاعلة في الوحدة، حين أعلن أن القوة القطرية أي المحصورة في قطر واحد، لا يمكن أن تكون قوة وحدوية، مهما بلغ ايمانها بالوحدة. وان القوة الوحدوية الحقيقية لابد أن تتجاوز حدود القطر، وان تكون قومية التركيب والوجود»[77].

ان تحقيق الوحدة، يحتاج الى اداة قومية وحدوية و«يجب أن تخوض اداة الوحدة معركة نضال قومية، تتجاوز حدود القطر من أجل أن تكون قوة الوحدة». لأن «الوحدة الحقيقية لا يمكن أن تقوم الا من خلال نضال موحد مشترك بقوى عربية تتجاوز حدود الأقطار، وتمثل الوحدة العربية فعلاً في تركيبها وفي نضالها»[78].

ان عملية النضال الموحِّدة ضرورية لكيان الوحدة[79]، «ولو أن الأمة العربية كانت قد خاضت معركتها ضد الاستعمار موحدة، لخرجت من معركتها موحدة»[80]. ولكن ذلك لم يحصل، والاستعمار رحل، «والفرص التي كانت ممكنة قبل ربع قرن أو أكثر لتوحيد معركة النضال العربي ضد الاحتلال الأجنبي، لم تعد متاحة اليوم».

فما العمل اذن؟

لم يبق الا خوض معركة تحرير فلسطين قومياً[81].

وهكذا يدعونا الرزاز الى القناعة بأن معركة فلسطين هي معركة الوحدة. ويلتقي هنا مع الدكتور البيطار في نظرته للخطر الخارجي ودوره التوحيدي.

ولكن اذا كان للخطر الخارجي هذا الدور، فلماذا لم يوحد العرب حتى الآن، رغم مرور أربعين عاماً على قيام الكيان الصهيوني، وأكثر من سبعين عاماً على اعلان وعد بلفور؟ ولماذا لم يخض العرب المعركة موحدين، كل هذه المدة، رغم البيانات المتكررة الرسمية والشعبية، ورغم حدوث حروب عربية صهيونية عديدة؟

ومن سيقود العرب في هذه الحرب؟

ان الدكتور الرزاز لا يجيب، كما أن الدكتور البيطار لا يجيبنا من سيبني الاقليم القاعدة، بعد وفاة عبد الناصر؟

الا أن الرزاز والبيطار يلتقيان على دور الخطر الخارجي في الدفع باتجاه الوحدة، دون أن يحددا العوامل الذاتية التي تجعل الخطر خطراً، وتجعل من دوره توحيدياً.

فكيف انعكس هذا الخطر في مواقف الأنظمة والأحزاب والقوى القومية؟

ان هذا الخطر لم يوحد الناصريين والبعثيين والقوميين العرب، ولم يحقق وحدة مصر

وسورية والعراق، ما بين 1963 و1970، حين حكم مصر عبد الناصر وحكم سورية والعراق حزب البعث.

وحزب البعث انقسم على نفسه، فأدى ذلك الى صراع مدمر بين سورية والعراق.
وحركة القوميين العرب صارعت حزب البعث أولاً، وتحالفت مع عبد الناصر، ثم اختلفت معه، وتحولت الى مجموعة أحزاب وقوى «قطرية» تدعو الى بناء دول «قطرية وطنية»، وتتبنى الاشتراكية العلمية، وتنتقد طفولتها العفوية الطوباوية[82].
أما عبد الناصر، فقد بدأ من التشديد على مقاومته للاستعمار، ومحاربة «اسرائيل»،

وحين طرحت عليه الوحدة السورية ـ المصرية بالحاح، تبنى خط الوحدة الاندماجية[83]، ولكنه ما لبث، بعد الانفصال، ان تبنى شعار حرية اشتراكية وحدة، واعاد الاعتبار للاتحاد، بديلاً للوحدة الاندماجية. ولو كان هذا الوعي موجوداً سنة 1958، لقاد الى اتفاق مع الأحزاب الشيوعية العربية، والى تخفيف معركة 1958–1961 بين القوميين والشيوعيين العرب، ان لم يكن ممكناً تجنبها[84].

أما البعث، فقد دفع باتجاه الوحدة الاندماجية، وقبل فكرة حل تنظيم البعث في سورية. ولكن ما لبث أمام وقائع العلاقة مع الدولة الناصرية، ان اعاد النظر في موقفه، فتبنى سنة 1963، وبعد تسلم السلطة في سورية والعراق، فكرة الاتحاد، وعلى هذا الأساس قام مشروع الاتحاد الفدرالي سنة 1963 الذي لم يتحقق[85].
ومنذ هذه اللحظة أخذ البعث يبني قاعدته للوحدة القومية، عبر بناء دولة الوحدة في سورية والعراق، وبناء حزب البعث على الصعيد القومي. ولكن الصراع مع الناصرية والاعتقاد بأن مجابهة الخطر الخارجي عامل وحدة، والجدية في المواجهة عامل كسب ثقة الشعب، قاد حزب البعث الى اعطاء الأولوية لتحرير فلسطين[86]، فتبنى نموذج العمل الفدائي، وطرح فكرة جبهة تحرير فلسطين وقيام الكيان[87].
وبنى نموذجي دولة قطرية في سورية والعراق، ولم يستطع الحزب أن يكرس امتداداً قومياً، بعد 1963، وظلت امتداداته ضعيفة خارج سورية والعراق، رغم التوسع النسبي في فلسطين وشرقي الأردن ولبنان ما بين 1954 و1958.
أما الناصرية، فانها بعد الانفصال، أخذت تربط الوحدة بقيام الحرية والاشتراكية، ولكنها دعت الى وحدة الحركة القومية العربية باسم الحركة العربية الواحدة. ورغم وجود جماهير واسعة تقف مع عبد الناصر، فان الحركة الناصرية خارج مصر ظلت غير منظمة، ولم تصبح تنظيماً قومياً شعبياً. واذا كانت قد قامت فصائل ناصرية، بعد وفاة عبد الناصر، فانها كانت مجموعات مختلفة، من جهة، وظلت ضعيفة الأثر، من جهة أخرى.
وحذت ثورة الفاتح من سبتمبر (أيلول) حذو الناصرية في المرحلة الأولى، فدعت

الى الوحدة الفورية والثورية، ولكنها قبلت بأشكال الاتحاد المختلفة، في الوقت عينه.

واذا كان البعث قد دعا الى وحدة قوامها الحزب، وقاعدتها دولته حيث يقوم، والناصرية اعتبرت مصر القاعدة والحركة العربية الواحدة أداة الوحدة، فان قيادة ثورة الفاتح، ترى الآن ليبيا قاعدة الوحدة واللجان الثورية والمؤتمرات الشعبية العربية اداة هذه الوحدة[88].

ولم تُبْد الأحزاب الشيوعية عناية كبيرة بموضوع الوحدة، الاّ في السنوات 1921–1929[89] وكان خطها العام خط بناء دولة قطرية ديمقراطية برجوازية حتى 1956، ثم تحول الخط الى بناء دولة قطرية اشتراكية، مع صعود المد القومي الاشتراكي. وظلت قضية الوحدة العربية قضية ثانوية، ما عدا استثناءات كالحزب الشيوعي اللبناني[90].

ولقد ظلت قضية الوحدة القومية قضية غير مركزية في برامج الأحزاب الشيوعية العربية عامة، ولم تعتبر مهمة مركزية، للبرولتاريا وحلفائها، كما حدث في الصين وفيتنام وكورية.

وكان الخط القومي الثوري، يرى الوحدة الثورية وحدة اندماجية. أما البرجوازيون والاصلاحيون وممثلو الأحزاب القطرية والأنظمة، فكانوا يطرحون مشاريع اتحاد دائماً[91].

ولقد مضى على بدء مشروع النهضة العربية أكثر من مائة عام... ومضى على نشوء العربية الفتاة ثمانون عاماً، وعلى ثورة الشريف حسين أكثر من سبعين، وعلى قيام حزب البعث العربي الاشتراكي أكثر من أربعين...

وقامت خلال هذه المدة ثورات عربية كثيرة، وانسحبت الجيوش الأجنبية من معظم أرجاء الوطن ولم يبق الا الاحتلال الصهيوني في فلسطين والتركي في اسكندرون والايراني في عربستان، والاسباني في سبته ومليلة...

ومن بين كل هذه الأحداث قامت وحدة واحدة اندماجية بين مصر وسورية، سنة 1958، ولكنها انفكت، سنة 1961، ولم تقم وحدة اندماجية أخرى...

وطرحت مشاريع اتحادات عديدة، حتى 1988، لم يبق منها الا مجلس التعاون الخليجي[92]. ان الوحدة العربية ما زالت لم تقم بعد، والاقليم القاعدة لم يبرز، وتحرير فلسطين لم يتم. وبالمقابل، هناك تكريس للدول القطرية، ومحاولات تفريخ دول قطرية فسيفسائية جديدة، كدولة البوليساريو ودولة فلسطين، ومشاريع دول الطوائف...

وهناك محاولات تنظير لاسقاط نظرية الاقليم القاعدة[93]، ومساع للتصالح مع الاخطار الخارجية من خلال تسوية القضية الفلسطينية، وحل مشكلة الصراع العربي ـ للتصالح، وهناك صمت كامل عن اسكندرون والأراضي الأخرى التي تحتلها تركية، والأحواز والجزر التي تحتلها ايران...

فلماذا يحدث كل ذلك؟
ولماذا لم تتحقق الوحدة؟
ولماذا تبرز مخاطر التقسيم والتفتيت من جديد؟
واين تكمن الاشكالية؟

لقد بحثنا الوحدة في الماضي، من خلال طموحنا أولاً، ومن خلال العوامل المكونة لها، أو المساعدة على تحقيقها، ولكننا لم نبحثها من حيث العوائق التي تقف في سبيلها. وهذا ما يدفعنا «الى أن نغيرّ الأسئلة التي نطرحها على تاريخ المنطقة». واذا كنا في الماضي نتجه الى التاريخ «بأسئلة تطلب منه ما ساعد على تحقيق الوحدة»، فان علينا الآن أن نتجه «بأسئلة تطلب منه ما عاق تحقيقها»[94].

أن هذه هي الأشكالية التي تتطلب البحث.

1 ـ محمد عزة دروزة: مختارات قومية لمحمد عزة دروزة، مركز دراسات الوحدة العربية ـ تحرير وتقديم ناجي علوش، 1988، ص 591، وقد اثرنا العودة الى المختارات، لانها صدرت حديثا، ولان كتاب الوحدة العربية الذي ألفه محم عزة دروزة مفقود غير متوافرة في الاسواق.

2 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 606.

3 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 646.

4 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 686.

5 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 740.

6 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 34 و686.

7 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 34.

8 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 34.

9 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 687.

10 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 687–688.

11 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 701–708.

12 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 708.

13 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 703–714.

14 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 714.

15 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 726–727.

16 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 16–19 ـ وخاصة مختصر تاريخ العرب والاسلام ودروس التاريخ العربي وتاريخ الجنس العربي والعرب والعروبة في فترة التغلب التركي.

17 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 36، 741–748.

18 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 37.

19 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 38.

20 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 38.

21 ـ محمد عزة دروزة: صفحات مغلوطة ومهملة من تاريخ القضية الفلسطينية، وحركة المقاومة العربية فيها، وصلتها بالحركة القومية العربية، المكتبة العصرية، 1979، وهناك جزء من مذكراته ومقالاته لم ينشر في كتاب، وان كانت المقالات قد نشرت في الصحف.

22 ـ د. نديم البيطار: دور النظرية الثورية، معهد الانماء العربي، 1985، ص 1508، 76.

ـ ونحو الارتباط بمصر الناصرية، دار الطليعة، 1973، ص 19–20 و 31 و46.

ـ من التجزئة الى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، ص 9، 10 وحدود الاقليمية الجديدة، معهد الانماء العربي، 1981، ص 5.

والحقيقة ان كتب د. نديم البيطار، وكل مقالاته ودراسته تؤكد هذا المفهوم.

23 ـ د. نديم البيطار: حدود الهوية القومية، دار الوحدة، 1982، ص 318.

ومن التجزئة الى الوحدة، ص 383.

24 ـ د. نديم البيطار: من التجزئة الى الوحدة، ص 329–336.

25 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 19–301.

26 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 339–341.

27 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 341.

28 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 346.

29 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 347.

30 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 350.

31 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 351.

32 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 351.

33 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 351–352.

34 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 352.
35 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 352–353.
36 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 354.
37 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 354.
38 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 354.
39 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 355.
40 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 356.
41 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 356.
42 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 374.

43 ـ د. ناصيف نصار: تصورات الامة المعاصرة، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1986، ص 352.
44 ـ د. نديم البيطار: نحو الارتباط بمصر الناصرية، ص 14.
45 ـ د. نديم البيطار: حدود الاقليمية الجديدة، ص 148–149.
46 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 160.
47 ـ د. نديم البيطار: حدود اليسار الثوري، دار الوحدة، 1982 ص 267–268.
48 ـ د. نديم البيطار: من التجزئة الى الوحدة، ص 135.
49 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 171.
50 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 170.
51 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 374.
52 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 205.
53 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 206–301.
54 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 376.
55 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 377–388.
56 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 335.
57 ـ د. نديم البيطار: من التجزئة الى الوحدة، ص 351.
58 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 352.
59 ـ د. نديم البيطار: حدود الاقليمية الجديدة، ص 148 وهو ما رآه من قبل الاستاذان الياس مرقص و ياسين الحافظ.
60 ـ د. نديم البيطار: من التجزئة الى الوحدة، ص 13.
61 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 159.
62 ـ د. ناصيف نصار: المرجع السابق، ص 335.
63 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 356.
64 ـ ساطع الحصري: الاقليمية جذورها وبذورها، مركز دراسات الوحدة، 1985. الاعمال الكاملة، المجلد الثالث، ص 2252–2449 و ص 2774.

65 ـ البرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة، ترجمة كريم عزقول، دار النهار للنشر، ص 318–327.
زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر، 1968، ص 44–45.
66 ـ د. سهيلة الريماوي: جمعية العربية الفتاة السرية. دراسة وثائقية، 1909–1918. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ـ عمان، 1988، ص 265–284.
67 ـ محمد عزة دروزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الجزء الاول. المكتبة العصرية، حول المؤتمر العربي القومي، ص 86–89.
وخيرية قاسمية: محاولة في العمل العربي المشترك لم تتم، المؤتمر القومي العربي، 1933، مجلة الوحدة ـ العدد 48، ايلول (سبتمبر) 1988، ص 158.
ومحمد عزة دروزة: مختارات قومية.
68 ـ آراء فريق من القوميين حول فكرة الاتحاد السوري العراقي.
69 ـ محمد عزة دروزة: مختارات قومية.

70 ـ د. منيف الرزاز: الوحدة العربية، هل لها من سبيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1971، ص5.

71 ـ د. منيف الرزاز: المرجع السابق، ص 5.

72 ـ د. منيف الرزاز: المرجع السابق، ص 5–6.

73 ـ د. منيف الرزاز: المرجع السابق، ص 6–12.

74 ـ د. منيف الرزاز: المرجع السابق، ص 13–14.

75 ـ د. منيف الرزاز: المرجع السابق، ص 15–20 ويتفق هنا موقف الرزاز من البرجوازية مع موقف د. نديم البيطار، يراجع بهذا الشأن د. البيطار.

76 ـ د. منيف الرزاز: المرجع السابق، ص 23 والموضوع ص 20–25.

77 ـ د. منيف الرزاز: المرجع السابق، ص 26.

78 ـ د. منيف الرزاز: المرجع السابق، ص 27.

79 ـ د. منيف الرزاز: المرجع السابق، ص 31.

80 ـ د. منيف الرزاز: المرجع السابق، ص 33–34.

81 ـ د. منيف الرزاز: المرجع السابق، ص 43 وما بعدها.

82 ـ منظمة الاشتراكيين اللبنانيين: لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ـ حركة القوميين العرب من الفاشية الى الناصرية، قدم له محسن ابراهيم، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970.

والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: مهمات المرحلة الجديدة، دائرة الاعلام المركزي ـ الطبعة الثالثة، 1984.

والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع، نيسان ـ الطبعة الثانية ـ 1983.

83 ـ عبد الله امام: الناصرية. دار الوطن العربي، ص 408.

84 ـ د. مارلين نصر: التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر، 1952–1970، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981، ص 277.

85 ـ يراجع بشأن موقف البعث من القومية العربية والوحدة:

أ ـ مصطفى دندشلي: حزب البعث الاشتراكي، 1940–1963، الجزء الاول ـ الايديولوجيا والتاريخ السياسي، وخاصة الفصل الرابع، 75–92، والفصل التاسع، 207–235، والفصل الحادي عشر، 287–309.

ب ـ حزب البعث العربي الاشتراكي: نضال البعث، الجزء الرابع ـ القيادة القومية، 1955–1961 ـ دار الطليعة، 1964، ص 74.

جـ ـ د. ناصيف نصار: المرجع السابق، ص 315.

د ـ اشبلي العيسي: الوحدة العربية من خلال التجربة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1971.

86 ـ حزب البعث العربي الاشتراكي: نضال البعث العربي الاشتراكي عبر مؤتمراته القومية، المؤتمر القومي الثامن ـ نيسان 1965، دار الطليعة، 1972، ص 128.

87 ـ حزب البعث العربي الاشتراكي: القيادة القطرية للتنظيم الفلسطيني الموحد وثائق (2)، ص 72.

88 ـ نحو الوحدة العربية الجماهيرية بلا ناشر ولا تاريخ، ص 46–57.

89 ـ الياس مرقص: «الأممية الشيوعية والثورة العربية». وثائق ترجمها وقدم لها الياس مرقص. دار الحقيقة، 1971.

90 ـ الحزب الشيوعي اللبناني: مشروع التقرير السياسي ـ وثيقة للنقاش، 1986.

91 ـ وعلى هذا الأساس قام ميثاق الجامعة العربية، يراجع:

يوسف خوري (اعداد) المشاريع الوحدوية العربية 1913–1987، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 156 و ص 380، اتفاق الاتحاد العربي بين حكومتي الاردن والعراق. و ص 402 مشروع د. مأمون الكزبري للاتحاد العربي.

92 ـ د. يوسف خوري (اعداد): المشاريع الوحدوية العربية (1913–1987). مركز دراسات الوحدة العربية 1988، ص 405، 417، 421، 424، 432، 439، 457، 465، 468، 479، 497، 515، وهناك اتحادان جديدان الآن وهما: اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي.

93 ـ محمد عابد الجابري: «الاقليم القاعدة مقولة غير علمية وغير اجرائية»، و«الوحدة اشكال ومستويات»، مجلة «اليوم السابع» العدد 229 تاريخ 88/9/26، والعدد 233، تاريخ 88/10/24.

94 ـ د. محمد وقيدي: التفكير بالوحدة من خلال عوائقها. شؤون عربية، العدد 57، آذار (مارس) 1989، ص 7.

الفصل الرابع

العوامل الرئيسية في إشكالية الوحدة

اننا ما زلنا امام اشكالية الوحدة. ولقد اسهبت الابحاث والمقالات والكتب في تبيان عوامل وجود الامة[1]، ولكن الدارسين والمتحمسين لم يبحثوا مسألة العوائق جديا وعلميا. ولا نعرف اشارات محددة ومنهجية، قبل محمد عزة دروزة، ولا بعده[2]. وقاد عدم بحث العوائق الى امرين.

الاول: عدم تحديد الاعداء بدقة، وتحديد طبيعتهم وقواهم وأساليبهم.

الثاني: عدم تحديد القوى اللازمة لمواجهتهم.

وامام هذا وذلك، ازدادت مشكلة الوحدة تفاقما، ولم تتحقق الوحدة حتى على صعيد السوق العربية المشتركة[3]، او اتفاقية الدفاع المشترك[4].

واخذ الواقع العربي، يفرز اتجاهات متناقضة، يمكن اختصارها في اتجاهين رئيسين:

اولها: اتجاه التجزئة، وهنا تبرز الدولة القطوية، وآلية العمل السياسي والاقتصادي والثقافي القطري. والتجزئة كما يقول د. نديم البيطار «تفرز آلية قطرية، او جدلية اقليمية، لانها تعني حدود معينة، تتفاعل ضمنها دولة معينة مع مجتمع خاص، تفصله هذه الحدود عن الخارج، وتوجه نظره الى الداخل، هذا التفاعل يفرز ليس فقط تلك الآلية القطرية، بل يؤدي مع الوقت الى ظهور هوية قومية خاصة، تعبّر عنها هذه الدولة»[5]. وفي ظل الدولة القطرية، تنمو مؤسسات الدولة القطرية والمؤسسات غير الرسمية التي تعطى اجازة قانونية، والمنظمات والاحزاب التي لا تكتسب الموقع القانوني، كالاحزاب السرية. ان هذا الاتجاه يقوى ويتعزز ببناء مؤسسة الدولة القطرية، وببلورة برنامجها الفكري والسياسي، واتساع قاعدتها الاجتماعية.

وثانيهما: اتجاه الوحدة، وهو اتجاه الجماهير الكادحة التي تعاني الامرين في ظل الدولة القطرية، من مشكلة الدفاع الى مشكلة التنمية. ويتعزز هذا الاتجاه باتساع المخاطر الخارجية الرئيسة والثانوية، وبافلاس الدولة القطرية في كل الميادين، وتعارضها مع حاجات المواطنين العرب، ومع الاتجاه العالمي للوحدات الكبرى. كما يتعزز ايضا باتساع وسائل المواصلات والتفاعل، من الطائرات والسفن والسيارات، الى المذياع والتلفزيون، ووسائل الاتصال السريعة الاخرى.

ان هذين الاتجاهين الرئيسين، يبدوان واضحين في الحياة العربية، ويتجسدان في مواقف متناقضة. فالرأي العام مع الوحدة[6]، ولكن الدولة القطرية تتعزز وتتوطد. والمواطنون العرب يزدادون حماسة لاجتياز الحدود كل يوم. ولكن اجراءات الدولة القطرية تزداد تعقيدا. وحاجات العمل تفرض الهجرة من قطر عربي الى آخر، والدولة القطرية تتخذ الاجراءات المانعة او الضابطة[7]. والاجتماعات العربية تزداد وتتكرر، ولكن رقابة الدولة القطرية تزيد وهكذا...

واذا كان الرأي العام العربي يزداد اتجاها نحو الوحدة، فان الطوائف والمجموعات الاثنية تزداد وعيا بكياناتها.. فتقوم الفتن والحروب[8].

وبعد هذا كله، لماذا لم تحقق الوحدة العربية حتى الآن؟ وما هي اشكالية الوحدة العربية؟

ان دراسة تجارب الوحدة والتجزئة في العصر الحديث، تجعلنا على قناعة ان معوقات الوحدة العربية، تتمثل في عاملين رئيسين:

الاول: خارجي، وهو ناتج عن وجود التنافس الامبريالي على العالم، وفي القلب منه وطننا. ولقد قاد هذا التنافس الى احتلال معظم ارجاء الوطن، والى اقتسامه بين القوى الكبرى والصغرى المتنافسة. وهذا من وجهة نظرنا هو العامل الاول والرئيس. ورغم انه اتخذ اشكالا متعددة، منذ القرن السادس عشر، الا ان هذا العامل ما زال العامل الرئيس، حتى الآن، وسندرس ذلك لاحقا.

الثاني: داخلي وهو مرتبط بأمرين:

1 ـ وجود قوى التجزئة، والتي تجد قوتها الآن في الدولة القطرية.

2 ـ ضعف قوى الوحدة القومية.

فلماذا ما زال العامل الخارجي رئيسا؟ وما دور قوى التجزئة عامة، والدولة القطرية خاصة؟ ولماذا ما زالت قوى الوحدة ضعيفة، وعاجزة عن تحقيق مهماتها؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه.

اولا: الامبريالية والتجزئة في الوطن العربي

يخضع الوطن العربي لاشكال من الاستعمار، منذ قيام الدولة السلجوقية. وسنقسم مراحل خضوع الوطن العربي الى المراحل التالية:

1 ـ مرحلة ما قبل الاحتلال العثماني، وقد خضعت السلطة المركزية فيها للسلاجقة

والبويهيين والمماليك. ورغم ان هؤلاء كانوا من المسلمين، وانهم واجهوا الدول المعادية، واسهموا نسبيا في الدفاع عن الوطن العربي، إلا ان هؤلاء فرضوا سلطة على العرب، مما أدى الى ما يلي:

أ ـ حرمان العرب من ان يكونوا سلطة وقيادة فعلية، وتكريس سيادة القادة الاتراك والبويهيين الخ، وتكوين قوات عسكرية محترفة من غير العرب. ولقد أضعف هذا قدرة العرب على الدفاع عن انفسهم ووطنهم، وجعلهم يعتمدون في ذلك على غير العرب. ان سياسة الاخضاع هذه، ستترك آثارها في المراحل اللاحقة، حتى الآن.

ب ـ نهب الاقتصاد العربي، وفرض بُنى سياسية وعسكرية متخلفة على الحياة العربية.

جـ ـ اضعاف الثقافة العربية عامة واللغة العربية خاصة، لان السلاطين وحواشيهم واتباعهم كانوا من غير العرب.

ان هذه المرحلة مرحلة تأسيسية في تكوين بنية الخضوع التي اتسعت وتوطدت لاحقا.

ومن المؤسف ان الدارسين العرب أخذوا يتخلون مؤخرا عن تسمية هذه المرحلة بمرحلة الانحطاط[9].

2 ـ مرحلة الاحتلال العثماني 1516–1917: ولقد انهى السلاطين العثمانيون في هذه المرحلة كل اثر للسيادة العربية، حتى اسم الخليفة، ونقلوا العاصمة الى الاستانة. وكان من جراء ذلك:

أ ـ ان كرّسوا حرمان العرب من ممارسة السلطة، وعملوا بكل الوسائل على تأكيد خضوعهم الكامل.

ب ـ ان واصلوا سياسة نهب الاقتصاد العربي، لتمويل خزينة السلطنة، وخزائن الولاة الاتراك، وقادتهم العسكريين.

جـ ـ ان زادوا من اضعاف الثقافة العربية واللغة العربية.

ورغم محاولتهم منع البرتغاليين والاسبان، والانجليز والفرنسيين والاسبان والطليان السيطرة على اجزاء من الوطن العربي، الا ان دفاعهم عن بعض اجزاء الوطن، لا ينفي ما سبق من تدمير في بنية الحياة العربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ومَهّد الاحتلال العثماني، بمواصلة تجريد العرب من قوتهم السياسية، ونهب ثروتهم، وتكريس البنى المتخلفة في بلادهم، لتسلط الاستعمار الاوروبي عليهم. وكان البحث عن التدريب والتكنولوجيا العسكرية الفرنسية، قد ادى الى تقديم تنازلات لفرنسا، والبحث عن المساعدة البريطانية في وجه روسيا 1798 ـ 1898، الى تقديم تنازلات لبريطانيا، والسعي للحصول على مساعدات المانيا 1898–1916، الى تقديم التنازلات لالمانيا.

ان الاستعمار العثماني، لم يرحل عن الوطن العربي، الا بعد ان كان الجزء الاكبر منه

قد احتل، ولم يبق منه الا الاجزاء الداخلية من الجزيرة العربية.

3 ـ مرحلة الاحتلال الاوروبي، وهي تتكون من الفترات التالية:

أ ـ فترة الغزوات البرتغالية ـ الاسبانية. وقد تلت سقوط غرناطة. ولم تَطرق هذه الغزوات ابواب المغرب فقط، بل وصلت الخليج العربي، وما زالت اسبانيا، بعد جلائها عن الصحراء، تستعمر سبتة ومليلة[10].

ب ـ فترة الغزوات البريطانية الفرنسية. وقد بدأت سنة 1798، وتواصلت فاحتلت بريطانيا عدن، سنة 1839 ـ ومصر 1882، والسودان 1898، والعراق 1916 ـ 1917، وكذلك فلسطين. واحتلت فرنسا الجزائر سنة 1827، وتونس 1881، وسورية 1917. وقد اخذت هذه القوات بالرحيل مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم يكتمل جلاؤها الا في نهاية الستينيات فرحلت بريطانيا عن عدن، سنة 1967م وفرنسا عن الجزائر، سنة 1962[11].

جـ ـ فترة الاستقلال القطري 1945–1989. وهي فترة شهدت جلاء القوات الاجنبية، ولكنها شهدت ايضا اتساع التبعية السياسية والاقتصادية وتعميقها.

ولقد شهدت هذه الفترة مع جلاء القوات الاستعمارية، ظاهرتين جديدتين.

الاولى: قيام الكيان الصهيوني 1948، واضطلاعه بدور القوات التي جلت، كما بدا في حروب 1956، 1967، 1973، 1982، وفي كل الغارات التي تمت منذ قيام هذا الكيان.

الثانية: بدء التغلغل السياسي والعسكري والاقتصادي الاميركي، ومنذ 1967 خاصة. واقترن التغلغل الاميركي بدور الشركات المتعددة الجنسيات.

ان الاستعمار الاوروبي الحديث، من الغزوات البرتغالية حتى اليوم، واصل تنفيذ مهمات أشكال الاستعمار السابقة، بوسائل اكثر تقدما ودهاء، وتجسد عمله على الأصعدة التالية:

1 ـ تجريد العربي من قدرته السياسية، وتعميق روح الخضوع والاستسلام عنده.

2 ـ مواصلة تفكيك بنى المجتمع العربي الى طوائف ومجموعات اثنية.

3 ـ مواصلة نهب الثروة الاقتصادية، وتدمير بنى الاندماج، وتحويل السوق المحلية الى سوق مصدرة للخامات ومستوردة للسلع من كل الانواع.

4 ـ رسم حدود رسمية لدولة، وخلق بنى تابعة لها مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهكذا نجد ان عملية دمج الوطن العربي تجاريا في النظام العالمي الذي خلقته اوروبا، والتي بدأت بسواحل الجزيرة والخليج في اوائل القرن السابع عشر، واستمرت وتطورت الى ان اصبحت احتلالا عسكريا سافرا في القرنين التاسع عشر والعشرين. وبهذا الاحتلال، تعمق اندماج الوطن العربي في النظام العالمي اقتصاديا واستراتيجيا،

لا بشروطه ولمصلحته، ولكن بشروط المحتلين ولمصالحهم[12].

وقد ثبت الاحتلال حدود الاقطار التي احتلها[13]، وحدود الاقطار التي لم يحتلها[14]. لان زحف الاحتلال لم يفرض حدود الاقطار التي احتلت فقط، بل حدود الاقطار التي لم تحتل. ولان السياسات الاستعمارية تدخلت في التوازنات المحلية لمصلحة بقاء امارات متعددة متنازعة، كما تدخلت في العلاقات بين الطوائف والمجموعات الاثنية[15].

وثبت الاحتلال مع الحدود الاسر الحاكمة[16]، ونَمّى الى جانبها شرائح اجتماعية جديدة من كبار التجار والملاكين العقاريين، كما نمّى قطاعا محدودا من السكان يرتبط باقتصاد الاحتلال الحديث. وأصبح العرب امام اقتصادين حديث وتقليدي، وثقافتين حديثة وتقليدية، ومجتمعين مشوهين[17].

وحين اخذ الاستعمار التقليدي يَرْحل، وتنشأ الدول القطرية المستقلة، كان الاستعمار الجديد يزحف، ولم يكن برنامجه مختلفا. فقد حددت الامبريالية الاميركية سياساتها ازاء العالم، خلال الحرب العالمية الثانية. وكان وطننا جزءاً من «المنطقة الكبرى» التي تستهدفها الخطة والتي تشمل في الحد الادنى، «نصف العالم الغربي، والشرق الاقصى والامبراطورية البريطانية السابقة.. وكانت المنطقة الكبرى ستشمل ايضا اوروبا الغربية والجنوبية والمناطق المنتجة للنفط في الشرق الاوسط، وفي الحقيقة، كانت ستشمل كل شيء، اذا كان ذلك ممكنا»[18]. وقد «وضعت خطط تفصيلية لكل منطقة خاصة من هذه المنطقة الكبرى، وللمؤسسات الدولية التي ستنظمها وتضبطها لمصلحة اتباعها لحاجات الولايات المتحدة الاميركية الداخلية أساسا»[19].

ولقد تجلى ذلك في الهجوم الاميركي العام الذي ظهر مكشوفا في كورية وفيتنام، وفي الحروب العربية الاسرائيلية، وما زال هذا الخط الاميركي يتبنى سياسة التدخل[20] ويفصل الاخلاق عن السياسة[21].

ورافق المد الاميركي على الصعيد العالمي بروز دور الشركات المتعددة الجنسيات. ويجدر بنا هنا ان نوجز اهداف هذه الشركات وتأثيراتها في الدول النامية، والامم التي لم تستكمل وحدتها القومية بعد.

ان من أهم اهداف هذه الشركات، «لزيادة الربح على الصعيد العالمي الى حده الاقصى» ما يلي:

1 ـ تدويل المجتمع البشري. وهذا التدويل ضروري لازالة اية عوائق من طريق حركة رأس المال والسلع. «والرجال الذين يديرون الشركات العالمية، هم اول من يمتلك في التاريخ التنظيم والتقنية والمال والايديولوجيا للقيام بتجربة جديرة بالثقة لادارة العالم باعتباره وحدة متكاملة»[22].

ولذلك «فان هذه الشركات العالمية ليس لديها بلد، تدين له بالولاء اكثر من غيره، ولا بلد تشعر فيه انها في البيت تماما»[23].

ومن هنا فان مصلحة هذه الشركات ان تبلور رؤية كوسموبوليتية[24]. «وتنبثق قوة

هذه الشركات الممتدة عبر الكرة الارضية، من طاقتها الفذة على استخدام المال والتقنية والمهارات المتقدمة في التسويق بتوحيد الانتاج على صعيد العالم، وهكذا لتحقيق الحلم الرأسمالي القديم في قيام سوق عظيمة واحدة»[25].

وتحقيق عملية التدويل هذه، لا تحقق المساواة ولا الاممية، كما سنرى، بل اخضاع اقتصاد الدول النامية لمراكز رأس المال العالمي، وبالتالي فان القول بأن هذه الشركات ليس لها وطن بعيد عن الصواب، لان وطنها هو مراكزها المالية.

2 ـ اسقاط «نظام الدولة» الامة. ان بناء اقتصاد عالمي يتطلب:

أ ـ اسقاط نظام الدولة الامة، لان الحدود القومية تحد من حرية التجارة. ولهذا يقول رئيس شركة اي.بي. ام العالمية للتجارة، «ان الحدود التي تفصل امة عن اخرى بالنسبة لاغراض التجارة (Business) ليست اكثر حقيقة من خط الاستواء. انها مجرد علامات ملائمة للهويات الاثنية واللغوية والثقافية، انها لاتحدد متطلبات التجارة او اتجاهات المستهلك»[26]. وتعود القوة الخارقة لهذه الشركات «في قدرتها على احداث تحول في الاقتصاد السياسي العالمي، ونتيجة قيامها بهذا باحداث تحول في الدور التاريخي للدولة الامة»[27].

ب ـ **الغاء الثقافة القومية**. ولهذا تصبح فكرة الدولة القومية فكرة بالية والدولة الامة ميتة[28]، وتصبح القومية لا عقلانية اقتصاديا، ويصبح مفتاح السوق الممتدة عبر الكرة الارضية «اتجاه الناس حول العالم لتبني الاذواق عينها وعادت الاستهلاك عينها»[29]. ولهذا كان هنالك شبه اجماع على: «ان الشركات عابرة القومية، تؤدي الى تطبيع ثقافات المجتمعات المضيفة بالنموذج الثقافي للدول الام اي الدول الرأسمالية المتقدمة»[30].

جـ ـ استبدال الولاء القومي بولاء لهذه الشركات وقيمها، لان الولاء القومي يقف في طريق هذه الهيمنة. ويرتبط استبدال هذا الولاء [31] ببناء الوعي «عِبْر القومي» والثقافة «عِبْر القومية».

3 ـ بناء تحالف اجتماعي يرتبط بالاندماج فوق القومي[32]. ويقوم هذا على حشد القوى الاكثر رجعية التي ترفض اية شرعية شعبية ديمقراطية. ويتسم هذا التحالف «بازدواجية فريدة بين التوجهات فوق القومية والتوجهات تحت القومية». فمن جهة يدمج هذا التحالف اقتصاد القطر المعني باقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات، ومن جهة اخرى يرتبط هذا التحالف بالقوى الاجتماعية المتخلفة (عشائر، طوائف، شرائح اجتماعية متخلفة في المدن والريف)[33].

وهكذا، فان الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى لازالة العوائق من سبيلها، ترى في القومية والدولة القومية اكبر هذه العوائق. ولما كانت الامم التي تحاول بناء وحدتها، تحتاج الى تنمية سوق قومية وثقافة قومية، وتحديد حدود قومية، فانها تصطدم

بمخططات الدول الامبريالية للهيمنة على سوقها وثقافتها، ومحاولة استباحة حدودها وقيمها.

وحين تُتْبع الدولُ الامبريالية السوقَ، وتخلق بنى فَوْق قومية، من جهة وتحيي رمم البنى تحت القومية، مثل العشائر والطوائف والبقايا التاريخية، فان هذه الدول تفكك وحدة الامة، وتضرب عوامل وحدتها. ان الدول المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات تدعي دائما، وهي تربط اقتصادها بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، انها حامية القيم التقليدية[34].

وحيث يبرز الارتباط بهذا النسق من الاقتصاد العالمي، كما حدث للوطن العربي بعد 1974، فان وضع الحركة القومية يتدهور[35].

ولو درسنا وضع النظام العربي منذ 1970، حين اخذ التغلغل الامبريالي يتفاقم، لاكتشفنا ان الحركة القومية اخذت في التدهور، وان الدعوات الطائفية والكوسموبوليتية اخذت تستشري. وفي مثل هذا الوضع اخذت الدول الاكثر ارتباطا بمراكز رأس المال العالمي، تخوض معركة التراث والقيم التقليدية، كما هي حال الانظمة في مصر والسعودية والخليج العربي والسودان (عهد النميري) الخ..[36]. وهكذا نجد:

1 ـ ان الاحتلال قسم الوطن بالقوة، ورسم له خرائط حديثة، وثبت هذه الخرائط. وما كان لهذه الخرائط ان تثبت لولا الاحتلال. ثم ان رحيل القوات الغازية، تبعه قيام نظام امبريالي عالمي قادر على الدفاع عن مصالحه، وحماية الخرائط التي رسمها، وخلفها وراءه. وبالتالي فان حدود التجزئة لها حراسها في الخارج، وهم حريصون على بقاء هذه «القسائم» ومنع المساس بها. ومنذ مُنِع محمد علي باشا من ضم سورية، سنة 1841–1841، وهذه الحدود تتثبت. ولم تنجح اية محاولة لازالة اي حد، من هذه الحدود، الا عندما وافقت بريطانيا على طرد الشريف حسين من مكة والمدينة، اثر الخلاف معه على مطالبه حول قيام دولة عربية، حسب الاتفاق مع مكماهون سنة 1916.

2 ـ ان الفئات التقليدية الحاكمة، ضمن اطار خرائط الاحتلال، ما زالت تدافع عن هذه الخرائط، لان مصالحها مرتبطة بالمخطط الامبريالي، وببقاء هذا التقسيم. اما القوى الجديدة التي حكمت باسم الوحدة والثورة، فانها عجزت عن تحقيق الوحدة، وأخذ معظمها يحتل مواقع القوى التقليدية السابقة. والدول القطرية، تمثل قوى قطرية مرتبطة بعلاقات دولية فوق قومية من جهة، ومستندة الى قوى وعلاقات دون القومية محليا. وهو ما سنناقشه في القسم التالي:

ورغم رحيل قوات الغزو، واعلان استقلال الدول العربية، فان هذا الاستقلال لم ينه التبعية. وها هي التبعية تتعمق بعد قيام الاستقلال، نتيجة اتساع هيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي على الاقتصاد العربي.

ولقد فشلت كل المحاولات لتحقيق الوحدة أو الاتحاد، خلال العقود الاربعة

الماضية، لان القوى الامبريالية، وعلى رأسها حكومات الولايات المتحدة الاميركية، قاتلت ضد الوحدة، ولعبت حكومات الكيان الصهيوني دور أداة فعالة، منذ 1948 حتى الآن في هذا المجال.

ولم تستطع القوى الثورية والديمقراطية والجماهير، ان تغيّر خرائط الاحتلال الامبريالي، رغم كل نضالاتها.

فما الذي يعنيه ذلك؟

انه يعني ان الامبريالية ما زالت قادرة على الدفاع عن خرائطها ومواقعها. ويجدر بنا في هذا المجال ان ندرس الاطروحة التي تقول بان «المسألة الشرقية» ما زالت قائمة، بعد انحلال الامبراطورية العثمانية[37]. وتقوم هذه الاطروحة على ما يلي:

1 ـ ان ما يسمى الشرق الاوسط خاضع منذ بدء المسألة الشرقية 1773 او 1798 لقانون السيطرة الدولية في صراعها وتنافسها. ولذلك: «فان مفتاح فهم السياسات الدولية للشرق الاوسط يمكن ان تصاغ بايجاز ان الشرق الاوسط طوال القرنين الاخيرين تحديدا، كان مرتهنا ارتهانا ثابتا وشاملا بسياسات القوى العظمى اكثر من اي جزء من العالم غير الغربي»[38].

ان لنظام السيطرة الدولية هذا ثقافته[39]، وهناك تدريب مستمر بروح هذه المسألة[40] وما زال هذا النظام الدولي، رغم كل التغييرات، ورغم مرور قرنين، متماسكا ومستمرا[41].

2 ـ ان وجود هذا النظام يجعل القوى الدولية الكبرى هي التي تقرر[42]، ويجعل الهزائم والانتصارات محددة سلفا[43]. فلقد هزم محمد علي وهو منتصر[44]، وانتصرت الثورة اليونانية وهي مهزومة[45].

ويعني استمرار المسألة الشرقية، عدم السماح بالخروج على هذا النظام الدولي.

ولو درسنا رؤية حكومات الولايات المتحدة الاميركية لمصالحها في «الشرق الاوسط» لوجدناها تكرس هذه السياسة. وهذه المصالح من وجهة نظر سيث تلمان (SETH P. TILLMAN):

1 ـ «الوصول المضمون، وبالشروط المعقولة، وبالاثمان المتهاودة لنفط الاقليم وخاصة الجزيرة العربية».

2 ـ «بقاء دولة اسرائيل وامنها».

3 ـ «تجنب المواجهة مع الاتحاد السوفياتي وتقدم التعاون».

4 ـ «تحقيق مبادىء معينة، ما أمكن، بما في ذلك التسوية السلمية للنزاعات العالمية، وعدم السماح بالاستيلاء على الاراضي بالقوة وحق الشعوب في تقرير المصير».

«ان كل واحدة من هذه المصالح، اذا ما اخذت وحدها، تعطي الولايات المتحدة اهتماما حيويا بمستقبل الشرق الاوسط. فاذا ما اخذت معا، واذا ما نظر بالاعتبار ايضا

الى التفجر الشديد للنزاع العربي الاسرائيلي غير المحلول، فانها تجعل الشرق الاوسط المنطقة الاكثر اهمية بمفردها في العالم، من زاوية المصالح الامريكية والاكثر خطورة[46].

ويعبّر الرئيس نكسون عن هذه الحقيقة بطريقة اخرى عندما يتحدث عن هذه المنطقة قائلا: «انها تجمع صراعا محليا كثيفا، الى تدخل القوى العظمى. وهذا الاجتماع (للصراع المحلي والتدخل الدولي) خطر لان مصالح القوى الخارجية اكبر من سيطرتها»[47].

ولذلك عملت حكومة الولايات المتحدة منذ ذلك الحين على زيادة سيطرتها.

ويظهر نظام السيطرة الدولي هذا باشكال مختلفة في طول الوطن العربي وعرضه، وفي علاقات الدول العربية بالدول الامبريالية، او علاقات بعضها ببعضها الاخر، او تدخل حكومة الكيان الصهيوني او الدول المجاورة الاخرى: تركيا وايران خاصة.

ولذلك فاننا نقول ان الاستعمار لم يرحل. ورحيل القوات الاجنبية الغازية، لم ينه السيطرة المباشرة وغير المباشرة الاكثر قوة وتعقيدا. ان وجود الكيان الصهيوني الاداة الضاربة، ووجود الاساطيل في المتوسط وفي القواعد المجاورة، وامكانيات استخدام تركيا وايران، والقدرة الامبريالية على تحريك قوات كبيرة ضاربة اسميت مؤخرا قوات التدخل السريع، يجعل امكانيات اخضاع الدول الفسيفسائية غير المستندة الى اية شرعية شعبية، وغير المعتمدة على قوى ذاتية معدة لمواجهة الغزو الخارجي، امكانيات حاسمة.

وتلعب حكومات الولايات المتحدة الاميركية والكيان الصهيوني الدور السافر في التدخل، وفرض التوجهات السياسية الامبريالية الملائمة لاستمرار السيطرة الاجنبية. ولا تكتفي هذه السياسات بمنع الوحدة القومية فقط، بل تتجه الى استثارة كل التناقضات الكامنة في الوطن العربي، والى افتعال كل اشكال الانقسامات الممكنة.

وعليه فان الامبريالية عامة والاميركية خاصة، والكيان الصهيوني الاداة الضاربة للامبريالية، ما زالت القوة الرئيسة، لا في منع الوحدة القومية فقط، بل في تفكيك المجتمع العربي أيضاً.

وعلى كل العاملين من اجل الوحدة القومية ان يضعوا ذلك في اعتبارهم. انهم ما زالوا مطالبين ان يواجهوا الامبريالية عامة والاميركية خاصة والكيان الصهيوني، وان يهزموا هذه القوى، اذا ارادوا ان يحققوا الوحدة القومية. وكل من يخاف هذه القوى المعادية، ولا يستطيع هزيمتها لا يستطيع ان يحقق الوحدة القومية.

ويزيد من خطورة دور حكومات الولايات المتحدة الاميركية ما يلي:

1 ـ قدرة الولايات المتحدة الاميركية اقتصاديا، ودور الاقتصاد الاميركي على الصعيد العالمي.

2 ـ دور الولايات المتحدة الاميركية السياسي، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية

خاصة. ويتجلى هذا الدور من خلال العلاقات الثنائية مع الدول، وعبر الامم المتحدة والمنظمات الدولية، وفي السياسة والحرب والثقافة والاعلام، وعلى كل الاصعدة.

وكان عدو العرب الرئيسي، منذ نهاية الحرب العالمية الاولى الامبرياليات الانجليزية والفرنسية والايطالية والاسبانية، ولكن هذه الامبرياليات اخذت تتراجع، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى تحولت الى قوى ثانوية في هذا الصراع، وانتقلت الزعامة الى الامبريالية الاميركية، لتصبح على رأس معسكر الاعداء.

ثانيا: قوى التجزئة وقوى الوحدة في الوطن العربي

ان اعتبار العامل الخارجي عاملا حاسما ورئيسا، لا ينفي دور العامل الداخلي، فما هو العامل الداخلي الرئيس الذي يسمح ببقاء التجزئة؟

انه من وجهة نظرنا ينقسم الى شقين:

الاول: ويتعلق بقوى التجزئة.

والثاني: ويتعلق بقوى الوحدة.

1 ـ قوى التجزئة: حين حدد محمد عزة دروزة قوى التجزئة، كما بينا، لم يذكر الدولة القطرية، وان كان قد تحدث عن عوامل مكونة فيها، وهو ما أشرنا اليه آنفا[48]، ولم يبحث د. نديم البيطار مسألة الدولة القطرية، عندما بحث موضوع (حدود الاقليمية الجديدة)[49].

وظل موضوع الدولة القطرية بلا بحث واف، حتى تناوله أ. جورج طرابيشي في كتابه (الدولة القطرية والنظرية القومية)[50]. وجاءت هذه الدراسة، لا لتسد فراغا في الدراسات القومية فقط، بل لتدلنا على دور الدولة القطرية في توطيد التجزئة.

فعلى اي الأسس تقوم الدولة القطرية؟

انها تقوم على ما يلي:

اولا: خريطة رسمتها القوى الامبريالية. وليس لهذه الخريطة اية مقومات جغرافية او تاريخية او لغوية، خارج اطار التقسيم الامبريالي. وهي خريطة رسمتها القوى الامبريالية الغازية، عبر الصراع فيما بينها، او ما بينها والقوى المحلية الحاكمة، وقد رسمت هذه الحدود لاعتبارات سياسية متعددة، منها:

1 ـ ضمان الضعف العام.

2 ـ ضمان ادوار سياسية لطوائف او جماعات اثنية، كما هي حال السودان والعراق ولبنان وسورية[51].

3 ـ ضمان توازن اقليمي محدد.

ولذلك، فان لهذه الخريطة ضماناتها. فهي تملك قوة حماية من الخارج، لان القوى الخارجية التي رسمتها، لها مصلحة في بقائها. وتملك قوى تحميها من الداخل. وقد أشار

محمد عزة دروزة اليها: كالقوى الاقليمية والطائفية والمصالح الشخصية والاسروية والعملاء الخ..

ثم ان لهذه الخريطة حمايتها الدولية عبر الامم المتحدة التي تنتمي اليها الدول القطرية، من بين دول العالم الاخرى..

ويرتبط استمرار هذه الخريطة باستمرار التسلط الامبريالي على الوطن، واستمرار البنية المتخلفة التابعة، ضمن اطار جغرافي مرسوم ومصطنع.

ثانيا: سلطة سياسية، تحمي هذه الخريطة من القوى الخارجية المعادية، ومن القوى الداخلية الناقمة، وتمثل هذه السلطة اصحاب الثروة الأساسيين في القطر. ولما كانت هذه الاقطار قد أصبحت دولا في ظل السيطرة الامبريالية، فان القوى الحاكمة فيها، هي القوى مالكة الثروة: البرجوازية المالية التجارية العقارية أساسا.

وقد ثبت الاحتلال أسرا حاكمة، ضمن الأراضي التي احتلها، او تصالح معها، ولم يحتلها، كما هي حال الاجزاء الداخلية من الجزيرة العربية (اليمن والحجاز ونجد)[50]. ونمى الاحتلال طبقات اجتماعية في الاراضي التي احتلها، كالبرجوازية التجارية المالية الصناعية، وفي الاراضي التي لم يحتلها، نتيجة اتساع حركة التبادل التجاري.

وطبيعي ان تصبح هذه البرجوازية معنية بالدفاع عن حدود القطر، لانها حدود مصالحها، ومعنية بتبرير السياسات القطرية، مستخدمة كل أشكال التضليل السياسي والاعلامي.

ويتدرج هذا التضليل من الحديث عن الظروف المختلفة والسمات الخاصة، ليبلغ مستوى الحديث عن وجود أمم مستقلة، كالقول بوجود امة لبنانية او مصرية او تونسية[51]. وحين لا يقال هذا كله، تنمىّ مشاعر قطرية، وتكرس مفاهيم خاصة بكل قطر.

وقد جرت محاولات في الماضي لتزويد كل حالة قطرية بوهم تاريخي، كالفرعونية في مصر، والفينيقية في لبنان، أما اليوم، فتجري محاولات اسقاط الوجود الراهن على التاريخ، فتصبح آثار سورية سورية والعراق عراقية، واليمن يمنية، وكأن خرائط سايكس ـ بيكو كانت موجودة، من ايام الآكاديين.

ولهذه الدولة القطرية سماتها، وهي سمات معادية للوحدة القومية والحركة القومية، لانها تقوم بما يلي:

اولا: تضخم الذات القطرية، ويتمثل ذلك فيما يلي:

1 ـ بناء دولة، بكل مظاهر الدولة[52]، والتوسع في انشاء المؤسسات السياسية والعسكرية، لتحمي المؤسسات الواسعة الكبيرة السلطة، ولفرض ما تحتاجه من شرعية، ولتغطي الضآلة الجغرافية والاقتصادية، والضعف امام الجماهير: ولتوفر التوازن اللازم مع الجيران الصغار والكبار.

2 ـ الاغراق في المظاهر الاحتفالية.
3 ـ التعبئة على أساس الولاء للاسرة الحاكمة والزعيم والقطر.
4 ـ المبالغة في تصوير الانجازات السياسية والاقتصادية.
5 ـ الاسراف في تأكيد الدور السياسي والاقتصادي والثقافي اقليميا ودوليا.

ويتطلب حماية السلطة في القطر، وحماية حدود القطر عادة، وفيما عدا بناء القوة اللازمة ما يلي:

1 ـ اخضاع الشعب عامة.
2 ـ استثمار التناقضات الثانوية، سواء كانت طائفية او اثنية، او قبلية، ولذلك تلجأ الدولة القطرية الى لعبة التوازنات الداخلية لاغراق الجماهير في خلافات مصطنعة، وللاستفادة من الخلافات في شق الجماهير، وكسب مؤيدين وحلفاء للسلطة.
3 ـ المشاركة في خلق توازن اقليمي، يحمي الاقطار الصغيرة[53]من الاقطار الكبيرة، ويشل تحركات الجماهير، ويمنع اتجاه أية قوة اقليمية الى تهديد حدود هذه الاقطار.
4 ـ الاستعانة بدول مجاورة غير عربية لتحقيق التوازن الاقليمي ولحماية حدود الاقطار.
5 ـ البحث عن حماية دولية.

ولهذا فان الدولة القطرية، لا تبني قوى في العادة لمواجهة عدو قومي، لانها ان فعلت ذلك تخل بسياستها القطرية، وتخرج على نهجها القطري.، وهذا ما يفسر عدم اعداد الدول العربية لتحرير فلسطين، منذ 1945، لانها لم تكن معنية بذلك، لا عندما كانت خاضعة للسيطرة الامبريالية المباشرة، بل عندما استقلت ايضا، وما خاضته هذه الدول من معارك، كان يكشف سياستها القطرية اكثر مما يؤكد نهجها القومي.، ولذلك، فان هذه الدول القطرية، لم تمنع قيام الكيان الصهيوني، سنة 1948، ولم تستطع ان تحمي حدودها، سنة 1956 و1967 و1973 و1982، ومازلت غير مستعدة لحماية حدودها. وبمقدار ما كانت الدولة العربية تصبح اكثر قطرية، كانت تتخلى عن واجباتها القومية، كما حدث في العقدين الماضيين[54].

ثالثا: اشعال التنافر مع جوارها القومي. لان هذا التنافر المستمر يؤكد الشخصية القطرية، ويحفز القوى القطرية للدفاع عن ذاتها وبناء قواها. ولما كانت السلطة القطرية معنية اولا بمنع التفاعل القومي بين الجماهير، وتكريس الحدود القطرية، فانها تلجأ الى افتعال الخلافات، وتفجير الصراعات، وانتهاج سياسة قطيعة مع هذه الدولة العربية الجارة او تلك.

ولقد اتسمت السياسات العربية منذ قيام هذه الكيانات القطرية بالتنافر والصراع، وتصاعدت حدة الصراع في العقود الثلاثة الاخيرة، وبعد قيام الجمهورية العربية

المتحدة خاصة، وبروز سياسة التحولات الاجتماعية، وسجل الخلافات العربية ـ العربية معروف[55].

ويأخذ اشعال نار التنافر اشكالا عدة، من تعقيد اجراءات الحدود الى القطيعة، ومن التدخل غير المباشر الى التهديد المباشر، ومن اثارة خلافات الحدود، الى التصرف المنفرد بالموارد المشتركة.

ان الدولة القطرية تبرر وجودها باصطناع التنافر، وبادعاء شخصية مضخمة لدولة قزمة.

ثالثاً: بناء سلطة مولدة للنموذج القطري، لانها تحمي القطرية بالمزيد من القطرية. ولذلك، فان الدولة القطرية الصغيرة او المتوسطة، تعمل لتقزيم الدول الاكبر، باصطناع دول جديدة. وعليه، فان الدولة القطرية تشجع الانقسامات الاثنية والطائفية والقبلية. وبهذا تصبح فكرة دولة البوليساريو مقبولة، لا لدى الجزائر فقط، بل لدى دول عربية عديدة، وأحزاب وقوى سياسية قومية وتقدمية. ويصبح مشروع دولة فلسطين المرتبطة بوجود الكيان الصهيوني والمعترفة به مشروعا وطنيا، لدى الانظمة القطرية والاحزاب القطرية الوطنية والديمقراطية.

وهكذا، فان الدولة القطرية، لا تبرر وجودها الا بتوليد مثيلها، الدولة القطرية القزمة، سواء قامت على اساس الخريطة الاستعمارية كمشروع دولة البوليساريو، او دولة فلسطين، او قامت على أسس اثنية او طائفية او قبلية.

وهذه الدولة التي تقودها عائلات حاكمة، لا تمثل قوة هذه العائلات فقط أو قوة طبقة برجوازية عقارية تجارية مالية فقط، بل تمثل جماع قوة هذه الطبقة، او شرائح من البرجوازية الصغيرة الحاكمة، وحواشيها من القوات والاجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

ان هذه الدولة، بكل قوتها، تقف في وجه الوحدة القومية.

وسيكون الحديث عن القوى المعادية للوحدة، واهمال الدولة القطرية حديثا عن قوى، يظل كل منها ثانويا، اذا ما قيست قوته بمفردها، بقوة الدولة القطرية.

وكلما تضخمت هذه الدولة، واتسعت قواتها ومؤسساتها وقواعدها، وأصبحت جزءاً من حياة الناس اليومية، كلما زاد خطرها على الوحدة القومية.

ولكن الحديث عن دور الدولة القطرية في الوقوف في وجه الوحدة، لا يمنع تحليل أدوار القوى التي تلعب دورا مكونا في الدولة القطرية.

وهذه القوى يمكن تصنيفها كما يلي:

1 ـ العائلات الحاكمة، وسواء كانت عائلات تقليدية، حكمت نتيجة توارث السلطة، او عائلات حاكمة جديدة، جاءت نتيجة الانتخابات او الانقلابات، فان هذه العائلات لا تمسك بزمام السلطة فقط، بل بزمام الحياة الاقتصادية ايضا. وهي ذات مصلحة بالمحافظة على السلطة في القطر

الذي تحكمه، لان وجودها في السلطة مصدر قوتها وثروتها.
وهذه العائلات تقف دائما على رأس البرجوازية العقارية التجارية المالية، وان كانت تحاول ان تظهر فوقها، وان تموه دورها المالي هذا.
ويسر وجود هذه العائلات في السلطة حصولها على ثروات طائلة، عن طريق العمولات، ونهب الثروات وفرض الخاوات، وتوجيه النشاط الاقتصادي، ويمكن ان تضرب العائلة الحاكمة السعودية مثلا على ذلك.

2 ـ البرجوازية العقارية التجارية المالية، وهي خليط من ابناء واحفاد العائلات الاقطاعية، وكبار التجار والملاكين العقاريين في العهد العثماني، ومن العائلات العقارية التجارية التي نمت وترعرعت في عهود الاحتلال، ومن البرجوازيين الصغار الذين أثروا في عهود الاستقلال.

ويرتبط نشاط هذه البرجوازية أساسا بالميادين الاقتصادية التالية:

1 ـ العقارات: الأرض والمباني، لارتفاع اسعار الاراضي المتزايد، ولازدياد اهمية المباني، نتيجة توسع المدن، خلال العقود العشرة الاخيرة عامة، والاربعة الاخيرة خاصة. وقد انتقل الاهتمام من استثمار الاراضي الزراعية، قبل 1957، الى بناء العقارات للسكن وللاهداف التجارية. ورغم سياسة الاستيلاء على الارض والعقارات في عدد من الاقطار العربية، ما بين 1958 ـ 1970 فان الاستثمار في العقارات ظل استثمارا رئيسا، لكل فئات البرجوازية.

2 ـ الاستيراد والتصدير، لضمان أرباح كبيرة، دون المخاطرة برأس المال، ولان ميداني الاستيراد والتصدير بابان رئيسان في اقتصاد كل قطر من الاقطار العربية.

3 ـ توظيف الاموال في الخارج والى حد في الداخل.

4 ـ الخدمات.

5 ـ الاستثمار في الزراعة والصناعة والابواب الاخرى، وهذا الاقل غالباً.

ولما كان التوظيف الرئيس عقاريا تجاريا ماليا. وكانت العلاقة الرئيسة مع الخارج، فان هذا يجعل رأس المال العربي في كل قطر، غير معني بالسوق القومية. ولهذا، فان هذه الطبقة، في معظمها لم تكن قومية، وحرصت على توجيه النضال في ظل الاحتلال توجيها قطريا، فطرحت مشروع الاستقلال القطري، والدولة القطرية، وحاربت بعد تحقيق الاستقلال دفاعا عن القطر.

وتتبنى قطاعات من هذه البرجوازية الخط الطائفي لتعزيز وضعها ضمن اطار طبقتها وفي مواجهة القومية والاشتراكية، كما تتبنى قطاعات منها علانية سياسات الشركات المتعددة الجنسيات.

ان هذه الطبقة، سواء اندمجت بالعائلات الحاكمة، او تفاعلت وتداخلت معها،

او تناقضت احيانا مع شرائح البرجوازية الصغيرة مغتصبة السلطة، فان موقعها الطبقي يجعلها المدافع الدؤوب عن كل سلطة قطرية، والمعادي اللدود لكل حركة قومية.

3ـ القوى الطائفية، وهي قوى تتكون من زعامات برجوازية صغيرة، ومن مراتب من البرولتارية الرثة والفلاحين الفقراء. وهي تمثل الفئات الاكثر تخلفا في البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، والاكثر ارتباطا بالخارج. ورغم ان هذه القوى تعمل لتحسين ميزان القوى لمصلحتها، ضمن اطار ميزان القوى القطري، مما يهدد وحدة القطر، الا انها تحارب دفاعا عن حدود القطر الذي تعمل فيه، لانه ميدان مصالحها وامتيازاتها.

والقوى الطائفية التي تمثل مصالح البرجوازية العقارية التجارية المالية، او تمثل مصالح قوى رثة متخلفة تضرب أسس الوحدة القومية، لمصلحة حالة دون القومية.

وتلعب هذه القوى دورا رئيسا في صرف ذهن الجمهور عن قوميته، لمصلحة علاقاته الطائفية والقبلية وارتباطاته الخارجية، وهكذا يصبح السني سنيا، ويصبح الاتراك سنده، ويصبح الشيعي شيعيا، وتصبح ايران مصدر قوته، ويصبح النصراني نصرانيا، وتصبح فرنسا حاميته.. وهكذا.

4 ـ الشرائح العليا من البرجوازية الصغيرة المستفيدة من العائلات الحاكمة، والبرجوازية العقارية التجارية المالية، والتي تحتل مواقع مهمة في الدولة والجيش والشركات.

ان هذه الشرائح قطرية، عندما تخدم عائلات حاكمة، وقطرية عندما تمسك بزمام السلطة، لانها ما ان تقفز الى السلطة، او تأخذ دورا رئيسا فيها، حتى تعمل على وراثة البرجوازية في سلطتها وثروتها، وحتى تفتح أبواب نهب ثروة الدولة والشعب.

وتقوم الدولة القطرية على تآلف هذه القوى، وعلى استثمار الجهل والتخلف والعقلية الحرفية والبرجوازية الصغيرة في صفوف الشعب.

ولكن الدولة القطرية اقوى من كل طرف من هذه الاطراف، لانها جماع قوتها جميعاً.

وكلما عمّرت الدولة القطرية، عززت قواها، ووسعت أجهزتها، وعممت ثقافتها. ولكنها، وفي الوقت عينه، كشفت طبيعتها، وعمقت أزمتها [56] وهي الآن مأزومة، كما لم تكن من قبل، واكثر من اية دولة في العالم الثالث[57].

وتستشرس قوى التجزئة الآن، في توطيد دولتها القطرية، لان هذه القوى، ترى الوضع الراهن اكثر الاوضاع ملائمة لتكريس الواقع القطري، واعطائه شرعية شعبية، بعد انتكاسة الحركة القومية، وعجزها عن تحقيق اي هدف من اهدافها، بعد فورة الخمسينيات والستينيات. واذا كانت الحركة القومية والثورية قد حفزت الى ذلك في الخمسينيات والستينيات، فان التحديات العربية العربية كالدور السوري في لبنان ونمو القوة العراقية، وأخطار مثل الخطر الايراني على دول الخليج، او الدور الاثيوبي في السودان، يحفز الى حماية السلطة القطرية وحدودها.

ان الدولة القطرية هي الخطر الرئيس الداخلي على الوحدة، وهي قوة التجزئة الرئيسة الآن.

2 ـ قوى الوحدة: اذا كانت قوة التجزئة الرئيسة هي الدولة القطرية، فمن هي قوى الوحدة الرئيسة؟

ان قوى الوحدة ما زالت تفتقد الى امرين:

الاول: الوعي المعمق بالحاجة الى الوحدة، وبمعناها، وبضرورة تحقيقها، والنضال المطلوب لانجازها.

الثاني: العمل القومي الذي ينظم صفوف الجماهير الواسعة، ويطلق طاقاتها في تحقيق الوحدة.

ولما كانت قوى التجزئة ذات مؤسسات، من الدولة القطرية ومؤسساتها، الى الاحزاب القطرية، فان قوى التجزئة ما زالت اكثر فعالية، واكثر قدرة على الدفاع عن مواقعها.

اما قوى الوحدة، فما زالت بلا دولتها، ولا حزبها، ولا مؤسساتها. ولا «القيادة المشخصنة»، التي تعتبرها الجماهير العربية، كما حدث في ايام جمال عبد الناصر... قيادتها.

والدولة الوحدوية الوحيدة التي اعتبرتها اوسع جماهير العرب نواة دولة الوحدة، انقسمت، قبل ان تحتفل بمرور ثلاث سنوات من عمرها.

والقيادة القومية التي حظيت بتأييد شعبي واسع، وهي قيادة عبد الناصر، لم تنجز وحدة، بعد تجربة وحدة مصر وسورية، وخلفتها قيادة السادات الاستسلامية المعادية للتحرر والوحدة.

والعمل القومي العربي التقليدي، كان احد الانماط التالية:

الاول: التجربة الحزبية النخبوية التي تكونت واندثرت، دون ان يكون لها فعل شعبي كبير، مثل عصبة العمل القومي (ت 1933).

الثاني: التجربة الحزبية التي دخلت ميدان العمل السياسي، ولكنها انكفأت، وتحولت الى احزاب قطرية، مثل تجربة القوميين العرب، لينشأ منها:

1 ـ الحزب الاشتراكي اليمني في اليمن الديمقراطية. 2 ـ منظمة العمل الشيوعي، وحزب العمل العربي الاشتراكي في لبنان. 3 ـ والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. 4 ـ والجبهة الشعبية في البحرين. 5 ـ وتجمعات وقوى اخرى.

الثالث: التجربة غير الحزبية التي ارتبطت باتجاه عبد الناصر وتجربته، والتي تنقسم اليوم الى احزاب وقوى في مصر وخارج مصر.

الرابع: تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي، وهي تجربة، بدأت في اوائل الاربعينيات (1941–1942)، واستمرت حتى الآن. ويحكم حزب البعث العربي الاشتراكي الآن اكبر قطرين في المشرق، سورية والعراق. ولكنه لم يستطع ان يوحد

هذين القطرين، وان يصبح حزبا شعبيا في الاقطار الاخرى، سواء في المشرق، او المغرب.

اما العمل القومي الجديد، والذي برز في الخلاف مع حركة القوميين العرب والبعث والناصرية، والاحزاب الشيوعية العربية، فما زال نخبويا، وما زال ضعيفا الى ابعد الحدود.

فمن هي قوى الوحدة؟

ومن هي قواها السياسية؟

ان الظروف التي حددت قوى التجزئة، حددت قوى الوحدة. لان القوى الحاكمة ومالكة الثروة، سواء كانت عقارا او مالا، والقوى المدافعة عن مصالح قطرية، مرتبطة بالتجزئة، يثبت التحليل النظري، والتجارب الواقعية، انها قوى معادية للوحدة القومية.

وقوى التجزئة هذه باستغلالها واضطهادها، ونهبها الاقتصاد القومي، وربطه بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، فاقمت ازمة البطالة والسكن والغذاء والكساء والتعليم والصحة في كل أرجاء الوطن العربي. وحين حاولت شرائح من البرجوازية الصغيرة، ان تحل بعض هذه القضايا، صادرت كل حقوق المواطنة. ولم تحل مشكلة العمل او السكن او توفير الحاجات الضرورية. وبينما رفعت الاسعار، الى مستوى الاسعار الرأسمالية العالمية، ابقت الرواتب تحت مستوى الكفاف، بالنسبة لكل العاملين في الدولة والجيش، وان كانت قد اتاحت الفرصة لفئة محدودة، ان تحقق غنى الحرب الفاحش.

ان الافقار الشديد الذي احدثته ظروف التخلف العام، والارتباط بالاسواق الرأسمالية العالمية، وحركة النهب الواسعة التي تمارسها الفئات الحاكمة، ادى الى وقوع القطاعات الواسعة من العمال، وشغيلة المدن والريف، والفلاحين الفقراء، والشرائح الدنيا والوسطى من البرجوازية الصغيرة، في عوز وحرمان شديدين.

ان هذا الوضع ربط قضية الوحدة بالقوى التالية:

1 ـ العمال: وهم طبقة ناشئة يزداد عددها بانتظام، نتيجة بناء قطاعات صناعية، وزراعية مصنعة، او صناعات مرتبطة بقطاع الخدمات الذي ينمو نموا سريعا.

وهؤلاء العمال، ليس لهم مصالح متناقضة مع الوحدة، لانهم لا يملكون شيئا في النظام القطري. ولان النظام القطري ينهبهم، ولا يوفر لهم فرص العمل، ويخضعهم للافقار المتزايد. اما الوحدة القومية، فتحقق لهم الامن القومي، كما توفر شروط التنمية الحقيقية، وفرص العمل، والتقدم الصناعي والزراعي، والتطور السياسي والاجتماعي المنشود.

ولا يلعب العمال دورهم في قضية الوحدة، لانهم ما زالوا، وفي معظم الاحوال، لا يملكون نقابات تمثلهم، وما زالوا غير منظمين على الصعيد القومي، الا في اتحاد العمال

العرب الذي يمثل الانظمة القطرية. وما زالت القوى القطرية، والقوى الطبقية غير القومية، تلعب دورا مهما في صفوفهم.

وعليه، فان العمال طبقة ذات مصلحة في الوحدة، ولكن العمال ما زالوا لا يلعبون الدور السياسي الذي يعكس مصلحتهم في هذا الميدان، رغم ما يظهرونه من مشاعر قومية في المناسبات المختلفة.

2 ـ الشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية. وتنقسم هذه الشرائح الى الاقسام التالية:

أ ـ الفلاحون المعدمون وشبه المعدمين والشغيلة الزراعيون وشغيلة المدن. وهؤلاء هم الكادحون الاسوأ حالا، لانهم خارج الطبقات والفئات المستقرة، ولانهم يعانون الفقر المدقع، والاستغلال البشع، ويعيشون ظروف البطالة الدائمة والمقنعة، ويعملون بالمياومة، او دون عقود، ودون اية ضمانات اجتماعية.

ب ـ الملاكون الصغار والموظفون الصغار في الدولة والقطاع الخاص والمدرسون في المدارس، وحتى في بعض الجامعات، وضباط الجيش الصغار، وخاصة في الدول غير النفطية. وقد اتسعت هذه الشرائح باتساع المدن، وزيادة سكانها، والتوسع في التوظيف. وتعاني هذه الشرائح الاضطهاد من جهة، والاستغلال من جهة اخرى، وخاصة القطاعات المدنية منها.

ان هذه القطاعات كلها، تزداد فقرا وقهرا، باتساع السيطرة الرأسمالية داخل الاقطار العربية، واتساع سياسات النهب الداخلية. وفي الوحدة القومية امكانيات لحل مشاكل كل هؤلاء، ولا حل ضمن الاطار القطري.

ولذلك، فان لهؤلاء مصلحة بالوحدة، وليس لهم اية مصلحة بمعاداتها.

ان هؤلاء هم قوى الوحدة القومية العربية. ويحتاج تحقيق الوحدة القومية وحدتهم في جبهة متراصة لتحقيق هذه الغاية. ولا تتحقق الوحدة القومية بدون وحدتهم. لان القوى مالكة الثروة، سواء كانت برجوازية تجارية عقارية مالية، اوكانت من القوى ذات التكوين شبه القبلي، شبه الاقطاعي دون القومي، قوى غير قومية وغير وحدوية. انها قوى تجزئة. وقوى التجزئة هذه تعادي الوحدة القومية، لانها تعادي الثورة الديمقراطية.

الا ان قوى الوحدة القومية لم تستطع ان تلعب دورها القومي بعد، لتحقق الوحدة القومية.

فلماذا حدث ذلك؟

ان هنالك الاسباب التالية:

1 ـ ان الطبقة العاملة التي من مصلحتها ان تحقق الوحدة القومية، لم توحد على صعيد الوطن العربي نقابيا. فقد نشأت وترعرعت في ظل وجود الاقطار وخرائط التقسيم الامبريالي. ولم تنشىء بعد تنظيما نقابيا موحدا. اما اتحاد العمال العرب، فهو اتحاد عمال الاقطار العربية.

اما من الناحية السياسية، فان الاحزاب الشيوعية والعربية التي رفعت راية تمثيل الطبقة العاملة، تبنت سياسات وجود الاقطار، في الاغلب، واعتبرت انها معنية بتحرير الاقطار، وبناء الاشتراكية في كل قطر، ولم يكن بناء الوحدة في صلب برنامجها.

ولذلك لم تأخذ الطبقة العاملة دورها النقابي او السياسي في بناء الوحدة.

2 ـ ان الشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، لم تلعب دورها الثوري ايضا في تحقيق الوحدة، لان هذه الشرائح، انتمت الى احزاب البرجوازية الصغيرة الاصلاحية والمحافظة، او الى الاحزاب الشيوعية الاصلاحية، وغير المعنية بقضية الوحدة القومية عناية جدية، او ظلت في الاغلب خارج الاحزاب. وانتمى قسم من هذه الشرائح الى الاحزاب القطرية، الوطنية والوطنية الديمقراطية...

3 ـ ان القوى الطبقية المعادية، سواء كانت البرجوازية، او الشرائح الرجعية من البرجوازية الصغيرة، او القوى الدينية، جندت اقساما من قوى الوحدة القومية، لخدمة برامج هذه القوى المعادية. وفي ظل غياب مراكز استقطاب، توحد العمال والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة، تبددت قوى العمال وقوى هذه الشرائح.

ولقد طرحت قيادات الكفاح الاستقلالي شعار الاستقلال دون شعار الوحدة، فتحقق الاستقلال القطري، واستبعدت قضية الوحدة القومية، ثم طرح شعار التنمية، وبناء الذات دون شعار الوحدة، فالتحقت الاقطار المستقلة بالنظام الرأسمالي العالمي اقتصاديا، وبنت هويتها القطرية في ظل التبعية.

وحين كانت الازمات تطرح قضية الوحدة القومية، كانت الانظمة القطرية تلوح بقضية الاتحاد، لتحمي خريطة التقسيم، ولتعطي الشرعية السياسية للانظمة القائمة...

ولقد ظلت القيادة للقوى البرجوازية او البرجوازية الصغيرة المتخلفة، وظلت هذه القوى، تمسك بزمام الامور، فتمنع التبلور السياسي القومي الوحدوي، حتى الآن...

وما زالت قوى الوحدة هذه دون برنامجها القومي، ودون جبهتها القومية، ودون حزبها القومي، او احزابها القومية، القادرة على تحقيق الوحدة القومية.

وما دام الامر كذلك، فان الوحدة لن تتحقق، وسيرتفع شعار الاتحاد الرسمي،

بديلا لشعار الوحدة الشعبية، كما يجري الآن...

وهكذا يصبح ضعف قوى الوحدة عائقا من عوائق تحقيقها. لان كل وحدة في التاريخ تحققت، كانت لها قواها الاجتماعية وقواها السياسية. والوحدة العربية واحدة من هذه الوحدات التاريخية. واذا كانت القوى الاجتماعية للوحدة العربية قد اصبحت محددة ومعروفة، فان القوى السياسية لم تبرز بعد...

وتزداد خطورة ضعف القوى الوحدوية امام قوة القوى القطرية العربية، والعوامل الخارجية المعيقة.

1 ـ ساطع الحصري (ابو خلدون): الاعمال القومية لساطع الحصري (ثلاثة مجلدات). مركز دراسات الوحدة العربية. 1985.

2 ـ محمد عزة دروزة: مختارت قومية لمحمد عزة دروزة. اختيار وتقديم ناجي علوش. مركز دراسات الوحدة العربية. 1988.
ومحمد وقيدي: التفكير بالوحدة من خلال عوائقها. شؤون عربية آذار (مارس) 1989 ص 7–19.

3 ـ د. سمير التنير: تطور السوق العربية المشتركة ـ التقارير الاقتصادية معهد الانماء العربي ـ بيروت 1976.

4 ـ لم تطبق اتفاقية الدفاع المشترك ولا مرة.

5 ـ د. نديم البيطار ـ التجزئة والآلية القطرية. الوحدة عدد 30/29 سنة 1987. ص 86.

6 ـ د. سعد الدين ابراهيم: اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة. دراسة ميدانية. مركز دراسات الوحدة العربية 1981.

7 ـ د. ابراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل: انتقال العمالة العربية. المشاكل ـ الآثار ـ السياسات. مركز دراسات الوحدة العربية. 1983 ص 201. ود. نادر الفرجاني الهجرة الى النفط. مركز دراسات الوحدة العربية 1983 ص 198–213.

8 ـ يمكن هنا ان يشار الى الحروب في جنوب السودان وشمال العراق وحرب الطوائف في لبنان.

9 ـ ان الذين ينظرون الى امارات السلاجقة والمماليك والعثمانيين على إنها امارة استيلاء، واستمرار للخلافة، مثل د. وجيه كوثراني، يحق لهم ألا يروا المرحلةمرحلة انحطاط.

10 ـ أ. محمد المعزوزي وأ. جعفر بنعجيبه: سبته ومليله، حتى لا ننسى. الناشرون شركة الهلال والعربية للطباعة والنشر.. الرباط 1986.

11 ـ د. أحمد طربين: التجزئة العربية ـ كيف تحققت تاريخياً. مركز دراسات الوحدة العربية. 1987.

12 ـ د. سعد الدين ابراهيم (منسق): المجتمع والدولة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. 1989 ص 150.

13 ـ د. سعد الدين ابراهيم (منسق): المرجع السابق، ص 150.

14 ـ د. سعد الدين ابراهيم (منسق): المرجع السابق، ص 150.

15 ـ د. سعد الدين ابراهيم (منسق): المرجع السابق (138–141).

16 ـ د. سعد الدين ابراهيم (منسق): المرجع السابق (150)

17 ـ د. سعد الدين ابراهيم (منسق): المرجع السابق (152)

18 ـ NOAM CHOMSKY: INTERVENTION IN VIETNAM AND CENTRAL AMERICA. MONTHLY REVIEW. SEP. 1985. VOL. 37 P. P. 3

19 ـ NOAM CHOMSKY: IBID P.P.3

20 ـ LIOYD N. CUTLER: THE RICHT TO INTERVENE. FOREIGN AFFAIRS SALL 1985. VOL. 64, NO. 1. P.P. 96.

حق التدخل ـ دراسة كتبها ليود كتلر مستشار للرئيس. وعضو الفريق القومي الاميركي في مجلس التحكيم الدائم في هيج.

21 ـ GEORGE F. KENNAN, MORALITY AND FOREIGN POLICY. FOREIGN AFFAIRS. WINTER 1985/86. VOL. 64, NO. P.205.

الاخلاق والسياسة الخارجية، دراسة كتبها جورج كينان استاذ الدراسات العليا في جامعة برنستون. وكان من مخططي الاستراتيجية الاميركية.

بعد الحرب العالمية الثانية: كما يشير تشومسكي في الدراسة المشار اليها سابقاً (هامش رقم 18).

22 ـ BARNETV R. S., AND R. E. MULLER: CLOBAL REACH: THE POWER OF MULTINATIONAL CORPORATIONS. 1974. P.P 13

23 ـ BARNET R.S., AND R.E. MULLER: IBID P.P. 16

24 ـ BARNET R.S., AND R.E. MULLER: IBID P.P. 16

25 ـ BARNET R.S., AND R.E. MULLER: IBID P.P. 18

26 ـ BARNET R.S., AND R.E. MULLER: IBID P.P. 14

27 ـ BARNET R.S., AND R.E. MULLER: IBID P.P. 15

28 ـ BARNET R.S., AND R.E. MULLER: IBID P.P. 19 - 20

29 ـ BARNET R.S., AND R.E. MULLER: IBID P.P. 13 AND p. 55

30 ـ د. محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية عالم المعرفة، رقم 107، 1986 ص 156.

31 ـ BARNET R.S., AND R.E. MULLER: IBID P.P. 89

32 ـ د. محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية عالم المعرفة عدد 107 1986 ص 81.

33 ـ د. محمد السيد سعيد: المرجع السابق، ص 178–183.

34 ـ د. محمد السيد سعيد: المرجع السابق، ص 157.

35 ـ د. محمد السيد سعيد: المرجع السابق، ص 216.

36 ـ يراجع هنا:

أ ـ د. محمد السيد سعيد: المرجع السابق، ص 181–183.

ب ـ د. علي الدين هلال وجال مطر: النظام الاقليمي العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1983.

37 ـ L. CARL BROWN: INTERNATIONAL POLITICS AND THE MIDDLE EAST. I. B. TAURIS AND C°ltd. LONDON. 1984. P.P. 81, 106 - 107 and 257

38 ـ L. CARL, BROWN: IBID. P.P. 3 and 7

39 ـ L. CARL, BROWN: IBID. P.P. 7

40 ـ L. CARL, BROWN: IBID. P.P. 94

41 ـ L. CARL, BROWN: IBID. P.P. 191

42 ـ L. CARL, BROWN: IBID. P.P. 197

43 ـ L. CARL, BROWN: IBID. P.P. 33 - 34

44 ـ L. CARL, BROWN: IBID. P.P. 27

45 ـ L. CARL, BROWN: IBID. P.P. 48

46 ـ SETH, P. TILLMAN: THE UNITED STATES IN THE MIDDLE EAST. INDIANA UNIVERSITY PRESS, BLOOMINGTON 1982,p.p. 50 - 51.

47 ـ RICHARD NIXON: UNITED STATES - FOREIGN POLICY: A - NEW STRATEGY FOR PEACE. BOOKS 1970, P.P. 60

48 ـ محمد عزة دروزة: الوحدة العربية. المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر 1958. ص 341.

ويراجع الفصل من هذا الكتاب.

49 ـ د. نديم البيطار: حدود الاقليمية الجديدة. التاريخ الاجتماعي للوطن العربي. معهد الانماء العربي. 1981.

50 ـ جورج طرابيشي: الدولة القطرية والنظرية القومية. دار الطليعة ـ بيروت 1982.

51 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المجتمع والدولة، مرجع سابق، ص 165–167.

52 ـ جورج طرابيشي: المرجع السابق.

ود. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 170.

53 ـ جورج طرابيشي: المرجع السابق.

ود. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 178.

54 ـ جميل مطر وعلي الدين هلال: المرجع السابق 98 و132.

55 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 172.

56 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 170.

واحمد يوسف احمد: الصراعات العربية ـ العربية (1945–1981) مركز دراسات الوحدة العربية 1988.

وأحمد يوسف احمد: مستقبل الصراعات العربية ـ العربية (أفكار اولية) المستقبل العربي. العدد 115 (9/1988) ص 80.

57 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 173.

الفصل الخامس

العوائق الرئيسية والعوائق الثانوية

ان الحديث في العوائق الرئيسة، كما جرى في الفصل السابق، لا يلغي ضرورة الحديث في العوائق الثانوية. لأنها ثانوية، اذا ما قورنت بالأسباب الرئيسة، ولكنها عوائق فعلية ومؤثرة، وكثيراً ما تلعب دوراً مهما في عرقلة أية خطوة وحدوية.

فما هي هذه العوائق الثانوية؟

ان الخطاب القومي، ضمن اطار النصوص التي قرأنا، لم يحدد الرئيس والثانوي. وان كان في الغالب يشير الى أهم العوائق الرئيسة، ويغفل الأسباب الأخرى. أو يشير الى الأسباب الرئيسة في المقدمة، ويذكر بعض الأسباب الأخرى.

وسنحاول هنا أن نذكر في هذا المجال تصور الاستاذ محمد عزة دروزة، في كتابه الوحدة العربية[1]، وتصور د. سعد الدين ابراهيم في دراسته الميدانية «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة»[2].

وقد جعل الاستاذ دروزة العقبات خارجية وداخلية، وذكرها بالتراتب. فالاستعمار هو العائق الخارجي الأول، «وفرنسا وبريطانيا هما صاحبتا معظم صفحات هذا التاريخ الأسود»، وأضاف: «لأن هناك شركاء لهما فيه، ومضاعفات له تمثل في غيرها. فلاسبانيا جزء منه، وهناك الولايات المتحدة الأميركية التي أخذت تساهم في تسويد هذا التاريخ، كما أن هناك السرطان اليهودي الخبيث الذي هو من مضاعفات البلاء الانكليزي».

ولا يتوقف الاستاذ دروزة هنا، فيضيف: و«لتركيا الحديثة سهم ما في هذا السجل أيضاً، على ما سوف نشرحه فيما يلي من المباحث»[3].

أما العقبات الداخلية، فهي في نظر دروزة:

1 ـ الاقليمية والاعتبارات الطائفية والشخصية والأسروية.
2 ـ جمود الوعي العربي العام وسلبيته وعدم عمقه.
3 ـ عقبات داخلية أخرى، يذكر الاستاذ دروزة منها ما يلي:
أ ـ «اختلاف نظم الحكم».
ب ـ «الفوارق العظيمة بين مختلف سكان أقاليم الوطن العربي».
جـ ـ «ما يفصل بين أقطار العرب من أبعاد شاسعة وعوارض طبيعية بارزة»[4].

ورغم التراتب في العناوين ودلالاته، فان الاستاذ دروزة، لا يذكر الرئيس والثانوي، الا عندما يشير لدور بريطانيا وفرنسا، وهما العدوان الرئيسان، عند كتابة الكتاب، سنة 1957.

ويدرس د. سعد الدين ابراهيم «عقبات الوحدة العربية»، فيشير الى أربعة منظورات:

الأول: «هو التخلف العام الذي يسود الوطن العربي».

الثاني: «يركز على المصالح الطبقية والفئوية للنخبات الحاكمة، أو المؤثرة في اتخاذ القرارات الكبرى في الأقطار العربية».

الثالث: «يركز على التناقضات الهيكلية للأقطار العربية».

الرابع: «ويركز على الاستعمار وقوى الهيمنة الخارجية».

وحين يتدخل د. سعد الدين ابراهيم يقول: «هذه المنظورات الأربعة، وغيرها، ليست متضادة بقدر ما هي متكاملة. فلا أحد منها يجب الثلاثة الأخرى بالضرورة. وكل ما في الأمر ان أصحاب كل واحد منها يبدأون به كمقولة «سببية أولى»[5]. ولا يحاول د. ابراهيم أن يحدد الرئيس والثانوي منها.

ولكن نتائج البحث جاءت، كما يلي:

1 ـ القوى الخارجية: وقد أكد 85٪ من المبحوثين «ان هناك قوى خارجية مسؤولة عن تعويق الوحدة». وان كان هنالك 58٪ منهم يوافقون «موافقة شديدة» على هذا الرأي، و27٪ «موافقة جزئية». ولم يتفق 15٪ مع هذا الرأي أبداً[6].

وحين سئل المبحوثون عن الدولة التي يعتقدون انها القوة التي تقف في وجه الوحدة، رأى 60٪ من المبحوثين أنها حكومة الولايات المتحدة الأميركية، ومنهم 80,2 من الأردن، و84,9 من فلسطين، و81,9 من لبنان، و83,1 من الكويت، و58,8 من قطر، و77,8 من اليمن، و34,9 من مصر، و41,6 من السودان، و85,1 من تونس، و80,5 من المغرب. ويبدو أن عينة مصر والسودان، لا تمثل بدقة الرأي العام العربي، كما تمثله العينات الأخرى المشار اليها[7]. واعتبر المبحوثون أن هذا هو السبب الأول[8].

2 ـ النخبات العربية الحاكمة وعرقلة الوحدة. اعتبر 87٪ من المبحوثين أن الحكام العرب هم العلة، وقد أجمع على ذلك بشدة 54٪، ووافق عليه 33٪، ورفضه

13٪[9]، واعتبر المبحوثون أن هذا هو السبب الثاني.

3 ـ «انخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية وعرقلة الوحدة»، وجاء سبباً ثالثاً[10].

أما «عدم رغبة الشعوب العربية» فقد جاء رابعاً، وان كان لم يحظ بتأييد يذكر، (4,9٪ فقط)[11].

ان هذا يدل على أن عينات الرأي العام العربي، تدرك الأسباب الحقيقية. وهذه العينات، تؤكد ما أكدناه في الفصل السابق، على أن هناك سببين رئيسين فقط، وهما القوى الخارجية، ممثلة بالامبريالية الأميركية، والفئات الحاكمة، أي الدولة القطرية.

اذا كانت هذه هي العوائق الرئيسة؟ فماذا نسمي العوائق الأخرى؟ وهل يجوز ان نسميها عوائق ثانوية؟ وعلى أي الأسس؟

ان هذا يقتضي أن نفرق بين العائق الرئيس، والعائق الثانوي. فالعائق الرئيس، يلعب الدور الحاسم في مرحلة معينة، ويظل كذلك، حتى يضعف ذاتياً، أو يهزمه الطرف المقابل. ولقد كانت بريطانيا وفرنسا العدو الرئيس للأمة العربية، والوحدة العربية، حتى 1957، ثم أخذ دورهما يتراجع لمصلحة الامبريالية الأميركية، حتى صار دورهما ثانوياً، ومنذ 1962 خاصة.

والعامل الرئيس رئيس بالنسبة لوضعه بين القوى الخارجية، فالامبريالية الأميركية القوة الامبريالية الرئيسة، وبالنسبة للقوى الداخلية المواجهة له. وكذلك العامل الثانوي فهو ثانوي، بالنسبة للقوى الخارجية، كما هي حال حكومة ايران بالنسبة للامبريالية الأميركية، في معاداة العرب والوحدة العربية. وهو ثانوي، بالنسبة للقوة العربية المواجهة له. ويظل كذلك، حتى تتغير طبيعته، لتغيرات فيه، وفي الوضع الدولي، وفي القوى العربية المقابلة.

فالخطر الايراني، يبقى ثانوياً، ما دام هنالك امبريالية أميركية، تمثل القوة الامبريالية الرئيسة في العالم، وما دام هنالك خطر مماثل، كأن تبرز قوة امبريالية عالمية بديلة.

ويحدث هذا أيضاً، بالنسبة للعوامل الرئيسة والثانوية الداخلية. فالدولة القطرية هي الخطر الداخلي الرئيسي، والقوى الطائفية، في ظل هيمنة العامل الداخلي الرئيس عامل ثانوي، ولكن هذا العامل الثانوي، يمكن أن يصبح رئيساً، اذا تفككت الدولة القطرية، وساد الوطن صراع على الطريقة اللبنانية.

وبعد ذلك، ما هي العوامل الثانوية، في ظل هيمنة هذين العاملين الرئيسين؟ ان العوائق الثانوية قسمان:

الأول: خارجي.

والثاني: داخلي.

1 ـ العامل الخارجي الثانوي:

ويتكون هذا العامل من ثلاثة أقسام.

الأول: ويتعلق بدول جارة، تربطها بالوطن العربي حدود جغرافية برية، وعلاقات تاريخية، وروابط أخرى كالدين مثلاً، بالنسبة لبعضها، كتركية وايران.
وهذه الدول هي:

أ ـ ايران، ويبلغ عدد سكانها حوالي خمسة وأربعين مليوناً، ومساحتها 1,648,500 كلم مربع، وعدد قواتها المسلحة 625 ألفاً. وتقع ايران الى الشرق من العراق، ويحدها العراق وتركيا من الغرب، والاتحاد السوفياتي من الشمال، وباكستان وافغانستان من الشرق.

ولايران حدود برية طويلة، مع العراق، وحدود بحرية مع دول الخليج العربي. وتتحكم ايران، بالاشتراك مع الوطن العربي بمضيق هرمز «الذي يعد واحداً من أهم الممرات المائية الطبيعية في العالم»[12].

وايران، كما كانت خلال التاريخ الطويل، تطمح للسيطرة على وادي الرافدين، والجزيرة العربية، وللعب الدور الرئيس في المنطقة. وقد قاد ذلك الى احتلال الفرس وادي الرافدين والشام ومصر، في القرن السادس قبل الميلاد، كما قاد الى تحكم البويهيين بالخلافة العباسية، في القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي. أما في العصر الحديث، فقد استمرت المحاولات، منذ 1508 لاحتلال العراق ومناطق مختلفة من الخليج العربي. وجرت في القرن الماضي محاولتان لاحتلال بغداد.

وتحتل ايران اليوم عربستان، كما تحتل بعض جزر الخليج العربي. وقد أظهرت الحرب العراقية ـ الايرانية جدية الخطر الايراني[13].

ب ـ تركيا، ويبلغ عدد سكانها، سنة 1985، قرابة خمسين مليون نسمة، ومساحتها 779452 كلم مربع، ويبلغ عدد قواتها المسلحة 630 ألفاً، وتحد تركيا سورية من الشمال.

وتركيا مثل ايران، تحتل أراضي عربية تمتد من جزيرة بن عمر الى خليج الاسكندرون، يعيش فيها حوالي خمسة ملايين عربي[14].

جـ ـ الحبشة (اثيوبيا): ويبلغ عدد سكانها، 30,500,000، سنة 1982، ومساحتها 000 000 2، ويحدها من الغرب السودان.

وتحتل قوات اثيوبية جزء من الصومال، وهو أوغادين، كما تحتل ارترية التي ضمتها، سنة 1962. وتطالب حكومة اثيوبيا السودان بجزء من مديرية النيل الأزرق ذي التربة الصالحة للزراعة، وتؤيد الحركات الانفصالية في جنوب السودان[15].

والدول الثلاث:

1 ـ تحتل أراضي عربية، وتطمح لتوسيع نفوذها في الوطن العربي الآن.

2 ـ تحمل توجهات امبراطورية تاريخياً، وغزت كل منها الوطن العربي، واحتلت أجزاء منه في مراحل تاريخية مختلفة.

3 ـ تخشى حركة الوحدة العربية، ولذلك تتحالف مع القوى الخارجية والداخلية المعادية لها[16].

ورغم أن الدول الثلاث، من «العالم الثالث»، فان لكل منها «مزايا» تتفوق بها، على الدول العربية المجاورة.

فايران، تزداد مساحتها عن مساحة العراق أربع مرات، ويبلغ عدد سكانها ثلاثة أضعاف سكان العراق ونيفا، وهو ضعف عدد سكان العراق وسورية.

وتركيا، تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف ونصف مساحة سورية، وعدد سكانها أكثر من أربعة أضعاف عدد سكان سورية.

واثيوبية (الحبشة) تتجاوز السودان (حوالي 24 مليون) بعدد السكان، وان كانت لا تتجاوزه في المساحة.

وتربط الدول الثلاث علاقات بالعدو الصهيوني، ورغم أن اثيوبيا قطعت العلاقات، بعد حرب 1967، وايران قطعتها، بعد الثورة الايرانية، الا أن العلاقات ما زالت قائمة، والتعاون ما زال مستمراً، كما دلت قضية الفلاشا، وقضية ايران جيت[17].

وتحاول الدول الثلاث أن تحافظ على الأراضي التي احتلتها من الوطن العربي، وان تظل كل منها في مواجهة القطر العربي المجاور، وان تتجنب أي حشد وحدوي عربي، كما تحاول كل منها أن تتبنى جهة عربية، وان تساندها لتحقيق أهدافها. ولذلك اتجهت حكومة تركية الى مساندة الأنظمة العربية الرجعية، والى تطوير التعاون معها، واتجهت حكومة ايران الى تجنيد الشيعة العرب، واستغلال التناقضات العربية. واتجهت اثيوبيا الى مساندة جيش التحرير الشعبي في السودان[18].

ورغم ان هذه الدول، اذا ما أخذت كل واحدة منها بمفردها، لا ترقى الى مرتبة العدو الرئيس، لوجود الامبريالية الاميركية والكيان الصهيوني، فان كلاً من هذه الدول، بمواجهته على الجبهة القطرية أو حتى الاقليمية، كما هي حال ايران في الخليج العربي، ترفع مستوى الخطر، الى مستوى الخطر الرئيس. ويزيد من هذه الأخطار التعاون التركي أو الايراني، أو الاثيوبي مع أطراف معسكر العدو الرئيس، وخاصة حكومتا الولايات المتحدة الاميركية والعدو الصهيوني.

ويزداد خطر هذه الدول باستمرار التجزئة، وزيادة التمزق. ولكن زيادة التعاون والتنسيق العربي، ستضعف أخطار الدول الثلاث، وخاصة التعاون المصري ـ العراقي ـ السوري.

أما تحقيق الوحدة القومية، فيجعل دول الجوار الثلاث دولاً غير خطرة، حتى لو تعاونت فيما بينها، ومع دول أخرى.

وستساعد التطورات التي تجري في الاتحاد السوفياتي كلاً من تركية وايران، على تخصيص المزيد من قواهما لمواجهة الأقطار العربية المجاورة. ذلك أن وجود الاتحاد السوفياتي على حدود الدولتين، تركيا وايران، وازدياد مخاطر انتشار الشيوعية، بعد

الحرب العالمية الثانية، جعل قوى هاتين الدولتين محشودة على جبهة الاتحاد السوفياتي. أما الآن، وبعد الانهماك السوفياتي بالمشاكل الداخلية، وانتهاج سياسة سوفياتية سلمية على الصعيد العالمي، فان الوضع الجديد يسمح لحكومتي تركيا وايران أن تتجها الى الوطن العربي عامة، والأقطار المجاورة لها خاصة، أكثر من ذي قبل.

وبالتالي، فان هذا الخطر الثانوي، مرشح أن يتفاقم، وأن يهدد سلامة الأرض، ووحدة الشعب. ومع ذلك، فان أخطار هذه الدول ستظل ثانوية قياساً بخطر الامبريالية والصهيونية الذي سيظل رئيساً، حتى يهزم.

ولكن هذا الخطر الثانوي، يتحول الى جزء من الخطر الرئيس، اذا ارتبطت أية دولة من هذه الدول الثلاث بالامبريالية الأميركية والعدو الصهيوني. ولدى كل دولة من الدول الثلاث، وخاصة تركيا وايران، استعداد لمثل هذا الارتباط، وان كانت تركية تواصل سعيها للاندماج بالوحدة الأوروبية، وللمحافظة على ارتباطها بحلف الأطلسي[19]. بينما تحاول حكومة ايران الآن اعادة ترتيب علاقاتها، مع أوروبة والولايات المتحدة الاميركية.

الثاني: ويتعلق بدول أخرى، لا تختلط حدودنا مع حدودها في البر، ولكنها مجاورة في البحر. وهي دول اتسمت علاقاتنا بها بالتوتر والصراع، منذ غزوات الرومان، في القرن الرابع قبل الميلاد. أما في العصر الحديث، ومنذ القرن السادس عشر، فان هذه الدول قامت بالهجمات على الوطن العربي، واحتلت معظم أراضيه[20].

وهذه الدول هي:

1 ـ اسبانيا، ومساحتها 505 الف كلم^2، وعدد سكانها 37,900,000 مليون، وهي الأقرب الى الأرض العربية، من خلال مضيق جبل طارق[21].

وتحتل اسبانيا سبته ومليله، وكانت تحتل الصحراء واجزاء أخرى من المغرب[22].

2 ـ فرنسا، ومساحتها 547 ألف كلم^2، وعدد سكانها 54,200,000[23]، وتحتل جزءاً من ساحل البحر الأبيض المتوسط المواجه للساحل العربي. وقد احتلت اجزاء من الوطن العربي، فبدأت بمصر، سنة 1798، ثم احتلت الجزائر، سنة 1827، وتونس سنة 1881، والمغرب، سنة 1912، وسورية ولبنان، سنة 1917. ودام احتلالها لبنان وسورية، حتى سنة 1945، وتونس حتى سنة 1956، والمغرب حتى سنة 1958، ولم تخرج من الجزائر الا سنة 1962.

وقد أيدت حكومات فرنسا قيام الكيان الصهيوني، وقدمت له مساعدات كبيرة، سنة 1948، وشاركت سنة 1956 في الهجوم على مصر.

3 ـ ايطاليا، ومساحتها 301 ألف كلم^2، وعدد سكانها 57,400,000. وهي تمتد في البحر، لتنتهي بجزيرتي صقلية وسردينية القريبتين من السواحل العربية في المغرب العربي، وخاصة ليبيا وتونس والجزائر[24].

وقد احتلت ايطاليا ليبيا، منذ 1911، وحتى 1943[25].

وتحكم علاقات هذه الدول بالوطن العربي العوامل التالية:

1 ـ الماضي الامبريالي القريب، لأنها كلها دول احتلت أراضي عربية، واستثمرت الثروة العربية، وأخضعت المواطن العربي.

2 ـ المصالح الاقتصادية، اذ أن هذه الدول تحتاج الى الأسواق العربية القريبة، المتزايدة السكان، وتحتاج أيضاً الى المعادن والثروات العربية، وخاصة النفط والغاز.

3 ـ الارتباط السياسي بالسياسة الاميركية، وكل هذه الدول ترى حاجة في استمرار التنسيق السياسي مع حكومات الولايات المتحدة الأميركية. لأن حكومة الولايات المتحدة هي قيادة العالم الرأسمالي، ولأن الصراع الرأسمالي ـ الاشتراكي، يجعل هذه الدول الثلاث ضمن اطار المعسكر الرأسمالي.

ورغم قرار أوروبة بالوحدة، ومحاولاتها «التميز» عن الموقف الأميركي، الا أن أوروبة هذه ما زالت مرتبطة بالموقف الأميركي الاستراتيجي، وما زالت غير متجهة الى انتهاج موقف آخر، مخالف للموقف الأميركي.

وقد أصبحت الدول الثلاث المشار اليها جزءاً من الوحدة الأوروبية، مما يعزز موقفها السياسي والاقتصادي، ويجعلها أكثر حاجة الى الأسواق، وأكثر ارتباطاً بسياسة أوروبية، تسعى للمحافظة على قوة أوروبة واستمرار نفوذها.

ولذلك، فان أوروبة الموحدة، ستسعى للمحافظة على نفوذها في الوطن العربي عامة، والمغرب العربي خاصة، وستسند الأوضاع القائمة المرتبطة بالتخلف والتجزئة والتبعية.

ومع أن أوروبة اليوم كلها، استعاضت عن الاحتلال المباشر بالتغلغل السياسي والاقتصادي والثقافي، فانها تبقى عدواً ثانوياً، يزداد خطره، بمقدار ما يرتبط بالسياسة الأميركية، أو يلجأ الى استخدام السلاح لفرض سياساته.

الثالث: ويتعلق بوجود نظام دولي عام، يتجسد أساساً بالأمم المتحدة وميثاقها، وبوجود رأي عام دولي. وتضم هيئة الأمم المتحدة كل دول العالم، ومنها الدول العربية. وينص الفصل الأول من الميثاق على «حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية، تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها، وتمنح أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادىء العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم، أو لتسويتها»[26].

وتحاول الأمم المتحدة، ان تحافظ على سيادة الدول الأعضاء، وان تمنع تغيير الحدود بالقوة، وان توقف القوى المعتدية.

واذا كانت الأمم المتحدة قد شاركت في الحرب الكورية بقوات[27]، فانها أخذت تكتفي بعد ذلك بقرارات سياسية، تدعو الى حل المشاكل بالطرق السلمية، وتدين

العدوان، وتشكل قوات دولية لحفظ السلام، أو تطالب الدول باتخاذ اجراءات ضد المعتدي. وهذا نادراً ما حدث[28].

وفي الأمم المتحدة مجلس الأمن الذي يحكمه قرار النقض الذي تملكه الدول الخمس العظمى. ويتعذر اتخاذ قرار في المجلس أن لم يحصل توافق بين الدول الخمس. ولذلك تتعطل فعالية المجلس، بسبب الخلافات فيه، وبسبب دور الولايات المتحدة الأميركية الحريصة على تأييد قوى العدوان في العالم.

كما أن في الأمم المتحدة الجمعية العامة، التي تتمثل فيها كل دول العالم، ولكن دون أن يكون لقراراتها القوة الكافية لردع المعتدين.

وهناك الى جانب الأمم المتحدة منظمات اقليمية كالجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الافريقية.

وهناك أيضاً تجمعات دولية، مثل منظمة المؤتمر الاسلامي، ودول عدم الانحياز.

وهناك بالاضافة الى ذلك منظمات دولية، مثل اتحادات المحامين والعمال والفلاحين والطلاب والفنانين والكتاب والصحافيين العرب. وهناك اتحادات افريقية مماثلة، وكذلك اتحادات عالمية.

وهناك، بالاضافة الى ذلك مؤسسات اقتصادية دولية، مثل صندوق النقد الدولي، الخ...

ان كل هذه المنظمات والمؤسسات يفترض انها تعمل باسم المحافظة على السلام الدولي، وحفظ سيادة الدول وتكامل أراضيها، ومنع العدوان.

ورغم أن هذه المؤسسات جميعاً لم تمنع قوى العدوان من عدوانها، ولم تستطع أن تفرض تنفيذ قراراتها، في كل الحالات المعقدة التي تصدت لها، فان هذا لا يمنع التحسب لمواقفها وقراراتها.

وقد أدت القناعة بهذه المؤسسات، وبدورها الى القول بأن تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية، «لم يعرف تقريباً ظاهرة الاندماج القسرى هذه، والأرجح لن يعرفها»، وبان «باب التوحيد القهري قد أغلق»[29].

وهذا الكلام، لا يطرحه مندوبو الدول في الأمم المتحدة، بل الخبراء القوميون[30]، كما يطرحه دعاة الوحدة القومية، والمنظرون للاقليم القاعدة أيضاً[31].

فهل بات النظام الدولي بهذه القوة؟

انه قوي فعلاً، ولكنه لم يستطع أن يمنع قوى الثورة الصينية سنة 1949 من توحيد الصين بالقوة، ولا استطاع أن يمنع قوى الثورة الفيتنامية من توحيد فيتنام، سنة 1976 أيضاً.

وهذا النظام الدولي أيضاً لم يستطع أن يمنع حكومة الولايات المتحدة الأميركية من التدخل في فيتنام عسكرياً، ولا استطاع أن يمنع التدخل الأميركي في غرينادا، ولا منع قوات العدوان الصهيوني، من احتلال سيناء والضفة وغزة والجولان، سنة 1967،

وأجزاء من لبنان سنة 1982.

ولذلك فان لهذا النظام الدولي دوراً ثانوياً، في محاولة منع الوحدة القومية، وسيظل دوره ثانوياً، ما دامت حكومة الولايات المتحدة الأميركية، لا تستطيع اتخاذ قرار، كما حدث، سنة 1951 في كورية، بتكوين قوات محاربة، تحت علم الأمم المتحدة، وهو ما لا يبدو ممكناً الآن.

ويحلو للقوى العربية المتكيفة مع القوى الدولية، ان تعزز فكرة استحالة تحقيق الوحدة بالقوة في هذا العصر، لأن هذه القوى العربية تحاول تكريس ضرورة بقاء الأنظمة، وتبرير المصالحة مع الحكومات القائمة.

ان النظام الدولي، بكل ثقله الاعلامي والسياسي، ما زال عاجزاً من أن يمنع الاعتداء على الشرعية الدولية. وتستطيع الحركات الثورية التي تمثل القضايا العادلة أن تفرض ارادتها على الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، كما حدث في فيتنام. ولذلك فان هذه الحركات، ستكون قادرة، ومن باب أولى أن تفرض ارادتها على النظام الدولي.

2 ـ العامل الداخلي الثانوي:

عندما تحدثنا في الفصل السابق عن العوامل الرئيسية التي تقف في سبيل الوحدة، ذكرنا عاملاً داخلياً واحداً، وهو الدولة القطرية، وهذا يعني من وجهة نظرنا أن العوامل الداخلية الأخرى ثانوية، فما هي هذه العوامل؟

سنحاول هنا أن نقدم العوامل التي قدمها ثلاثة من الباحثين.

الأول: أ. محمد عزة دروزة. وقد أشرنا الى وجهة نظره في بداية هذا الفصل، فلا حاجة للعودة اليها الآن.

الثاني: د. سعد الدين ابراهيم، وقد أشرنا الى وجهة نظره آنفاً[32].

الثالث: د. وليد عبد الحي، وهو يرى أن المعوقات الداخلية للوحدة، تتلخص بالتالي:

1 ـ البنية الاجتماعية المركبة، ويكشف المسح السكاني للمجتمع العربي وجود «أنماط عدة من البنى السكانية». ومن ذلك:

أ ـ الدين. وهناك «أغلبية مسلمة وأخرى مسيحية، وثالثة يهودية»، وهناك «من يشير الى بعض القبائل الوثنية في السودان».

وهناك بالاضافة الى هذا التقسيم انقسام المؤمنين بالأديان الثلاثة الى مذاهب: شيعة وسنة وأباضية ودروز وعلويون الخ، وارثوذوكسية وكاثوليك وبروتستانت الخ.

ب ـ اللغة، وهناك العربية ولغات أخرى كالكردية.

ج ـ النسب. فهناك العرب وقوميات وأقليات أخرى.

2 ـ تباين الخبرات الاستعمارية.

3 ـ تباين الحجم والقدرة بين الكيانات السياسية العربية.

ويرى د. وليد عبد الحي أن لهذه المعوقات علاقة بالميراث التاريخي. ولذلك فانه يضيف لها ما يسميه المعوقات المعاصرة. وهي:

1 ـ النظم التربوية: أ ـ البيت، ب ـ المدرسة والجامعة، ج ـ المؤسسة الدينية، د ـ المؤسسة الاعلامية، هـ ـ المؤسسة العسكرية.

2 ـ درجة الاتصال وكثافته بين الشعوب العربية[33].

ويُلاحظ أن الباحثين الثلاثة، لم يحددوا الرئيس والثانوي في العقبات الداخلية. وبينما أشار دروزة الى الاعتبارات الاجتماعية باسم الاعتبارات الشخصية والأسروية، وعنى بذلك مصالح الأفراد والفئات الحاكمة، أشار د. سعد الدين ابراهيم الى المنظور الثاني الذي «يركز على المصالح الطبقية والفئوية للنخبات الحاكمة». أما د. وليد عبد الحي فلم يشر الى ذلك.

ورغم الخلافات بين الباحثين الثلاثة، فانهم لمسوا قضايا مشتركة.

ولكن هل هذه الأسباب المشار اليها عقبات؟ وهل هي عقبات ثانوية؟

لقد أدخلنا بعض ما ذكره الاستاذان محمد عزة دروزة ود. سعد الدين ابراهيم، ضمن اطار العوامل الرئيسة. ولذلك فلن نناقشه هنا، باعتباره عاملاً ثانوياً. وسندرس ما تبقى من عوامل لديهما.

وسندرس بنود د. وليد عبد الحي، ونتناول عبرها بنود الباحثين الآخرين.

1 ـ البنية الاجتماعية المركبة.

وتناول فيها د. وليد عبد الحي ثلاثة عوامل أ ـ الدين، ب ـ اللغة، جـ ـ النسب.

وأشار الى ذلك د. سعد الدين ابراهيم، عبر دراسة المنظور الذي ينظر الى الوحدة من خلال «التناقضات الهيكلية للأقطار العربية».

أما الاستاذ محمد عزة دروزة. فقد تناول ذلك في دراسته للطائفة، ودراسته لما أسماه: «الفوارق العظيمة بين سكان أقاليم الوطن العربي»[34]..

وتتلخص هذه الفكرة في وجود أديان ومذاهب في الوطن العربي، ووجود لغات وأنماط لغوية، ووجود قوميات وهويات اثنية.

وفي الوطن العربي فعلاً أديان ومذاهب متعددة. ولكن هذه الأديان، تعايشت منذ كانت. وجاء الاسلام فكرس تعايشها، وظل التعايش قائماً، منذ نزول الاسلام، حتى الآن، رغم ما تعرضت له الجماعات الدينية من اشكالات ومظالم في العهود المختلفة.

فهل يمكن اعتبار المسألة الدينية عقبة؟

ان بناء المجتمع العربي الجديد على أساس القومية، وبالتالي على أساس المواطنة، يطرح أساساً صحيحاً لحل مشكلة تعدد الأديان. ولكن الأمر لا يتعلق بالبرنامج القومي لحل المشكلة. انه يتعلق بأمور ثلاثة:

الأول: وجود جماعات دينية، لها وجود تاريخي، ولها قيادات ونظم ملل، منذ وجودها.

وقد تعايشت تاريخياً، الا أن تعايشها عرف خلافات وصراعات، في ظل العهود المختلفة.

الثاني: محاولة قيادات هذه الجماعات الدينية والمدنية، ان توظف وجودها التاريخي ـ الديني سياسياً، ومحاولة جهات أجنبية أن تستثمر ذلك. ومن ذلك محاولة الفرنجة استغلال وجود النصارى العرب والأماكن الدينية النصرانية، لتبرير الغزوات الصليبية، ومحاولة الدول الأوروبية الحديثة أن تفعل ذلك.

الثالث: محاولة بعض الجماعات الدينية أن ترفع شعار قيام سلطة دينية في وجه المشروع القومي، كما يفعل الأخوان المسلمون، أو «القوات اللبنانية» بأحزابها المختلفة.

ان هذه كله يطرح مشكلة وجود الجماعات الدينية، وتأثيرها في مسيرة الوحدة.

ولما كان العرب، يتكونون من أغلبية كبرى من المسلمين، تصل الى 93٪، فان وجود أقليات دينية نصرانية لا تزيد عن 3/5٪، ويهودية لا تزيد عن 1٪، يجعل المشكلة ثانوية جداً، اذا بحثت على الصعيد القومي. ولكنها تصبح أكثر تعقيداً، اذا بحثت على صعيد قطري، كما هي حال لبنان[35].

وتزداد هذه المشكلة خطراً، كلما ارتبطت بالقوى الخارجية، وخاصة بالعوامل الخارجية الرئيسية.

ولما كان في برنامج قيادة الامبريالية الأميركية استنفار القوى الدينية في العالم، فان هذه المشكلة تزداد خطراً الآن.

الا أن المشكلة الأكثر خطراً الآن، هي الدفع باتجاه تعبئة الأكثرية الدينية لفرض دولتها «ما فوق القومية». ان هذا الاتجاه، يهدد القضية القومية بخطر أكبر من تعبئة الأقليات الدينية. لان تعبئة الأكثرية، تبلور تعبئة الأقليات، ولان اتجاه الأكثرية نحو حل غير قومي، يهدد القضية القومية، والوجود القومي كله.

وعليه، فان البرنامج القومي، وبرنامج حقوق المواطنة هو الحل. ووجود أديان متعددة لا يمنع الوحدة، وان كان قد يتحول الى عائق ثانوي، اذا رفضت الأقلية الدينية الوحدة القومية. وقد يتعدى الأمر ذلك، اذا كانت الأقلية الدينية كبيرة نسبياً، كما كانت في الهند قبل قيام دولتي الهند وباكستان، واذا أصرت على بناء دولة مستقلة[36].

وفي لبنان الآن حالة مماثلة، فهناك تفجر طائفي وقيادات طائفية نصرانية، تدعو الى فيدرالية طوائف في لبنان، ضمن اطار معارك وحسابات طائفية لقيادات كل الطوائف. وهذا المشروع مرتبط بالمخطط الامبريالي الأميركي الصهيوني.

ان هذه الحالة أصبحت جزءاً من العائق الرئيس لارتباطها بالمخطط الأميركي الصهيوني الرجعي العربي. ولكنها لا يجوز أن ترى باعتبارها حالة دينية. انها حالة سياسية، مثل حرب الامام البدر ضد الجمهورية في اليمن.

وتنبثق عن المشكلة الدينية المشكلة الطائفية. وهي ناتجة عن وجود مذاهب دينية. ولهذه المذاهب قياداتها الدينية والمدنية، ومؤسساتها وطقوسها وتفسيراتها الفقهية،

وأحوالها الشخصية. ولقد تعايشت، مذ وجدت عنوة وسلما. ورغم ذلك، فقد حافظت على (هويتها) عبر القرون. ولكن الطوائف تحاول اليوم أن تؤكد وجودها، نتيجة ما يلي:

1 ـ حرص قياداتها الدينية والمدنية، على زيادة دورها الديني والسياسي والاجتماعي.

2 ـ حرص قواعد هذه الطوائف، بنسب مختلفة، على ازالة ما لحق بها من ظلم، أو المحافظة على ما اكتسبت من امتيازات عبر الاطار الطائفي.

3 ـ مقاومة سياسات الاندماج القومي، أو التمثل الذي تمارسه قوى أخرى، باسم الدين أو القومية، أو الحضارة الخ.

4 ـ محاولات قوى خارجية استثمار وجود طوائف مختلفة، في اثارة الصراعات الداخلية.

ويمكن اعتبار خطر الانقسام المذهبي الآن أكبر من خطر الانقسام الديني، نتيجة ما يلي:

أ ـ ان انقسام المجتمع العربي، بسبب وجود مسلمين ونصارى ويهود، غير وارد: لأن عدد النصارى واليهود قليل، ولأن وجود النصارى معدوم في أقطار المغرب العربي (من ليبيا الى مراكش)، وفي الجزيرة العربية (المملكة العربية السعودية واليمن ودول الخليج). ولأن عدد النصارى محدود جداً في الهلال الخصيب (سورية، العراق، فلسطين والأردن)، وقليل في مصر والسودان.

وعدد اليهود أقل كثيراً من عدد النصارى في المشرق والمغرب، وخاصة بعد انتقال معظمهم الى الكيان الصهيوني.

ولا تقوم دول نصرانية في لبنان وسورية والعراق ومصر، الا اذا قامت دول سنية وشيعية، وتظل احتمالات قيام دول نصرانية أقل، في كل الحالات، ولا تقوم دولة نصرانية في لبنان، الا ضمن اطار دول طوائف في لبنان وسورية والعراق.

أما قيام دول يهودية، عدا الكيان الصهيوني، فغير وارد.

ب ـ ان انقسام المجتمع العربي على أساس سني وشيعي أكثر خطراً، لأن لهذا الانقسام تاريخه وأيديولوجيته وقواه.

ومثل هذا الانقسام، لا يرتبط بالفرنجة، أو بدين غير الاسلام، أو بدول غير اسلامية. ويمكن أن يشق المشرق كله.

ويزيد من خطر هذا الانقسام وجود حكومة اسلامية في ايران، تعتبر من حقها «تحرير الشيعة»، خارج ايران، «وتحرير كل المسلمين».

ان هذا الخطر هو الأكبر من بين الصراعات المذهبية.

ويظل وجود المذاهب الدينية خارج دائرة العوائق، ما لم تجر محاولات محلية أو

خارجية لتوظيفه. فاذا جرت محاولات داخلية، يبقى في دائرة العائق الثانوي، ما دامت العوائق الرئيسة موجودة، ويَرْقى الى مرتبة العائق الداخلي الرئيس، اذا أصبح جزءاً من العائق الداخلي الرئيسي، أو ارتبط بالعامل الخارجي الرئيس.

ب ـ اللغة: في الوطن العربي تعدد لغوي، فهناك العربية وهي لغة 94٪ من مواطني الأقطار العربية، واللغة الرسمية لكل الأقطار[37]. وهناك الى جانب العربية لغات ولهجات.

أما اللغات، فهي الكردية التي يتكلمها الأكراد في شمال العراق، وفي شمال شرقي سورية. والاكراد يعيشون ازدواجية لغوية، لأنهم يخضعون لقانون تدريس اللغة العربية باعتبارها لغة رسمية، ويتكلمون فيما بينهم لغتهم.

وهناك الأرمنية، لغة الأرمن الذين يعيشون في أنحاء الوطن العربي. كما أن هناك لغة قبائل زنوج السودان والتركمان والشركس. وكلها أقليات لغوية محدودة، سنحدد نسبتها عند الحديث عن القوميات والأقليات الاثنية.

وهناك، بالاضافة الى اللغات، لهجات مثل البربرية والسريانية والعبرية. وأوسع هذه اللهجات البربرية، لأنها لغة البربر في شمال افريقيا[38]. أما السريانية، فانها باقية في بعض قرى سورية[39]، والعبرية لهجة اليهود العرب الذين ما زالوا يقطنون الوطن العربي، أو انتقلوا الى الكيان الصهيوني.

وهناك أيضاً اللهجات المحلية، المنبثقة عن الفصحى، وعن اختلاط الفصحى، باللهجات الأقدم، سواء كانت الآرامية واليمنية القديمة، أو كانت لهجات القبائل[40].

والمشكلة اللغوية بجوانبها المختلفة، لم تكن عائقاً أمام التفاعل من القدم. وهي اليوم أقل اشكالية مع اتساع نطاق التعليم، وانتشار وسائل الاتصال.

فعلى صعيد اللغات قام نوع من الثنائية، اذ أقبلت القوميات والأقليات القومية، على تعلم العربية، واحتفظت بلغاتها الأصلية التي اعترف بها رسمياً أو واقعياً. وسيساعد الاعتراف الرسمي المتبادل، على حل هذه الاشكالية.

وعلى صعيد اللهجات المرتبطة باللغة العربية في مراحلها السابقة على عربية مضر او قريش، مثل البربرية والسريانية، فان المشكلة حلت باعتبار العربية اللغة الرسمية، والبربرية أو السريانية لهجة أو لغة محلية. ورغم وجود محاولات لخلق تعارض بين العربية والبربرية، فان البربر يظهرون المزيد من الاندماج في العربية، والعرب يظهرون المزيد من التفهم لحق البربر في الاحتفاظ بلهجتهم، الى جانب العربية[41].

أما اختلاف اللهجات داخل العربية، فان اتساع نطاق التعليم، وكون العربية الفصحى اللغة الرسمية، خفف من تعقيدات هذه المسألة، وانهى الدعوات التي كانت تطرح العامية بدلاً من الفصحى[42].

ولذلك نستطيع أن نقول أن المشكلة اللغوية، لم تعد من العوائق، وان اعتبارها عائقاً ثانوياً، يضعها في غير موقعها ويضخمها بلا سبب وجيه.

جـ ـ الأقليات: وقد طرحها د. وليد عبد الحي تحت عنوان النسب، على الرغم من «صعوبة اثبات (شجرة العائلة) لأي شخص من الاشخاص»[43]. وأشار الى وجود العديد من القوميات الى جانب العرب (مثل الأكراد، البربر، الأرمن، الشركس... الخ[44].

واذا كان الاستاذ محمد عزة دروزة، قد تناول موضوع الأقليات والطوائف، فان د. سعد الدين ابراهيم لم يطرح مشكل الأقليات من بين العوائق التي تقف في سبيل الوحدة[45].

ويجب أن نعترف أن مشكل الأقليات لم يناقش باعتباره عاملاً من عوامل اعاقة الوحدة القومية، منذ بدء حركة النهضة العربية (1875) حتى بداية السبعينيات. ولكن هذا الموضوع أخذ يحتل مكاناً بارزاً، في العقدين الأخيرين.

ويعود ذلك من وجهة نظرنا الى ما يلي:

أولاً: ان حركة التحولات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي، طرحت قضايا عديدة، ومن بينها قضايا الأقليات.

ثانياً: ان القوى الخارجية المعادية، ولاسيما حكومة الولايات المتحدة الأميركية، وحكومة الكيان الصهيوني، حاولتا أن توظفا يقظة الحركة القومية والاثنية لدى الأقليات في محاربة الحركة القومية العربية.

ثالثاً: ان القوى العربية الرجعية، حاولت ان تواجه المد القومي العربي باستخدام هذه المشكلة، وتوظيفها في عرقلة حركة الوحدة العربية.

رابعاً: ان القيادات الدينية والسياسية في هذه القوميات والأقليات حاولت أن تعزز دورها القومي، داخل هذه القوميات والأقليات، فسعت الى استنهاض الجماهير فيها، واستثارة الصراع مع العرب عامة، بدلاً من أن يكون مع الحكومات العربية الجائرة.

خامساً: ان اليسار الماركسي والديمقراطي في الوطن العربي اتخذ في معظمه، موقفاً قطرياً، فدافع عن الخصوصيات القطرية، وتبنى قضايا هذه القوميات والأقليات، باعتبارها قضايا قومية في مواجهة الحركة القومية العربية، واتخذ اليسار الماركسي والديمقراطي من هذه القوميات والأقليات موقفاً مماثلاً، فتبنى موقفاً قومياً فيما يتعلق بقوميته، وموقفاً قطرياً، فيما يتعلق بالقطر العربي الذي تعيش فيه القومية أو الأقلية المعنية.

ورافق ذلك تراجع الحركة القومية، ونمو الاتجاهات الانفصالية والطائفية والقطرية والأقلية. كما رافق ذلك عجز الحركة القومية، عن بلورة برنامج يعالج قضايا القوميات والأقليات التي تعيش في حدود الأقطار العربية معالجة صحيحة.

ولذلك بدأت الدراسات العربية المتعلقة بالقوميات والأقليات المشار اليها متأخرة، وأخذنا نقرأ دراسات هنا وهناك[46].

وقاد هذا الى وجود دراسات متعددة، أبرزها ما أقام به مركز دراسات الوحدة العربية.

ويجدر بنا هنا أن نشير الى الدراسة التي أعدها السيد يسين لمركز دراسات الوحدة العربية، بعنوان «تحليل مضمون الفكر القومي العربي»، والتي تناول فيها الموقف من الأقليات في الفكر القومي، من نشأته حتى ما بعد 1967.

وتبين هذه الدراسة أن الاهتمام بموضوع الأقليات، كان ضئيلاً في المراحل المختلفة، اذا ما قيس بالقضايا الأخرى التي درست، مثل مبررات الفكرة القومية، وتصور أشكال الوحدة، والقوى التي تحقق الوحدة، والموقف من الامبريالية والاستعمار الخ... وقد تراوح هذه الاهتمام بين 1/8 في المرحلة الأولى، و0,2 في المرحلة الثانية، فيما بين الحربين، و 1,6 في المرحلة الثالثة (1945–1964)، و 0,1 في المرحلة الرابعة، بعد 1967[47].

ان هذه القوميات والاقليات يتداخل وجودها بحدود الوطن العربي، وتاريخها بتاريخه، وثقافتها بثقافته[48].

فالاكراد مثلاً، يمتزج تاريخهم بتارخ العرب، منذ ما قبل الاسلام. وزاد امتراجهم بالعرب بعد الاسلام، وكذلك التركمان.

أما الشركس، فهم وافدون جدد. واما الأرمن فهم وافدون جدد أيضاً، وان كان تاريخهم قد امتزج بالتاريخ العربي، منذ الهجرات العربية القديمة الى أرمينيا، حتى أن الأرمن كانوا يتكلمون العربية، في الألف الثاني قبل الميلاد.

واذا تحدثنا عن البربر والسريان الخ، فان لهجاتهم من بقايا اللغة العربية القديمة[49]. ويدين البربر بالاسلام، بينما يدين السريان بالنصرانية.

ولكن هذا لم يمنع أن يقوم الاكراد بالثورة، منذ سقوط الملكية في العراق، وان يطالبوا بالحكم الذاتي، ويطمحوا بالاستقلال الكامل. وما زالوا يقاتلون لتحقيق هذه الغاية.

وفي جنوب السودان، يقاتل قسم من الزنوج لتحقيق شكل من الاستقلال ضمن اطار السودان.

وترهق قضية الأكراد العراق، كما ترهق قضية الجنوب السودان. وهاتان أخطر مشكلتين يواجههما العرب، من مشاكل القوميات والأقليات القومية في الوطن العربي. وهما من العوائق الثانوية في طريق الوحدة، لا لأن القوميات والأقليات القومية ضد الوحدة العربية، ولكن لأن تحقيق الوحدة يضعف دور هذه القوميات والأقليات. ولذلك، فان حركتها القومية الراهنة تريد انتزاع حقوقها، قبل تحقيق الوحدة القومية العربية.

ويزيد تفكك الوطن العربي، وبروز اتجاهات دينية وطائفية منغلقة، وتفاقم التغلغل الامبريالي، احتمالات تبلور طائفي نصراني في مصر على الطريقة اللبنانية، كما

سيزيد احتمال تبلور بربري في أقطار المغرب.

واذا كان التبلور الطائفي في لبنان، قد دخل مرحلة الخطر الثانوي، فانه ما زال في مصر دون ذلك.

وكلما اندفعت الحركة القومية قدماً، واتسع نطاق جماهيرها، فان أخطار هذا التفتت تضعف، وخاصة عندما تطرح برنامجاً ديمقراطياً، وتضع حلولاً ديمقراطية لمشاكل القوميات والأقليات.

2 ـ العوامل الأخرى: أ ـ تباين الخبرات الاستعمارية، ب ـ تباين الحجم والقدرة بين الكيانات السياسية العربية، جـ ـ اختلاف النظم التربوية، د ـ درجة الاتصال وكثافته بين الشعوب العربية.

وقد تناول هذه العوامل الباحثان الاستاذ محمد عزة دروزة ود. سعد الدين ابراهيم بقدر أو آخر. فهل هذه عوائق، وبأي معنى.

لقد توحدت بريطانيا وفرنسا أولاً، ثم ألمانيا وايطاليا، ومن بعد الهند والصين ويوغسلافيا وفيتنام. وفي كل منها مشاكل أقليات قومية ومذهبية، واختلافات في مستويات التطور، واختلاف في حجم الكيانات المشتركة في الوحدة الخ... ومع ذلك، فان هذه الوحدات الكبرى قامت. فلماذا يكون اختلاف نظم الحكم، أو اختلاف مستويات التطور، أو المسافات التي تفصل بين الأقطار عائقاً في طريق الوحدة العربية تحديداً؟

يحاول د. سعد الدين ابراهيم أن يجيب على هذا السؤال، عند تعليقه على مشروع اتحاد سورية ومصر وليبيا سنة 1971، معتبراً أن ما بين الأقطار الثلاثة من مظاهر التباين الحضاري، يمكن أن تعيق الوحدة. ومن ذلك: «مسألة الأشكال الايكولوجية. فالأغلبية العظمى لسكان الأقطار الثلاثة، تعيش في الريف والبدو، مما يعني أن اطاراتهم المرجعية، تشكل سلبية في أحساسهم بالمواطنة والولاء الذي يتعدى حدود العائلة أو القرية أو القبيلة». ويشير د. سعد الدين ابراهيم الى «جانب ايكولوجي آخر يتعلق بالمواصلات والاتصالات والحركة المادية عموماً»[47].

وهناك من القوميين بالطبع من يختلف مع هذا الرأي[48].

ان تباين الخبرات الاستعمارية، واختلاف مستويات النمو، واختلاف أنظمة الحكم، والتربية والاقتصاد الخ، ليست عوامل معيقة في ذاتها، ولكنها كذلك باستثمار القوى الخارجية والداخلية المعادية للوحدة لها. ولذلك فانها تظل في المرتبة الدنيا من العوائق الثانوية، اذا عزلت عن دور القوى القطرية العاملة في محاربة الخط القومي، والوحدة القومية.

ويدخل، ضمن هذا الاطار «جمود الوعي العربي وسلبيته وعدم عمقه» الذي يطرحه الاستاذ محمد عزة دروزة عائقاً. كما يدخل ضمن هذا الاطار «التخلف العام الذي يسود الوطن العربي»، والذي يطرحه د. سعد الدين ابراهيم من بين المنظورات

الرئيسة الأربعة الى العوائق.

اذ إن هذين السببين قائمان، في الوطن العربي، ولكنهما كانا قائمين في الصين والهند، وقد اتحدت كل منهما، رغم وجود التخلف وجمود الوعي. فهل هذان السببان عائقان من عوائق تحقيق الوحدة؟

انهما كذلك، ولكنهما ليسا من الأسباب المباشرة في عملية الاعاقة، لأن الوحدة يجب أن تقوم بوجودهما، اذ لا يحدث تقدم نوعي، ولا ارتفاع بمستوى الوعي العام نوعي، ولا انتقال من الحياة الريفية والبدوية الى الحياة المدنية بدون الوحدة القومية. وعليه، فان اعتبارهما عائقين، يربط عملية قيام الوحدة بزوالها. وهذا يؤيد خط الذين يعتقدون أن عملية التحرر والاستقلال والانتقال الى الاشتراكية، تسبق تحقيق الوحدة القومية. وهو ما نرى انه يكرس الدفاع عن حدود التجزئة، ويؤكد ضرورة الانطلاق من الكيانات السياسية القائمة.

وبعد هذا كله. ما هي العوامل الثانوية الداخلية المعرقلة لمسيرة الوحدة؟ انها:

1 ـ مشكلة القوميات والأقليات القومية على حدود الوطن العربي، وفي داخله (وخاصة الأكراد وزنوج جنوب السودان)، باعتبارها مشكلة أقليات قومية.

2 ـ مشكلة الطوائف الدينية، وأخطرها اثارة مشكلة الطوائف الكبرى: السنة والشيعة، وهي مشكلة ثانوية ما دامت مشكلة وجود طوائف مختلفة، وخارج اطار التدخل الامبريالي.

3 ـ مشاكل الحدود بين الأقطار، وصراعات القوى الحاكمة (سورية العراق، الجزائر المغرب).

4 ـ اتساع اطار الفئات العاملة، ضمن اطر الدولة القطرية، والمستفيدة من التجزئة، من الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة في الوحدة، العمال والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة. ان توسيع اطار هذه الفئات، وتكوين قواعد سياسية وأيديولوجية وحزبية للدفاع عن القطرية في أوساط لها مصلحة في الوحدة، يخلق على هامش القوى المعادية الرئيسة للوحدة قوى ثانوية منحازة أحياناً لمعسكر العدو الرئيس، مترددة أحياناً، ولكنها تظل في معظمها خارج اطار القوى الرئيسة المعادية، لأنها لم تراكم مصالح كافية، ولم تصبح قوى (مؤدلجة) معادية للوحدة عداء حاسماً، ومن هؤلاء فئة من الضباط المتوسطين والموظفين المتوسطين، وأصحاب ومديري المشاريع الصغرى، وأساتذة الجامعات الخ.

5 ـ تكون الاتجاهات السياسية والأيدويولوجية الدينية ما فوق القومية، أو الطائفية، والاتجاهات الماركسية الأممية والقطرية، والاتجاهات القطرية،

وايجاد قواعد سياسية واجتماعية لها.

ولكن الثانوي، قد لا يبقى ثانوياً، فهو يصبح رئيساً، عندما يلتقي مع قوة رئيسية معادية، مثل التقاء قيادات الطوائف بالامبريالية الأميركية، أو قيادات الاتجاهات الاسلامية مع قيادات الأنظمة القطرية، من العائلات الحاكمة، الكمبرادور، ويصبح الثانوي رئيساً عندما تتطور أوضاعه تطوراً جذرياً، فينقلب الى طرف معادٍ رئيس.

وتتسع الآن قاعدة القوى الثانوية المتعارضة مع الوحدة باتساع قاعدة الاتجاهات الطائفية والقطرية، في أوساط الجماهير العاملة والكادحة.

ويزداد خطر القوى الثانوية بمقدار ما تتجه للارتباط بالقوى المعادية الرئيسة. ويقل خطرها بمقدار ما تحيّد، أو تستجيب لدعوات التحالف مع قوى الوحدة.

هوامش الفصل الخامس

1 ـ محمد عزة دروزة: الوحدة العربية، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، سنة 1958، كتب سنة 1954 واعيد النظر فيه سنة 1957.

الفصل الخامس: العقبات في طريق الوحدة، ص 153–558.

ـ ومحمد عزة دروزة: مختارات قومية، مركز دراسات الوحدة العربية 1988، ص 686–727.

2 ـ د. سعد الدين ابراهيم: اتجاهات الرأي العام العربي ـ نحو مسألة الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981.

3 ـ محمد عزة دروزة: مختارات قومية، ص 686–687.

4 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 686–727.

5 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 167.

6 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 170.

7 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 178.

8 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 172.

9 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 170.

10 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 173.

11 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 171 وجدول رقم 4–6، ص 174.

12 ـ د. عبد المنعم سعيد: العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 47.

13 ـ د. عبد المنعم سعيد: المرجع السابق، ص 44–45 و 48–49، ص 60–61 و 202–203.

14 ـ د. عبد المنعم سعيد: المرجع السابق، ص 48 و55 و72 و125.

وناجي علوش: الوطن العربي ـ الجغرافية الطبيعية والبشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 75.

15 ـ د. عبد المنعم سعيد: المرجع السابق، ص 48 و50 و52.

16 ـ د. عبد المنعم سعيد: المرجع السابق، ص 78 و82–83 و85 و87 و90 و95 و210.

17 ـ SOHRAB SOBHANI: THE PRAGMATIC ENTENTE ISRAELI – IRANIAN RELATIONS 1948– 1988 PRAEGER 1989.

وقد اعادت اثيوبيا علاقاتها مع الكيان الصهيوني، وهناك حديث عن تحالف الآن، كما تردد الصحف.

18 ـ د. عبد المنعم سعيد: المرجع السابق.

19 ـ د. عبد المنعم سعيد: المرجع السابق، ص 72–81.

20 ـ د. أحمد طربين: التجزئة العربية، كيف تحققت تاريخياً، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

21 ـ THE WORLD ALMANAC AND BOOK OF FACTS 1984. P.P. 538.

22 ـ محمد المعزوزي وجعفر بنعجيبه: سبته ومليله حتى لا ننسى، الناشرون: شركة الهلال والعربية للطباعة والنشر 1986.

23 ـ THE WORLD ALMANAC. IBID. P.P. 496.

24 ـ THE WORLD ALMANAC. IBID. P.P. 510.

25 ـ خليفة التليسي: معجم معارك الجهاد الليبي، 1911–1931 ـ الدار العربية للكتاب، 1983.

26 ـ ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ادارة الانباء بالامانة العامة للامم المتحدة، نيويورك، ص 3.

27 ـ MATTHEW B. RIDGWAY: THE KOREANWAR POPULAR LIBRARY, NEW YORK, 1967. P.P. 46.

28 ـ ان مجلس الأمن لم يفرض اية عقوبات على الكيان الصهيوني، رغم اعتداءاته المتكررة، منذ 1948. ولكنه اتحد في اتخاذ اجراءات ضد العراق، اثر ضم الكويت، لم يسبق لها مثيل.

29 ـ د. عبد المنعم سعيد: مرجع سابق.

30 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 212–220.

31 ـ د. نديم البيطار: من التجزئة الى الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص 340، وأشار د. نديم في هذا الكتاب الى ان التوحيد السياسي «تحقق مباشرة عن طريق الشعب في دول اتحادية قليلة». «أما في الحالات الأخرى، فقد حدث التوحيد عن طريق القوة العسكرية، المصادرة، الشراء، الزواج، الخ» ص 40.

32 ـ د. سعد الدين ابراهيم: مرجع سابق.

33 ـ د. وليد عبد الحي: معوقات العمل العربي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية (12)، 1987.

34 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 727.

35 ـ د. سعد الدين ابراهيم (منسق): المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص 239–265.

36 ـ A C BANERJEE: TOW NATIONS. THE PHILOSOPHY OF MUSLEM NATIONALISM CONCEPT PUBLIS HING COMPANY. NEW DELHI.

37 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 239–240.

38 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق، ص 261.

39 ـ أ. ولفنسون: تاريخ اللغات السامية، دار القلم ـ لبنان، ص 159.

40 ـ د. عبد الرحمن أيوب: العربية ولهجاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، 1968.
و د. ابراهيم انيس: في اللهجات العربية، مكتبة الانجلو مصرية، الطبعة الخامسة.
وناجي علوش.

41 ـ علال الأزهر: المسألة القومية والنزعة الامازيغية وبناء المغرب العربي، دار الخطابي ـ الدار البيضاء، 1984، ص 155

42 ـ هناك الكثير من المراجع حول العامية والفصحى، الا ان اتجاه الحديث في السنوات الاخيرة حول الموضوع اتخذ شكل بحث لغوي، اكثر مما هو حديث سياسة.

43 ـ د. وليد عبد الحي: المرجع السابق، ص 15.

44 ـ د. وليد عبد الحي: المرجع السابق، ص 15.

45 ـ د. سعد الدين ابراهيم: مرجع سابق، ص 165.

46 ـ محمد السماك: الاقليات بين العروبة والاسلام، دار العلم للملايين، 1990.
واحمد الصاوي: الاقليات التاريخية في الوطن العربي، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، السلسلة القومية ـ1 ـ سنة 1989.

47 ـ السيد يسين: تحليل مضمون الفكر القومي العربي ـ دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

48 ـ وهذه حال الاكراد في شمال العراق، وشمال شرق سورية وزنوج جنوب السودان كما هي حال البربر والآشوريون والارمن والسريان والكلدان الخ، وسواء كان هؤلاء غير عرب كالأكراد وزنوج جنوب السودان، وعاشوا في الأطراف، او عاشوا في الوطن منذ قديم الزمان كالبربر، او جاءوا حديثاً كالأرمن.

49 ـ وهذا ما تؤكده الدراسات اللغوية بالنسبة للبربر، وان كان هذا ثابتاً بالنسبة للسريانية، لانها منحدرة من الآرامية.

الفصل السادس

الوحدة العربية: قواها، برنامجها وآلية تحقيقها

بعد هذا كله، كيف تتحقق الوحدة العربية؟

لقد جرى حديث كثير عن الوحدة، الا أن هذا الحديث المتكرر لم يتناول برنامجها وقواها وآلية تحقيقها. واذا جرى شيء من ذلك فهو جزئي[1].

ولهذا فان الحديث في الوحدة، يقتضي الحديث في أمور رئيسة ثلاثة:

الأول: قوى الوحدة، وبالتالي قوى التجزئة.

الثاني: برنامج الوحدة.

الثالث: آلية تحقيق الوحدة.

وسنحاول هنا أن نبحث بايجاز هذه القضايا الثلاث.

أولا: قوى الوحدة. ان أي تحليل طبقي للمجتمع العربي، يكشف قوى الوحدة، وقوى التجزئة. ففي الوطن العربي قوى اجتماعية ذات مصالح مختلفة. وهذه القوى هي:

1 ـ البرجوازية العقارية التجارية المالية: وهي تضم العائلات الحاكمة التقليدية والملاكين العقاريين الكبار والتجار والمتمولين. وهذه الطبقة معادية للوحدة، رغم وجود اختلافات في مصالحها، وخلافات في صفوفها. لأن الفئة الحاكمة منها ترى في دولة الوحدة بديلا لها. أما القوى العقارية والتجارية والمالية، فانها مندمجة بمراكز رأس المال العالمي. وبالتالي فانها أصبحت ذات طبيعة كسموبولوتية، معادية للقومية[2]. ولما كانت مصالح هذه القوى غير مرتبطة بالسوق القومية، كما كانت مصالح البرجوازية البريطانية في القرن السادس عشر، والفرنسية في القرن الثامن عشر، والالمانية والايطالية في القرن التاسع عشر، أسقطت السوق القومية مؤقتا من حساب هذه الطبقة في الوطن العربي.

ونتج عن ذلك أن تخلت هذه الطبقة عن برنامج الوحدة القومية، وحتى عن شعاراتها القومية.

ولقد زاد عداء هذه الطبقة لقضية الوحدة القومية، منذ منتصف الخمسينيات لسببين:

أ ـ ارتباط قضية الوحدة، منذ انتصار الثورة الصينية، بالعمال والفلاحين الفقراء وببرنامج تحول اشتراكي. وهذا ما أكدته تجربة جمال عبد الناصر، ومن ثم الثورة الفيتنامية، رغم وجود خلافات كبرى بين الحالتين.

وكان قيام وحدة مصر وسوريا سنة 1958، وارتباط الوحدة بقانون الاصلاح الزراعي والتأميم، ومحاربة الامبريالية قد فتح معركة مع هذه الطبقة، وجعل هذه الطبقة في موضع العداء المستحكم لقضية الوحدة. ولذلك أخذت قطاعات واسعة من هذه الطبقة، تؤيد القوى القبلية والدينية، وتعمل على بعث تراث الطوائف، من جهة، وتزيد من ارتباطها السياسي بالامبريالية الامريكية من جهة أخرى. والهدف طبعا مواجهة احتمالات الثورة الديمقراطية الشعبية.

ب ـ اتجاه رأس المال العالمي لفرض هيمنته العالمية واخضاع الأمم اخضاعا تاما، وتدمير بنيتها القومية. وهو ما تبلور في برامج الشركات المتعددة الجنسية لمعاداة القومية، كما بينا سابقا[3].

ان هذه الطبقة «فوق قومية»، أي كوسموبولوتية، اقتصاديا. ولكنها «دون ـ قومية» أي قبلية وطائفية أو قطرية سياسيا. لأن هذه الطبقة، دخلت آلية حركة رأس المال العالمي من جهة، ولأنها لا تستطيع حماية وجودها في السلطة، واستقرار مصالحها، الا ببلورة وجود سياسي للقبائل والطوائف والمجموعات الاثنية، المعادية للثورة القومية الديمقراطية الشعبية.

وبالتالي، فان هذه الطبقة معادية للوحدة القومية. واذا كان هنالك قطاع صغير منها، ما زال يدعو الى الوحدة القومية، فلانه يدرك معنى أن يمد نفوذه الاقتصادي، خارج قطره. ويبحث هذا القطاع عن حدود أوسع من حدود القطر، تحمي صناعته أو زراعته أو تجارته، من النشاط المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات. الا أن هذا القطاع الصغير، يخشى أيضا العمال والفلاحين الفقراء والثورة القومية والاشتراكية، وبالتالي فان موقفه القومي يظل متذبذبا.

وتظل العائلات الحاكمة، وبرجوازية الدولة القطرية، وبرجوازية الطوائف، أكثر الشرائح خطرا على الوحدة، من بين الشرائح التي تضمها هذه الطبقة.

2 ـ البرجوازية الصغيرة، وتتكون هذه الطبقة من ثلاث شرائح:

أ ـ العليا، وهي تسعى دائما للالتحاق بالطبقة البرجوازية. وكثيرا ما يكون موقف هذه الشريحة أشرس في معاداة الوحدة، من موقف البرجوازية، لأن هذه الشريحة تحاول تكريس ارتباطها بسادتها، وتأكيد ولائها لاكتساب مواقع تؤهلها للالتحاق

بالبرجوازية، وتؤيد هذه الشريحة الوحدة، اذا كانت بقيادة البرجوازية، واذا كانت الوحدة تتيح لهذه الشريحة مزيدا من فرص السلطة والثروة. فاذا مارتبطت الوحدة بالثورة، وبدور القوى العمالية والفلاحية الثورية، تنكرت هذه الشريحة للوحدة، وتبنت موقف البرجوازية.

ب ـ الوسطى: وهي متذبذبة عموما، لأنها حين تقع ضحية اضطهاد البرجوازية، والشريحة العليا من البرجوازية الصغيرة، تؤيد مواقف القوى الثورية عموما، ولكن هذه الشريحة ما ان تلمس نمو الحركة الثورية، حتى تتبلبل وتنقسم، فينضم قسم منها الى البرجوازية، وينضم قسم الى الحركة الثورية، ويظل قسم متذبذبا، حسب اختلاف المصالح والمواقع.

ان تذبذب هذه الشريحة، يظل واضحا. كما أنها تظل عرضة للتبلبل والانقسام. وقد التحق قسم من هذه الشريحة بالبرجوازية في دول القطاع العام، لان هذا القسم اسهم في نهب القطاع العام وتخريبه، وربط اقتصاد القطر المعني بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. واغتنى قسم من هذه الشريحة، عبر السمسرة الدولية، وتسهيل الحصول على سلع القطاع العام.

جـ ـ الدنيا: وهي تتكون من الفلاحين المعدمين، وصغار الموظفين في المدن خاصة. وتزداد هذه الشريحة فقرا بتدمير الريف، واخضاع الاقتصاد العربي للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ان هذه الشريحة، من فقراء الريف والمدن قوة من قوى الوحدة الرئيسة. ولهذه الشريحة مصلحة حقيقية في الوحدة، لان الوحدة تحرر هذه الشريحة من اشكالات الدولة القطرية وازماتها، وتفسح المجال لتنمية اقتصادية حقة، ولبناء قوة عربية رادعة، ولتطور ديمقراطي جذري.

ولذلك، فان القوى الرجعية والامبريالية، تحاول تجنيد اقسام من هذه الشريحة في المشروع الطائفي، حتى تمنع اندماج قواها في التحالف العمالي ـ الفلاحي، وبالتالي في الثورة القومية الديمقراطية الشعبية[4].

3 ـ العمال، وهم طبقة ناشئة، في المجتمع العربي، وان كانت تنمو، ويزداد دورها باتساع عددها ووعيها. وهي قوة رئيسة في تحقيق الوحدة القومية، لان هذه الطبقة ذات مصلحة حقيقية في اسقاط الفئة الحاكمة، وسائر الفئات المستغلة النهابة الطفيلية من البرجوازية. وتزداد هذه الطبقة ارتباطا بالوحدة، بمقدار ما تفلس مشاريع التنمية القطرية، في الدولة البرجوازية، او حتى الدولة الاشتراكية القطرية، وبمقدار ما تمتد سلطة رأس المال العالمي على ارض الوطن العربي. كما ان هذه الطبقة تزداد ارتباطا بالوحدة، بمقدار ما تعي اهمية الوحدة في تحقيق حرية المواطن العربي والوطن العربي.

ولقد انصرفت بعض طلائع الطبقة العاملة عن المشروع القومي الوحدوي، عندما تبنت برامج احزاب طبقية، تعمل على اساس قطري، كالاحزاب الشيوعية العربية، او

الاحزاب الماركسية الجديدة. كما ان جماعات من هذه الطبقة، تبنت برامج الاحزاب الدينية، غير القومية[5]. وهناك قسم ثالث اكتفى بالنشاطات النقابية. ولذلك ضعف دور هذه الطبقة في النضال القومي، رغم ما كانت قواعدها تبديه من حماسة للقضايا القومية.

ان العمل على حشد هذه الطبقة، حول المشروع القومي، وتحريرها من البرامج والقيادات والقوى غير القومية، امر ضروري لحشد قواها، ولزيادة دورها في انجاز المشروع القومي. وهو دور مطلوب ومصيري على كل حال.

ان قوة الوحدة اذن، هي اساسا العمال والشرائح الثورية والديمقراطية من البرجوازية الصغيرة التي تضم فقراء الريف وفقراء المدن. وهذه القوة، اذا ما امتلكت تنظيمها، وقدمت برنامجا قوميا ديمقراطيا، وسوف تستطيع ان توحد معها قطاعا من الشريحة المتوسطة من البرجوازية الصغيرة، وجماعات صغيرة من الشريحة العليا، وافرادا من البرجوازية، عبر اطر تحالف مؤقت او طويل المدى، حسب تقاطع المصالح، ومقتضيات الصراع. ولكن قوى الوحدة الرئيسة، ستظل من العمال والفلاحين الفقراء، وفقراء المدن والثوريين الديمقراطيين من البرجوازية الصغيرة.

ثانيا: برنامج الوحدة القومية. ان طبيعة قوى الوحدة، هي التي تحدد طبيعة برنامجها. وما دامت قوى الوحدة الرئيسة هي القوى التي اشرنا اليها، فان برنامج الوحدة القومية سيكون برنامج الثورة القومية، والثورة الديمقراطية معا. ولما كانت هذه هي قوى الوحدة، فان الثورة الديمقراطية، ستكون حتما ثورة ذات طبيعة شعبية، تشق طريقها نحو الاشتراكية.

وعليه، فان برنامج الوحدة القومية، سيقوم على المبادىء التالية:

1 ـ محاربة الهيمنة الامبريالية، وكل اشكال الاحتلال، والسيطرة غير المباشرة. لان الامبريالية، بكل اشكالها، تصادر السيادة القومية، وتنهب ثروات الشعب، وتحمي القوى المتخلفة في الوطن. ويأتي وجود الكيان الصهيوني، ضمن هذا الاطار، ومحاربته، ضمن اطار محاربة الامبريالية عموما، والاميركية خصوصا.

ان هذا البند في برنامج الوحدة القومية بند رئيس، يحتل المكان الاول في هذا البرنامج، لان الامبريالية الاميركية خاصة، تلعب الدور الرئيس في اعاقة الوحدة العربية، كما بينا[6].

2 ـ محاربة قوى البرجوازية الحاكمة، لانها تحمي حدود الاقطار، وتحاول تكريسها بكل الوسائل، لتصبح حدود امم. ولان هذه القوى الحاكمة، تحمي البنى ما قبل الرأسمالية، ما قبل القومية (طائفية، قبلية، اثنية)، وتقاتل لمنع الاندماج القومي.

3 ـ العمل لتعميق الوعي القومي وتعميمه، وبناء قوى الوحدة السياسية والتنظيمية (حزب قومي، جبهة قومية متحدة، حركة شعبية واسعة، نقابات قومية، منظمات شعبية

قومية، صحف ودور اذاعة مرئية ومسموعة على الصعيد القومي، جيش تحرير قومي الخ).

ان بناء هذه القوى، خلال عملية النضال لتحقيق الوحدة، ضروري ليكون الاساس في بناء دولة الوحدة العربية.

4 ـ العمل لتأسيس سلطة الشعب الديمقراطية، بطرح برنامج ديمقراطي، يجعل ارادة الشعب اساس السلطة، ويضمن حقوق المواطنين، وببناء قوى شعبية قادرة على تحقيق هذا البرنامج، والدفاع عنه (مؤتمرات شعبية، نقابات، منابر اعلامية، قواعد منظمة، احزاب وقوى سياسية ديمقراطية، تحالف جبهوي قومي ديمقراطي).

5 ـ العمل على بناء اسس نظام اشتراكي.

ان هذا يعني، ان برنامج الوحدة القومية العربية الآن، هو برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية. وانه برنامج يوحد بين ثورات ثلاث: الثورة القومية، والثورة الديمقراطية، والثورة الاشتراكية.

ولذلك، فان برنامج الوحدة القومية العربية، هو ليس برنامج الوحدة القومية البريطانية، او الفرنسية، او الالمانية او الهندية. وهو ليس برنامج الوحدة القومية الصينية او الفيتنامية تماما. انه ليس برنامج الوحدة القومية البريطانية او الفرنسية، لان قيادته، ليست من سلالة الاقطاع الذي اخذ في التحول الى برجوازية. وهو ليس برنامج الوحدة القومية الايطالية او الالمانية، لان البرجوازية العربية، لن تقود العملية الوحدوية، كما فعلت في ايطاليا او المانيا. وهو ليس البرنامج الصيني او الفيتنامي، لان الصين وفيتنام، توافرت لها «قيادة عمالية» وجمهور من الفلاحين الفقراء، اتحدا وقادا عملية الوحدة، ووضعا اسس الاشتراكية. وهو ما لا يتوافر اليوم للوطن العربي. لان الوطن العربي لم يفرز بعد قيادة عمالية، ولم يقدم حزبا عماليا قوميا كالحزب الشيوعي الصيني. اما الجمهور الفلاحي الواسع، فما زال مفتتا مبلبلا، يزيد من تفتيته وبلبلته الخضوع للسوق الرأسمالية العالمية، وانتشار الاحزاب والافكار الدينية. ان هذا الوضع يدعو الى دراسة برنامج الوحدة القومية، على ضوء الواقع الراهن، واحتمالات تطوره المقبلة.

ويتسم هذا الوضع بما يلي:

1 ـ تغلغل السيطرة الاقتصادية الرأسمالية، في الدولة والمجتمع، على الصعيد العربي كله، وخضوع الأسواق القطرية للسياسات الرأسمالية، وتطور قطاع الخدمات على حساب القطاعات المنتجة، وتدهور دور الريف، واتساع دائرة الاستيراد.

2 ـ نمو أجهزة الدولة (موظفون، جيش، شرطة، أمن، موظفو قطاع عام). واستنزاف أموال الدولة، في سداد مصاريف القصور والبيروقراطية المدنية والعسكرية، وتنمية قطاعات الخدمات.

3 ـ بقاء الطبقة العاملة محدودة نسبيا، وغير موحدة على الصعيد القومي، وغير مرتبطة

تنظيميا ببرنامج قومي. وتدهور وضع الفلاحين الفقراء، لتدهور الانتاج في الريف، ولأن الخضوع للسيطرة الرأسمالية خلخل صفوفهم، وحول قطاعات منهم الى العمل في ميدان الخدمات. وفي هذا الوقت، ظلت شرائح البرجوازية الصغيرة في معظمها اصلاحية ومتذبذبة.

الا أن هذا الوضع آخذ في التغير الآن حثيثا، بعد تحول خمسين بالمائة من سكان الوطن العربي الى سكان مدن، وتفاقم مشكلة الأزمة الاقتصادية التي يعيشها الوطن العربي، من أقصاه الى أقصاه.

ثالثا: آلية تحقيق الوحدة. ان آلية تحقيق الوحدة العربية ترتبط بطبيعة القوى التي تحققها. وهناك ثلاثة احتمالات:

الاول: ان تتحقق وحدة اتحادية (كونفدرالية CONFEDERATION)، بموافقة الحكومات القائمة الآن، او التي تكون قائمة عند قيام الوحدة. ومثل هذه الوحدة الاتحادية التي تقوم على اساس الاعتراف بالسيادة للانظمة القائمة في الاقطار، يمكن ان تتحقق باجماع حكومات الاقطار، وقبولها بمبدأ الوحدة. وهذا لا يتم الا اذا اقتنعت حكومات الاقطار بالحاجة الى مثل هذه الوحدة، ورأت البرجوازيات المتسلطة حاجة الى وحدة السوق. وهناك، بالاضافة الى ذلك، اكثر من احتمال يدفع بهذا الاتجاه، مثل وجود مخاطر خارجية محدقة، او مخاطر ثورات شعبية الخ.... بالاضافة الى الازمات الاقتصادية.

وهذا الاحتمال ضعيف، لأن الحكومات القطرية، إما من بقايا عائلات مالكة وامارات ومشيخات، أو من قوى جديدة غاصبة. وهذه القوى لتخلفها واغتصابها، وعدم ارتباط ثرواتها بالسوق العربية، لا ترى في الوحدة ضرورة ولا حاجة، وتخاف تحققها. الا أن هذا الاحتمال (أي الاتجاه الكونفدرالي)، أخذ يتعزز نتيجة اتساع نطاق «التبرجز» على الصعيد العربي، وتفاقم الازمات الاقتصادية واشتداد النقمة الشعبية.

الثاني: ان تتحقق وحدة اتحادية على يد قوة طامحة. وهذا الاحتمال يزداد بروزاً ببروز القوة العراقية، بعد وقف الحرب العراقية ـ الايرانية. ورغم فشل مثل هذه المطامح حتى الآن، ولكنها تعبر عن وجودها، كما يحدث في صراع الصحراء بين الجزائر والمغرب، والدور السوري في لبنان.

ان فكرة بروسيا العرب، وبسمارك العرب، ما زالت موجودة لدى الجماهير، ولدى الأحزاب والقوى السياسية والمثقفين والدعاة الوحدويين. وما زالت هذه الفكرة، تنتظر من ينفذها.

وتنال هذه الفكرة المزيد من الاحترام، بغياب الحركة القومية الثورية الديمقراطية.

الثالث: ان تتحقق وحدة قومية تامة، بقيام دولة مركزية واحدة، أو اتحادية فيدرالية (Federa toon)، عبر النضال الشعبي.

وهذا هو الاحتمال الثوري الديمقراطي. ولكنه ما زال احتمالاً ضعيفاً كغيره، لغياب

القوى الثورية القومية الشعبية القادرة على تحقيقه.

فكيف تتحقق الوحدة العربية اذن؟

ان لكل نمط من هذه الانماط الثلاثة آلية تحقيقه.

ففي الحالة الأولى، تتحقق الوحدة الاتحادية الكونفدرالية عن طريق الاتفاقات بين الحكومات. وتلعب فيها مصالح الحكومات والطبقة الحاكمة الدور الرئيس. الا أن هذا يحتم ان يكون لأحد الأنظمة دور أكبر، من الأنظمة الأخرى، وان يكون للجماهير دورها في الضغط.

ولهذا النمط الآن دعاته وجمهوره[7]، لعدة أسباب أبرزها:

1 ـ ان الوحدة الثورية الفورية لم تتحقق، خلال العقود الثلاثة الماضية. وقد فسر فشلها بعدم واقعيتها. وكثر الحديث عن أن الانطلاق من الواقع، هو السبيل الى الوحدة الحقيقية[8].

2 ـ ان تراجع القوى القومية الثورية، فسح المجال أمام بروز دور القوى القطرية، وسمح لها أن تروج لاطروحاتها ومشاريعها.

3 ـ ان أزمة القوى الحاكمة في الوطن العربي، ومنها الأزمة الأمنية والاقتصادية والسكانية والسياسية، دفع الأنظمة المأزومة للبحث عن حلول، عبر محاولة تنظيم علاقاتها[9].

4 ـ ان الأنظمة الحاكمة، تمتص عبر هذا الاتجاه الاتحادي، جزءاً رئيساً من فيض النقمة القومية.

ان هذا النمط، يحتاج الى قطر يلعب دور القاعدة، والى فئة حاكمة تلعب دورا رئيساً، عكس ما يعتقده بعض المنظرين له[10]. واذا كانت قد برزت الرياض والعائلة الحاكمة فيها، بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، فان دور بغداد الرئيس لم يبرز، كما هو في الواقع، بالنسبة لمجلس التعاون العربي. وظل اتحاد المغرب العربي، يتنازعه قطبان: الجزائر والمغرب (مراكش).

ويواجه هذا النمط عقباته الكبرى، ومن ذلك:

أ ـ وجود منافسات على القيادة، الجزائر ـ الرباط ـ القاهرة ـ بغداد، دمشق ـ بغداد، الرياض ـ دمشق، الرياض ـ بغداد. ورغم وجود عواصم لها دور تاريخي مركزي، وهي بغداد، القاهرة، دمشق، الرباط، ووجود مراكز حضارية لها دور مركزي، وهي مصر، العراق، سوريا، المغرب الأقصى، فان هذه الأدوار موضع تنازع بين هذه المراكز، فيما بينها، وبينها وبين المراكز الثانوية.

ب ـ وجود معارضة من الأقطار الأصغر للأكبر، وتحالفات بين الأقطار الصغيرة، فيما بينها، وبين بعضها وأقطار أكبر، لمنع استفراد عاصمة مركزية بالقيادة.

ج ـ تخلف البنى الاقتصادية، وبروز دور القوى الاثنية والدينية والمذهبية المعادية للوحدة.

د ـ طبيعة الدول القطرية التنافرية[11].
هـ ـ مؤامرات القوى المعادية، وعلى رأسها حكومتا الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني.

أما النمط الثاني، المسمى البسماركي، فانه كان مطروحاً منذ بداية النهضة، كما بينا[12]. ولم ينته عهده بعد. واذا كان هذا النمط ليس بارزاً على سطح الحياة العربية الآن، فلذلك أسباب، منها:

1 ـ ان اعلان الاستعداد للقيام بهذا الدور، سوف يستثير القوى الخارجية، المعادية للوحدة، والقوى الداخلية المدافعة عن التجزئة.

2 ـ ان الافكار السائدة حول الوحدة، لا تزكي هذا الدور، مع ان معظم دعاة الوحدة، يرون فيه الأسلوب العملي[13].

3 ـ ان من القيادات القومية من لم يكن مقتنعاً به، كما حدث مع جمال عبد الناصر[14]، أو لم تكن قادرة على حمل لوائه علنا، وفي الظروف الراهنة خاصة[15].

ولذلك وجدنا تعبيرات، مثل الدور القومي لهذه القيادة أو تلك، ولم نجد تمسكاً معلناً بالدور البسماركي.

ويأتي الدور السوري في لبنان، منذ 1976، تحت شعارات: المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله، ووقف الحرب الأهلية الخ، ولا تعلن السياسة السورية رسمياً أي برنامج وحدوي، غير «العلاقات المتميزة بين سوريا ولبنان»[16]. وتنهج السياسة العراقية، ومنذ وقف الحرب العراقية ـ الايرانية سياسة المحافظة على استقلال الأقطار العربية وسيادتها، رسمياً، ولذلك فان السياسة العراقية، تدعو الى التضامن العربي، وعدم استخدام قوة قطر ضد قطر آخر[17].

ولكن هل يعني ذلك أن البسماركية، ليس لها جذور في الوطن العربي، وانها لن تظهر في الحياة العربية؟

ان توقع ذلك بعيد عن الدراسة العلمية، وعن استيعاب حقائق الواقع العربي. فالواقع العربي المتخلف المجزأ المتجه نحو المزيد من التجزئة، بسبب دور السيطرة الامبريالية، ونمو دور القوى المتخلفة داخلياً، سيشهد بروز دور القوى العسكرية في الدفاع عن وحدة القطر، أو في محاولة التوسع خارجه، لبناء مواقع أمنية حوله. ثم أن بروز مظاهر تفتت أقطار، مثل لبنان أو السودان، سيغري القوى المجاورة بملء الفراغ السياسي والأمني.

وسيزيد من احتمالات بروز القوى البسماركية العوامل التالية:

1 ـ غياب الحركة الشعبية الديمقراطية، وعدم قدرتها على تحقيق أهداف الشعب.

2 ـ بناء قوى عسكرية كبيرة نسبياً، كما هي الحال في العراق وسورية، بسبب الاستعداد لمواجهة الأخطار الخارجية، أو حماية الأمن الداخلي.

3 ـ تفاقم الأزمات الداخلية، وخاصة الأزمات الاقتصادية، وتعذر حلها في داخل القطر.

ولذلك، فان علينا أن نتوقع بروز القوى البسماركية، بأشكالها المختلفة. واذا كان شكلها الديني قد برز، مع الخمينية، والحركات الاسلامية الأخرى، فان شكلها المدني العسكري الآخر، سوف يبرز لمواجهة التحديات التي أشرنا اليها سابقاً، ولمواجهة خطر البسماركية الدينية.

وسيكون النمط البسماركي، في الوطن العربي، أقرب ما يكون الى نمط الكومنتانغ الصيني في الغالب[18]، لأن وظيفة هذا النمط قمع التحولات الاجتماعية، ومصادرة الحركة الشعبية، وبناء دولة معادية للديمقراطية.

الا أن هذا لا يبرر رفض التوجه التوسعي لهذا النمط، لأنه يحقق بأسلوب فظ وغير ديمقراطي تدمير البنى القطرية، وفتح المجال أمام التفاعل بين الجماهير العربية في الأقطار. ورغم ما في هذا الأسلوب من العدوانية، ورغم ما يثيره من نعرات والتباسات، فانه يخلق وضعاً جديداً، يطرح مهمات قومية جديدة.

وهناك أخيراً الخيار الثالث، وهو خيار ثوري ديمقراطي شعبي، يتم تحقيقه عبر حركة ثورية شعبية، تفرض تحقيق الوحدة القومية. وهذا الخيار يحتاج الى:

1 ـ حزب قومي، يلعب دور الطليعة المنظمة المعبئة، وهو الحزب المعبر عن ارادة قوى الوحدة المشار اليها.

ولقد كان هذا الحزب في الصين وفيتنام حزباً شيوعياً، فكيف سيكون في الوطن العربي؟

ان الحزب القومي، ممثلاً بحزب البعث العربي الاشتراكي، أو حركة القوميين العرب، لم يستطع انجاز هذه المهمة، حتى الآن. والحزب الشيوعي العربي لم يقم بعد. فهل يعني ذلك أن الحزب القومي العربي لا ضرورة له؟

اننا نعتقد أن قيام هذا الحزب ضروري، لأن عملية التفتيت الناتجة عن وجود بنى متخلفة، تتحطم تحت ضغط الهيمنة الامبريالية، تتطلب وجود هذا الحزب، كما ان تطوير الوعي القومي، وضرورة وجود اداة صلبة في معركة تحقيق الوحدة، والحاجة الماسة الى تنمية تمركز عربي ذاتي، يستلزم وجود هذا الحزب.

وقد يسأل سائل: ما طبيعة هذا الحزب؟

انه حزب ثوري شعبي ديمقراطي، يجسد ارادة قوى الوحدة الرئيسة المشار اليها، وهو بالتالي، ليس الحزب القومي التقليدي، ولا الحزب الماركسي التقليدي، أو الجديد.

2 ـ جبهة قومية متحدة، تضم الأحزاب والقوى السياسية والنقابات والمنظمات الشعبية والشخصيات القومية المؤيدة لبرنامج الوحدة، والمعادية للتخلف والتبعية والتجزئة، والمناضلة ضد الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، والكيان الصهيوني والقوى العربية الرجعية الاستسلامية.

ويكون من مهمة هذه الجبهة حشد قوى الشعب، ذات المصلحة في الوحدة والتحرر السياسي والديمقراطي، ويجسد برنامج هذه الجبهة برنامج الثورة القومية الديمقراطية الشعبية.

3 ـ نقابات ومنظمات شعبية، تنظم أوسع قوى الشعب، وتحشدها حول برنامج الوحدة والتحول الاجتماعي. ولما كانت النقابات والمنظمات الشعبية القائمة قطرية في الأغلب، فان بناء نقابات ومنظمات شعبية جديدة، تجسد الارادة القومية والوحدة القومية أمر ملح وعاجل.

4 ـ مؤسسات قومية، تربط جوانب مختلفة من جوانب الحياة القومية (اذاعات مسموعة ومرئية، دور نشر، مراكز انتاج ابداعي، مؤسسات اقتصادية وثقافية الخ).

ومع ذلك، كيف تتحقق الوحدة؟ وما هي آلية تحقيقها؟

ان دعاة الوحدة لم يحاولوا الاجابة الدقيقة على هذا السؤال. ولكن بعضهم حاول الاجابة. وكان من ابرز هذه الاجابات ما يلي:

أ ـ وجهة نظر الاستاذ محمد عزة دروزة. وتقوم وجهة النظر هذه على أن الوحدة تتحقق بـ«القوة الحربية والمساعي السياسية التي تتحرك بالمطمح الشخصي والحافز القومي معاً»[19].

ب ـ على «ضرورة تبني احدى الدول العربية الدعوة الى الوحدة وحمل رايتها»[20]. وكان الاستاذ محمد عزة دروزة، يرى أن العراق وسورية ستلعبان هذا الدور بوحدتهما، ثم ما لبث أن رأى في وحدة مصر وسورية أو اتحادهما قاعدة هذه الوحدة[21].

والوحدة تتم تدريجياً، ولا تتم مرة واحدة[22]، وتحتمل الجمع بين الوحدة والاتحاد[23].

ج ـ على ضرورة وجود تنظيم شعبي يدعم قيام الوحدة[24].

الثانية: وجهة نظر الدكتور نديم البيطار. وهي تقوم على أن الوحدة، كما تدل تجارب التاريخ الوحدوية، تحتاج الى وجود الاقليم القاعدة، والقيادة المشخصنة، والتحديات والمخاطر الخارجية[25].

الثالثة: وجهة النظر القطرية التي تقوم على ضرورة تحقيق استقلال الأقطار، وبناء الاشتراكية فيها، ومن ثم تحقيق الاتحاد[26].

ورغم ذلك، فان هذا كله، لا يحدد آلية تحقيق الوحدة.

ولذلك، فاننا نرى أن هذا الموضوع بحاجة الى دراسة معمقة، على ضوء تجارب التاريخ الوحدوية، وضوء وقائع العصر الراهن، وظروف العرب الخاصة، ضمن اطار هذا العصر.

وتدلنا هذه الوقائع على أن تحقيق الوحدة العربية، يتطلب ما يلي:

1 ـ وجود القوة القادرة على خوض معركة الوحدة على الصعيد الداخلي، مع قوى التجزئة، وعلى الصعيد الخارجي، مع الامبريالية عامة، والاميركية خاصة، ومع الكيان

الصهيوني، وأية قوى أخرى، تحاول منع قيام الوحدة. وهذه القوة هي الحزب والجبهة والنقابات والمنظمات الشعبية والمؤسسات القومية، وجماهير الوحدة، ودولتها عندما تقوم في قطر أو أكثر. وبالتالي، فان هذه القوة أساساً قوة شعبية.

2 ـ ان وصول هذه القوة الى السلطة في قطر، يجعله قاعدة دولة الوحدة. فاذا كانت هذه القاعدة مصر، رمى ذلك بكل ثقل مصر البشري والحضاري في المعركة، وأعطى ذلك للوحدة مصدر قوة. لأن مصر في موقع وسط من بين الأقطار العربية، وبنيتها الاجتماعية أكثر اندماجاً وتماسكاً من كل الأقطار العربية الأخرى، وليس لها عدو مباشر، يعيقها عن هذا الدور الا الكيان الصهيوني.

ولكن قيام مصر، بهذا الدور، يتطلب توافر العامل الذاتي فيها، كما توافر في عهد محمد علي، أو جمال عبد الناصر.

واذا لم تكن مصر، فان العراق يستطيع أن يلعب هذا الدور. وان كان العراق، لا يتمتع بثقل مصر البشري، اذ لا يتجاوز عدد سكان العراق ثلث سكان مصر، و يواجه العراق مشاكل قومية واثنية ومذهبية كبيرة، تتجاوز ما تواجهه مصر كثيراً. ثم أن العراق يواجه ايران المجاورة بسكانها الذين يتجاوزون خمسين مليوناً، ومطامحها ومطامعها الكبيرة.

ولذلك، فان العراق بحاجة الى بعد جغرافي وبشري، لا يتحقق الا بالوحدة مع سورية والأردن، أو مع أقطار الجزيرة العربية، وخاصة اليمن، أو مع الجزيرة العربية وسائر بلاد الشام، خارج اطار العراق[27].

أما سورية، ففيها مطامح للقيام بالدور القومي الوحدوي، ولكنها أقل سكاناً من مصر والعراق، وتعاني من التعدد المذهبي، ومن وجود العدو الصهيوني في الجنوب، والدولة التركية في الشمال.

ولهذا، فان سورية بحاجة لبعد سكاني وجغرافي في لبنان والأردن والعراق، حتى تستطيع القيام بهذا الدور. ولأن القيادة السورية تطمح للقيام بهذا الدور، فان ذلك سبب رئيس من أسباب تفاقم الخلاف مع القيادة العراقية.

وتستطيع أن تقوم بدور القاعدة مراكش (المغرب الأقصى) أو الجزائر، وكل منهما مرشح بجغرافيته وعدد سكانه لمثل هذا الدور. وان كان المغرب الأقصى يملك تقاليد دولة أعرق، مما في الجزائر، وبنية سياسية وثقافية أقدر. أما الجزائر فتملك مساحة أكبر وثروات أكثر، وان كانت تفتقد الى القاعدة السياسية والثقافية والادارية.

وتتكون القاعدة عادة من الأرض والسكان والبنية الحضارية والعامل الذاتي. ولا يتحول أي قطر الى قاعدة، دون العوامل الثلاثة هذه.

وحين تتوافر القاعدة الخام (الأرض والسكان والبنية الحضارية)، ولا يتوافر العامل الذاتي، لا يكون القطر المعني قاعدة، حتى يتوافر له العامل الذاتي. وهو ما يمكن أن يتوافر من الخارج. وقد حدث ذلك في التاريخ العربي كثيراً. ان بلاد الشام كانت

قاعدة الدولة الأموية بقوى جاءت من جزيرة العرب، وهي تحمل برنامجها. ومصر كانت قاعدة الدولة الفاطمية بقوى جاءت من جبال المغرب الاوسط وسورية ومصر كانتا قاعدة الدولة الأيوبية، بقوى جاءت من شمال العراق وشمال سورية. وهكذا.

3 ـ ان الوحدة ستتم بالتدرج في الحالات الثلاث. اذ أن تحقيقها، سيتطلب: أما الاتفاق الودي الذي يبدأ من الحد الأدنى ويتطور، أو تحقيق ذلك عنوة عن طريق الوصول الى الحكم في قطر، ليصبح القاعدة. ثم وحدة هذا القطر مع قطر آخر، كأن تتحد مصر وسورية، أو سورية والعراق، أو مصر والسودان. وهكذا. وستتحد القاعدة الوحدوية مع أقطار مجاورة.

وهذا يحتاج الى:

أ ـ معارك مع قوى خارجية معادية، تهزم فيها هذه القوى، أو تردع عن التدخل. وللحرب العراقية ـ الايرانية هذا الدور، فيما يتعلق بايران.

ب ـ معارك مع قوى داخلية، تعمل لحماية التجزئة.

ج ـ اقامة علاقات اتحادية مع دول عربية، تجد انها مدعوة لمثل هذه العلاقة، بسبب نضال الجماهير داخل القطر، أو بسبب قوة دولة الوحدة ومكانتها، أو بسبب تزايد الأخطار الخارجية، كما هي حال السودان الآن. وقد يجتمع أكثر من سبب في آن واحد.

د ـ اقامة علاقات تحالف، مع دول عربية اخرى، وجدت من مصلحتها ان تعقد مثل هذا التحالف، ولم تجد دولة الوحدة من مصلحتها الّا تقبل ذلك.

4 ـ ان العملية الوحدوية معقدة، ولذلك، فانها تتطلب بناء القوى السياسية والعسكرية المختلفة التي لا تتحقق بدونها. ولذلك فان وجود الحزب والجبهة والنقابات والمنظمات الشعبية والحركة الشعبية ضروري. كما ان استخدام مختلف وسائل النضال ضروري، ومن ذلك استخدام القوى العسكرية[28].

ولكن استخدام القوة العسكرية متعددة الاشكال. فقد تستخدمها جماهير الشعب في انتفاضاتها. وقد تستخدمها دولة الوحدة البسماركية، باساليب بسماركية. وقد تستخدمها دولة الوحدة الديمقراطية الشعبية.

وحين تستخدم جماهير الشعب القوة العسكرية، فان ذلك يكون جزءاً من الانتفاضة، ويكون نتيجة وجود قوة قمعية، تقمع الجماهير. ويحدث ذلك عفويا في معظم الاحيان، وان كان يمكن ان يحدث نتيجة تخطيط مسبق، يعده حزب، او جماعة سرية، او نتيجة انفجار الجماهير. وهذا هو العنف الشعبي العفوي او المنظم.

اما حين تستخدم القوة دولة، فان طبيعة الدولة، تحدد طبيعة العنف، فان كانت قمعية كان العنف قمعا، وان كانت دولة ديمقراطية شعبية، كان العنف موجها الى قوى خارجية او داخلية معادية للشعب.

وبالتالي، فان استخدام القوة العسكرية، في العملية الوحدوية الثورية الديمقراطية، يجب ان يرتبط بما يلي:

1 ـ محاربة اي وجود امبريالي عسكري، او استيطاني، او اي تدخل خارجي، يستهدف المساس بالسيادة القومية، ويرمي الى الحيلولة دون تحقيق الوحدة القومية.

2 ـ محاربة القوى القطرية الرجعية، المعادية للوحدة، او التي تقمع النضال الوحدوي الشعبي في الاقطار، وتحاول ان تمنع الشعب من تحقيق ارادته القومية.

ومع ذلك، فان وجود قوة عسكرية شعبية، لا يقوم مقام القوة القومية الشعبية، بل يكون في خدمتها. وبالتالي، فان هذه القوة العسكرية لا تفرض الوحدة على الشعب، بل تفرضها على اعدائه الخارجيين والداخليين.

وستحتاج عملية الوحدة الى قوة عسكرية، تسندها. لان هناك احتمالات التدخل التالية:

1 ـ احتمال تدخل قوات الولايات المتحدة الاميركية. وهو احتمال وارد دائما، اذا حاولت قوى الوحدة ان تغير خريطة الوطن العربي الراهنة، وان تمس ما يسمى المصالح الراهنة لحكومة الولايات المتحدة الاميركية، ومن ذلك المصالح الاميركية في الجزيرة العربية والخليج العربي، وامن الكيان الصهيوني[29].

وسيأخذ هذا التدخل ثلاثة أشكال:

أ ـ التدخل المباشر بزج قوات في القتال، كما حدث في فيتنام.

ب ـ التدخل غير المباشر، كان يكون باستخدام دولة الكيان الصهيوني او الدولة التركية.

جـ ـ التدخل عبر التآمر مع اطراف عربية وغير عربية.

2 ـ احتمال التدخل الصهيوني، وهو احتمال وارد جداً، لحماية امن الكيان الصهيوني، ومصالح الولايات المتحدة الاميركية. وسيكون هذا التدخل اساسا في المناطق المجاورة للكيان الصهيوني. فاذا ما تحققت وحدة مصر والسودان، مثلا، او الجزائر وتونس وليبيا، او العراق واليمن، فان القوات الصهيونية ستعمل على تفتيت سورية، واحتلال اجزاء منها، والانتشار في الاردن، والتوغل في اراضي الجزيرة العربية المحاذية[30].

ان قيادات الكيان الصهيوني لن تنتظر وصول الوحدة الى عقر دارها، وبالتالي، فان قيام الوحدة بين قطرين فاكثر، سيقود الى خطوات استباقية، تحسن وضع العدو في الدفاع والهجوم.

3 ـ احتمال التدخل الايراني، وخاصة اذا كان العراق جزءاً من الوحدة، او مرشحا لدخولها. لان الاتجاه الايراني، منذ 1508 حتى الآن، يقوم على اعتبار ايران القوة الاساسية على الخليج العربي، وعدم السماح لقوة عربية بالنمو في المجال الذي تراه ايران

حيويا لها. وقيام دولة عربية موحدة، يكبح المطامح الايرانية في السيطرة على العراق والخليج، ويطرح قضية الاحواز[31].

ولما كانت السلطة الحاكمة الآن في ايران، لم تحقق اهدافها من الحرب التي توقفت ولم تنته، فان العودة للحرب تظل واردة، مادامت ايران تتوقع كسبها، وواردة ايضا، اذا حدثت تطورات تمس ميزان القوى الراهن لمصلحة العرب.

4 ـ احتمال التدخل التركي، وخاصة اذا كانت الوحدة تشمل سورية، او كانت تطورات الوحدة تدفع باتجاه انضمام سورية. وفي مثل هذه الحالة، فان الدولة التركية، سوف تتدخل، اذا ظلت تركية مرتبطة بحكومة الولايات المتحدة الاميركية واحلافها، وظل للقادة الاتراك مطامحهم في نفط الموصل، والمناطق الخصبة في شمال سورية.

وهناك احتمالات تدخل اخرى، كاحتمال التدخل الفرنسي في المغرب العربي، دفاعا عن سلطة قطرية ترفض الوحدة، او منعا لتطورات مهمة، تمس خريطة الاحتلال الاستعماري.

وفي كل حالة من هذه الحالات، فان وجود قوة عسكرية قومية عربية ضروري لردع هذا التدخل وهزيمته.

وهناك ايضا حاجة ماسة لمثل هذه القوة العسكرية لكسر حلقات التجزئة، ولهزيمة القوى القطرية التي تبني جيوشا وقوى امن، وظيفتها الاساسية قمع حركة الجماهير، ومصادرة حقوقها في تحقيق حريتها.

ويزيد من خطورة هذه القوى ثلاثة امور:

الاول: مساندة القوى الامبريالية لها، عن طريق التدريب والتسليح والتمويل، وعن طريق ارسال القوات المقاتلة.

الثاني: بناء قوى عسكرية وامنية كبيرة نسبيا في كل قطر، اذا ما قيس بعدد سكان كل قطر[32]، ومزودة بافضل التجهيزات العسكرية.

الثالث: وجود قوى رجعية احتياطية، منظمة ومسلحة، ووظيفتها محاربة القوى القومية الديمقراطية.

ولكن استخدام القوة هذا، يجب ان يكون له ضابطان، حتى لا يتحول الى نوع من البسماركية. وهذان الضابطان هما:

اولا: قوة الحركة الشعبية في كل قطر، لتكون هي عماد الوحدة، ولتحقق التلاحم الحقيقي بين الجماهير العربية في الاقطار. فالاساس في الوحدة هو الشعب، وقواه المنظمة، وليس العائلة الحاكمة او الجيش او القيادة السياسية.

ولا يتحقق ذلك، الا اذا كانت الحركة الشعبية قوية، تنتظم اوسع الجماهير، وترعب اعتى الانظمة القمعية.

وجود هذه الحركة القومية الشعبية ضروري، لمنع التدخل العسكري القومي من التحول الى مجابهة بين الاقطار، ولبناء قاعدة شعبية للوحدة، ولحرمان القوى الخارجية من مبررات التدخل، باسم الدفاع عن حدود هذا القطر او ذاك.

ثانيا: بناء الحركة القومية، وبالتالي قواتها العسكرية بناء شعبيا ديمقراطيا، لتكون اداة الشعب في تحقيق اهدافه، لا سلطة قمعية على الشعب.

وهذا يتضمن ضرورة تحديد برنامج الوحدة الديمقراطي، لا الاكتفاء بالشعارات فقط، وضمان تجسيد الممارسة الديمقراطية في الحزب والجبهة والنقابات والمنظمات الشعبية والحركة الشعبية كلها.

وهناك اشكاليتان، تواجهان قضية الوحدة، وتحتاجان الى المزيد من المناقشة، لان القوى القومية، ودعاة الوحدة لم يشبعوهما نقاشا بعد، وهما:

1 ـ الاختلاط الناتج عن تعدد السبل الى الوحدة، واختلاف القوى والبرامج. ان هذه الاشكالية ناتجة عن سببين:

الاول: عجز القوى القومية الديمقراطية عن التفريق بين مشروعها القومي، ومشروع القوى البسماركية، او الرجعية. ويقود هذا العجز الى عدم بلورة برنامج قومي وحدوي ديمقراطي شعبي. كما يقود الى قبول برامج القوى البسماركية، او حتى الرجعية، دون شرح وايضاح كافيين، ودون تحديد الفوارق الرئيسة ونقاط اللقاء العابرة او الاساسية.

ونتيجة ذلك العجز، يختلط المشروع القومي الديمقراطي بالمشاريع الاخرى، وتحمله القوى المعادية او القاصرة والطفولية كل اوزار المشاريع الاخرى.

واذا كان المشروع القومي الديمقراطي مطالبا ان يقبل كل الخطوات الاتحادية او الوحدوية التي تحققها القوى العربية الاخرى، حتى لو كانت معادية، فانه مطالب ان يعمل، وفي الوقت عينه، لتحقيق البعد الديمقراطي الشعبي في دولة الوحدة.

لقد رأى معظم دارسي تاريخ الوحدة الالمانية علاقة هذه الوحدة بالاتحاد الاقتصادي الالماني (الزولفارين Zollverein)[33]، مهما كانت هذه العلاقة وبغض النظر عن قوتها وضعفها. ورأى انجلز في خطوات بسمارك انجازا لبعض مهمات البروليتاريا[34]. ولذلك فان القوى العربية القومية، يجب الا تتجاهل آثار مثل هذه الخطوات، ان حدثت، والا تتجاهل الدعوة لها، لا باعتبارها بديلا للوحدة، بل باعتبارها خطوات في طريقها.

الثاني: محاولة القوى البسماركية والرجعية خلط المفاهيم، لاستقطاب قاعدة الحركة القومية الشعبية، ولممارسة دور معاد للوحدة والديمقراطية، في ظل شعارات الحركة القومية الشعبية وبرامجها.

2 ـ اشكالية الدولة القومية. ان دعاة الدولة القومية لم يناقشوا هذه المسألة مناقشة مستفيضة. فهل هذه الدولة بسيطة؟ وكيف يمكن ان تقوم دولة بسيطة في هذا الوطن الذي تبلغ مساحته أربعة عشر مليون كيلومتر مربع، وعدد سكانه مائتي مليون الآن،

وثلاثماية مليون، سنة 2000. واذا لم تكن هذه الدولة بسيطة، فما معنى ان تكون مركبة؟ هل هي دولة اتحادية مركزية فيدرالية، كما هي حكومة الولايات المتحدة الأميركية، وكما هو الاتحاد السوفياتي؟ أم هي دولة اتحادية قائمة على أساس تساوي الأقطار المشاركة فيها، أي كونفدرالية؟

ان اتجاه الدولة الاتحادية الكونفدرالية هو السائد الآن. وقد رافق ذلك فكرة انشاء الجامعة العربية. ولكن الاتجاه القومي الشعبي البسماركي، كما هو لدى محمد عزة دروزة، كان اتحادياً[35]. أما اتجاه الأحزاب الشيوعية عموماً، فقد كان اتجاهاً كونفدرالياً، عندما يقبل فكرة الوحدة[36].

ونحن نرى أن الوطن العربي بحاجة الى دولة مركزية أساساً، ومركزيتها ضرورية لتحقيق الاندماج القومي، ولوضع اسس التنميه، ولمعالجة مشاكل التبعية والتخلف والتجزئة. ولكن المركزية لا تنفي امكانية تكوين وحدات ادارية متعددة، لضمان مشاركة أوسع قطاعات الشعب، ولمنع تعقيد الاجراءات الادارية في دولة مترامية الاطراف، كثيرة السكان.

ثم ان هذه الدولة مضطرة للتعامل الاتحادي، مع الأقليات الاثنية والقومية، كما هي حال زنوج جنوب السودان، أو الأكراد في العراق وسورية[37]. وقد تضطر هذه الدولة للتعامل الاتحادي مع دول قطرية، تقبل برنامج الاتحاد في ظروف معينة، مثل امارات الخليج العربي.

وبالتالي، فان كون الدولة مركزية أمر بديهي. لأن المطلوب تحقيق وحدة قومية، لا اتحاد قوميات. ولقد عرفت كل عمليات الوحدة القومية قيام دول مركزية[38]. ولكن هذا لم يمنع هذه الدول القومية من أن تحتفظ، ضمن اطار الدولة القومية بحدود الامارات التي تحولت الى ولايات، كما هي حال ألمانيا، بعد الوحدة البسماركية.

وتبنت دولة كالصين نمط الدولة المركزية، المتعددة الولايات[39].

وساد هذا النمط المركزي أيضاً في الاتحاد السوفياتي، بعد قيام ثورة اكتوبر الاشتراكية، رغم وجود دولة سوفياتية مركبة[40]. كما ساد هذا النمط في الهند[41].

هل أجبنا على السؤال: كيف تتحقق الوحدة العربية؟

اننا لم نجب بعد. وستظل الحياة أغنى من كل تصوراتنا. وحين تنشأ قوة الوحدة وتنمو، وتعمل من أجل تحقيق الوحدة، فان هذه القوة ستكتشف كل يوم السبل والوسائل والبرامج اللازمة. ومن قيام هذه القوة يبدأ تحقيق الوحدة. وستكون كل البرامج والأفكار التي طرحت في الماضي، أو نطرحها اليوم، مجرد مخططات أولية، تكشف الوقائع جدارتها أو هشاشتها.

ولقد تأخر العرب كثيراً عن تحقيق وحدتهم، لأن وطنهم مطمح اقتسام القوى الامبريالية الكبرى، منذ 1773، ولأن قوى الوحدة ظلت ضعيفة، نتيجة التخلف والتبعية والتجزئة. ولذلك أصبحت القطرية واقعاً يحسب له أكثر من حساب،

وتطورت مع بروز دور الشركات المتعددة الجنسيات ظواهر تمزق جديدة، اثنية ودينية ومذهبية. ورغم ذلك، فان الوحدة ما تزال الخيار الحقيقي.

ويأتي ما يجرى على الصعيد العالمي، ليؤكد هذا الخيار، ومن ذلك:

1 ـ توجه العالم الى التكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى. ولعل في تحول السوق الأوروبية المشتركة الى وحدة سياسية، ما يدعو الى التأمل والدراسة والاعتبار.

2 ـ عودة الروح الى قضايا القوميات، وحتى الثانوية منها، في أوروبة الغربية، حيث ظنت البرجوازية انها حلت مثل هذه الاشكالات[42]، وفي أوروبة الشرقية والاتحاد السوفياتي، حيث أكدت كل التحليلات الماركسية التقليدية، ان المسألة القومية، حلت حلا لينينيا بروليتاريا، والى الأبد[43].

3 ـ استيقاظ ثورة ديمقراطية جديدة في العالم عامة، وفي دول المنظومة الاشتراكية والعالم الثالث خاصة. وتزكي الثورات الديمقراطية دائماً الروح القومية، لأن الثورة القومية جزء من الثورة الديمقراطية.

4 ـ بداية تفسخ النظام العالمي الذي رسمته الحرب العالمية الثانية، وتراجع التبلور الأيديولوجي الاشتراكي ـ الرأسمالي، وبروز قوة الارادة الشعبية من جديد، على الصعيد العالمي.

ان انشغال دولة الاتحاد السوفياتي بسياسة التجديد والبناء، وطرح برنامج سياسي عالمي جديد، سيزيد من ثقل الهجوم الامبريالي في وطننا، ولكنه سيخفف من التباسات الحرب الباردة، وسيدفع العرب الى تطوير قدراتهم لمواجهة الامبريالية الاميركية، واداتها الكيان الصهيوني، وسيجعلهم أكثر قدرة على تحقيق أهدافهم. وسيصبح العرب وجهاً لوجه أمام الامبريالية الأميركية، دون أن تكون معركتهم جزء من الحرب الباردة، ومن الصراع الاميركي ـ السوفياتي المباشر.

ولكن هذه الحقيقة لا تعني أن العرب استغنوا عن التحالف مع الاتحاد السوفياتي والصين، وكل الدول المعنية بتصفية الامبريالية، وبناء نظام عالمي جديد. فالعرب سيظلون بحاجة الى هذا التحالف، لا حتى يتحدوا فقط، بل الى أن يقوم مثل هذا النظام، وتختفي الامبريالية.

ان الوضع العالمي الجديد يطرح مهمات جديدة، ويحفز الى المزيد من النشاط لبناء القوة القومية المشار اليها، وبدء معركة الوحدة.

وفي الواقع العربي اليوم جماهير أوسع من أي وقت مضى، ذات مصلحة في الوحدة. وهذه الجماهير التي سحقتها آلية السيطرة الرأسمالية، وشراسة الدولة القطرية، واذلتها مشاكل التخلف والتبعية، وجوعتها حواجز التجزئة واغلال الدولة القطرية، باتت أكثر قناعة بالحل القومي الوحدوي الديمقراطي.

ولقد زاد انتشار التعليم الواسع، وارتباط الوطن بشبكات الاتصال العالمية، وبروز بشاعة التخلف والتبعية والقمع، ازاء التقدم الذي حققته أمم أخرى، من قناعة هذه

- الجماهير بضرورة البحث عن حل جدي. وما من حل غير الحل الذي يبدأ من الوحدة القومية.

ولكن الجماهير ما زالت تتلمس طريقها، ولم تنهض بعد... وقد آن الأوان أن تنهض... فالقرن الحادي والعشرين على الأبواب، ومعه سيبلغ العرب ثلاثماية مليون أو يزيد... وسيتفاقم مأزق التخلف والتبعية والتجزئة، ومأزق الدولة القطرية والتنمية القطرية والحل الديمقراطي القطري.

هوامش الفصل السادس

1 ـ محمد عزة دروزة: مختارات قومية. مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1988، ص 728 و740.
ـ د. نديم البيطار: من التجزئة الى الوحدة. مركز دراسات الوحدة العربية. سنة 1983. و د. نديم يشدد على ضرورة فهم القوانين ووعيها، ولا يهتم بموضوع البرنامج.

2 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 198، ص

3 ـ د. محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية، ومستقبل الظاهرة القومية. عالم المعرفة. العدد 107 سنة 1986.
ـ و د. محمد السيد سعيد: القومية والشركات عابرة القومية، طبيعة التناقض: الفكر الاستراتيجي العربي. العدد 19 ـ كانون الثاني 1987، ص 125.

4 ـ ويلعب هذا القسم دوراً مهماً في قواعد الاحزاب والقوى الطائفية.

5 ـ تضم الاحزاب الشيوعية، وهي قطرية، جماعات من العمال، كما تضم الاحزاب والقوى الدينية جماعات من العمال أيضاً.

6 ـ يراجع بهذا الشأن الفصل الرابع.

7 ـ د. محمد عابد الجابري: الاقليم القاعدة مقولة غير علمية. اليوم السابع، العدد 299 تاريخ 88/9/26.
ـ د. كمال عبد اللطيف: اشكالية الوحدة في الفكر الوحدوي العربي الجديد. ندوة الوحدة العربية بين الواقع والطموح. طرابلس 22-1989/2/24.

8 ـ د. محمد عابد الجابري: المرجع السابق.
و د. كمال عبد اللطيف: المرجع السابق.

9 ـ د. سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق.

10 ـ محمد عابد الجابري: الاقليم القاعدة مقولة غير علمية وغير اجرائية، اليوم السابع، العدد 299 تاريخ 88/9/26.

11 ـ ناجي علوش: المشروع القومي من الدفاع الى الهجوم، الدار العربية للكتاب. الفصل السابع.

12 ـ يراجع الفصل الثالث.

13 ـ ان برامج الاحزاب، ودعوات القوى السياسية لا تطرح ذلك، وان كان كثير من القوميين يؤمن بذلك.

14 ـ د. مادلين نصر: التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (1952-1970) مركز دراسات الوحدة العربية، 1981، ص 381.

15 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق، ص 340. وان كان د. نديم البيطار يلوم جمال عبد الناصر، لانه لم يأت لسحق الانفصال، سنة 1961 (حديث في مجلة الكاتب الفلسطيني، العدد 16-17).

16 ـ هذا ما يؤكده الاعلام السوري.

17 ـ هذا ما يؤكده الاعلام الرسمي في العراق، منذ اعلان البيان القومي، قبل الحرب. وهو ما تكرس خلال الحرب، وبعد وقفها. ويراجع بهذا الشأن حديث الرئيس صدام حسين. اليوم السابع العدد 299 السنة السادسة، 90/1/29، ص 12-15.

18 ـ لان النمط البسماركي لا يمكن ان يكون نتاج حركة شعبية ثورية ناضجة.

19 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 748-749.

20 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 750.

21 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 750-755.

22 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 766-767.

23 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص

24 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 755.

25 ـ د. نديم البيطار: المرجع السابق.

26 ـ ويؤيد مثل هذه الأطروحة احزاب وقوى ماركسية قطرية، وقطرية «وطنية»، و«قطرية يمينية».

27 ـ ان هذه الفكرة لم تطرح بهذا الشكل من قبل، وان كان د. نديم البيطار قد أشار الى احتمال ان يصبح العراق اقليم قاعدة اذا ما ضم السعودية.

28 ـ حركة التحرير الشعبية العربية، البرنامج السياسي، سنة 1983، ص

29 ـ يراجع الفصل الرابع.

30 ـ ترجع كل الاحتمالات ذلك، وكذلك الوثائق المنشورة، منذ 1957.

يراجع : كرانجيا: خنجر اسرائيل ـ دار دمشق.

31 ـ د. عبد المنعم سعيد: العرب ودول الجوار الجغرافي. مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 81.

32 ـ قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية: مؤشرات احصائية عامة عن التجمعات الاقليمية العربية. المستقبل العربي، العدد 123، عدد 5 سنة 89، ص 195–199.

33 ـ Louis L. Snyder: roots of German Nationalism.

Indiana University Press, 1978, p.p. 1.

34 ـ ان فهم موقف ماركس وانجلز من المسألة القومية، يحتاج الى قراءة:

A) Romahn Szporluk: Communism and Nationalism. Oxford University Press, 1988.

B) David Fernbach: (Edital and Introduced) The Revolation of 1848. Penguin date p.p. (9-61).

35 ـ محمد عزة دروزة: المرجع السابق، ص 37.

36 ـ مؤلفات الرفيق فهد. منشورات الثقافة الجديدة، ص 315.

ـ الحزب الشيوعي العراقي: برنامج الحزب الشيوعي العراقي ونظامه الداخلي، 1976، ص 74–75.

ـ الحزب الشيوعي اللبناني: نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه. الجزء الاول، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني، ص 34.

37 ـ حركة التحرير الشعبية العربية: البرنامج السياسي، سنة 1983، ص

38 ـ وهذا شأن بريطانيا وفرنسا والهند والصين وفيتنام الخ.

39 ـ غيليلوف: لينين وحل المسألة القومية في الاتحاد السوفياتي، دار التقدم، 1978، ص 119.

40 ـ Victor Shevtso: The State and Nations in the U.S.S.R.

ـ و د. محمد علي العويني: اصول العلوم السياسية. عالم الكتب، القاهرة 1981، ص 58.

41 ـ د. محمد طه بدوي: المنهج في علم السياسة. جامعة الاسكندرية 1979، ص 70–74، حول الفدرالية والكونفدرالية.

42 ـ M. Palumpo and W.O.Shanahan: Nationalism Green Wood Press, 1981; p.p. 33 and 178.

43 ـ كوليتشينكو: الأمم والتقدم الاجتماعي. دار التقدم 1984، ص 173 و243.

ـ غيليلوف: لينين وحل المسألة القومية في الاتحاد السوفياتي. دار التقدم 1978، ص 357.

خاتمة

بدأ هذا الكتاب ببعض التعريفات الضرورية، وانتهى بحديث الوحدة العربية: قواها وبرنامجها وآلية تحقيقها. ولكنه حاول ما بين هذا وذاك ان يتناول العوائق والمشكلات، كما يراها بعض المؤلفين القوميين، وكما يراها المؤلف.

وجاءت الاحداث الاخيرة في المانية الشرقية لتثبت حقيقتين:

الاولى: ان كل التعبئة في المانية الديمقراطية لتأكيد وجود المانيتين لم تفد كثيراً. لان الشعب انفجر مطالباً بالوحدة والديمقراطية، رغم سنوات الانفصال الخمس والاربعين وسور برلين، وكل «التنظيرات الماركسية» عن وجود دولتين وشعبين.

الثانية: ان المانع الرئيس في وجه تحقيق الوحدة، هو وكما اثبتت الاحداث، قرار القوى الخارجية القادرة على فرض الانفصال.

وبالتالي، فان انهيار الدولة القطرية، سيطلق طاقة الجماهير، وبانطلاق الجماهير، يبقى امام الجماهير لتحقيق الوحدة تخطي الحاجز الخارجي.

وما ينطبق على المانيا، ينطبق على الوطن العربي، فان الدولة القطرية هي الحاجز الداخلي الرئيس، ولكن الامبريالية الاميركية هي العائق الخارجي الرئيس. وما عدا ذلك ليس اكثر من عوائق ثانوية.

ووعي هذه الحقيقة يفرض أمرين:

الاول: ان ترص الجماهير صفوفها لمواجهة الدولة القطرية، ومنعها من ان تكون عائقاً امام الوحدة.

الثاني: بناء القوى الشعبية القادرة على تحطيم العائق الخارجي.

وفي هذا كله تظل الجماهير هي القوة القادرة والحاسمة.

ولا طريق غير طريق الجماهير.

ولقد حاولنا في هذا الكتاب ان نحدد طبيعة العوائق والمشكلات، وأملنا ان نكون في ذلك قد أسهمنا في التقدم خطوة على الطريق. وهو ما سوف نتحفظ على التأكيد عليه، حتى نرى ما سيثيره هذا الكتاب من مناقشات.

مطابع شركة انترجراف ـ إحدى مؤسسات الشركة العربية الليبية للاستثمارات الخارجية
INTERGRAF S.p.A. - ROMA - Tel. 91 06 010

هذا الكتاب محاولة لدراسة موضوع الوحدة العربية. من خلال مناقشة العوائق والمشكلات. ولذلك. فانه لم يناقش مرتكزات الوحدة. لانه ينطلق من ان الامة العربية موجودة. وعليه فإن الكتاب أشار إلى هذه الحقيقة. ولم يناقشها. كما كان الكتّاب القوميون يفعلون. في الثلاثينيات والاربعينيات. بل انطلق إلى مناقشة العوائق والمشكلات مباشرة. وهو ما لم يناقشه الفكر القومي مناقشة معمقة ومستفيضة. كما بينت. وفي الوقت الذي لا تزعم فيه هذه المحاولة انها أجابت على كل التساؤلات. فإنها بادرت الى طرح القضية. والسعي الى مناقشتها. ولقد جاءت أحداث الاتحاد السوفياتي وأوربة الشرقية. لتؤكد ما جاء في الكتاب. حول هذا الموضوع. وخاصة العائق الرئيس في منع الوحدة الالمانية والوحدة الكورية. وآمل أن أكون قد نجحت في هذه المحاولة. وأن أكون قد قدّمت ما يعين على دراسة المشكلة.

منشورات
المجلس القومي للثقافة العربية

سعر النسخة 35 درهما أو ما يعادلها